

لماذا الأضحى؟

يصدر هذا العدد من «الامان» والمسلمون يتهيأون للاحتفال بعيد الأضحى، والحجاج يؤمنون بيت الله الحرام في مكة المكرمة، مكبرين ومليين: «لبيك اللهم لبيك»، فلماذا العيد، وفي مكة تحديداً؟ العيدان عند المسلمين هما الفطر والأضحى، ولا علاقة لهما بميلاد نبي ولا ولي ولا بذكري انتقائه أو وفاته. حتى ذكرى مولد النبي محمد ﷺ لم يحتفل المسلمون بها أيام الخلفاء الراشدين أو الأمويين والعباسيين، وإنما جاء بها الفاطميون إلى مصر واستمرت بعد ذلك. والفطر هو احتفال بانجاز عبادة الصوم، أما الأضحى فهو أقرب إلى الاحتفال بمعاني الأمومة والطفولة، أمومة هاجر (زوج النبي إبراهيم) حين تركها زوجها مع رضيعها اسماعيل، فجفّ ضرعها واستهلك طعامها، فذهبت تسعى بين هضبتَي الصفا والمروة سبع مرات وهي تفتش عن الماء، ثم التفتت إلى رضيعها الذي تركته يبكي فإذا بالماء يتفجر بين يديه ورجليه، فكانت «زمزم»، وكان الوحي قد تنزل على إبراهيم عليه السلام: «وأذن في الناس بالحج يأتوك رجالاً وعلى كل ضامر..»، فالتفت حوله ليجد وادياً لا زرع فيه ولا ماء، فقال: من ذا ادعو ومن ذا يستجيب لي؟ قال: عليك الدعاء وعلينا البلاغ. وما نزال نحتفي بذكري إبراهيم واسماعيل وهاجر، إحياء لمعاني الأبوة والأمومة والطفولة.. عليهم جميعاً صلاة الله وسلامه.

في ظل انسداد الأفق السياسي:

**إلى أي مدى
سيصل التصعيد العوني؟**

**بعد تعليق الحوار.. هل يتجه لبنان
إلى التعطيل أو التفجير؟**



**قتلى يقصف على حلب وريفها.. وسط اشتداد
المعارك بين المعارضة وقوات النظام**

**عن ضرورة التفريق
بين الأكراد والميليشيات الكردية**



**آلاف الأردنيين يشاركون بمهرجان
إشهار قوائم تحالف الإسلاميين (الإصلاح)**

**حزب جبهة «العمل الإسلامي» يستنكر
المضايقات التي رافقت حملته الانتخابية**



فتنة جديدة انطلقت من الشيشان!

**الرئيس مرسي والسياسي
والعلاقات «الدافئة» مع إسرائيل!**



وجهة نظر

الوزير باسيل ولعنة الميثاقية

«الميثاقية» طرح جديد على الساحة السياسية يستخدمه «التيار الوطني الحر» لتعطيل الحياة السياسية في لبنان، وأيضاً لتعطيل مؤسسة مجلس الوزراء التي ما زالت تعمل حتى الآن في ظل فشل انتخاب رئيس للجمهورية، وتعطيل عمل المجلس النيابي.

واللافت في استراتيجية التعطيل المتبعة من قبل «التيار الوطني الحر» التي يقودها الوزير جبران باسيل، أنها تستخدم عنواناً طائفاً هو «المظلومية المسيحية»، من أجل الإقرار بالمساواة بين اللبنانيين كما يقول الوزير باسيل، وهذه المساواة لا تتحقق إلا إذا وافق باقي اللبنانيين على انتخاب العماد عون رئيساً للجمهورية.

وهنا نسال: ما هي الميثاقية التي ينادي بها الوزير جبران باسيل إذا كانت تعني فقط عون رئيساً للجمهورية؟ هل هي ميثاقية احتكار التمثيل المسيحي من قبل التيار العوني، واعتبار باقي المسيحيين لا يمثلون شيئاً أو مجرد ستة في المئة كما قال في جلسة الحوار الأخيرة؟ أم هي ميثاقية فرض معادلات بقوة الأمر الواقع، بناءً على التحالف القائم بين «حزب الله» و«التيار العوني»؟ وهل تكون الميثاقية بالتهديد بالويل والتبور وعظائم الأمور إذا لم يستجب لمطالب التيار العوني؟

أسئلة كثيرة يطرحها اللبنانيون الذين يعيشون اليوم تعطيلاً كبيراً يشل مؤسسات الدولة تحت اسم «الميثاقية»، وهو يشبه التعطيل الذي عاشوه قبلاً تحت عنوان «الثلاث المعطل» أو «الثلاث الضامن» كما سماه الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله، الذي كان سبباً مباشراً للضراغ القائم في موقع رئاسة الجمهورية، بعد أن عجزت الحكومة (أو بالأحرى الحكومات) التي تشكلت بعد «اتفاق الدوحة» عام ٢٠٠٨ عن القيام بمهامها بسبب «الثلاث المعطل» الذي كان بمثابة السيف المسلط على رقبة رئيس الحكومة، الذي أدى إلى إقصاء الرئيس سعد الحريري من رئاسة الحكومة، وإلى استقالة حكومة الرئيس نجيب ميقاتي، وإلى وصول حكومة الرئيس سلام إلى حالة الإفلاس والشلل الحالية.

وإذا كان طرح «الثلاث المعطل» في العمل الحكومي قد أوصل لبنان إلى حالة الشلل في مؤسساته الدستورية، ولا سيما في مؤسسة رئاسة الحكومة، فإن طرح «الميثاقية» هو أقرب وصفة لتجسير لبنان طائفاً ومذهبياً كما يرى الرئيس نبيه بري، الذي اعتبر كلام الوزير باسيل الأخطر منذ الحرب الأهلية، لأنه يعود باللبنانيين إلى مواقف وصراعات اتفق على تجاوزها في اتفاق الطائف الذي بدأ تطبيقه عام ١٩٩٠.

فهل يريد الوزير باسيل العودة بلبنان إلى ما قبل عام ١٩٩٠ تحت عنوان «الميثاقية»؟ وهل هذه العودة ممكنة في ظل المتغيرات السياسية والطائفية في المنطقة؟

نقطة أخيرة في موضوع الميثاقية الذي يستخدمه جبران باسيل هي: إذا كان يعتقد أن طرح «الميثاقية» تحت عنوان «المظلومية المسيحية» سيمهد الطريق لوصول العماد عون إلى رئاسة الجمهورية، فهو طرح واهم، لأن ما يقوم به باسيل ووزراء «التيار الوطني الحر» ونوابه أكد للبنانيين أن أقرب وصفة للخراب هي انتخاب العماد عون رئيساً للجمهورية، فكيف سيقبل اللبنانيون برئيس يعتبر نفسه ممثلاً لأكثرية اللبنانيين، ولا يعترف بوجود معارضيه من المسيحيين.

لعبة «الميثاقية» المتبعة من قبل الوزير باسيل تحولت إلى «لعنة الميثاقية» التي أنهت آمال العماد عون الرئاسية، والأيام القادمة ستكشف ذلك. ■

مهني عبد الله

أن الدستور ينص على الأصول الواجب اتباعها بشأن الحالات المطروحة على بساط البحث».

وأسفت الكتلة لتعليق جلسات الحوار، «على أثر مواقف رئيس التيار الوطني الحر جبران باسيل وإعلانه الانسحاب منه». كذلك أسفت «لتسبب التيار الحر ومن خلفه حزب الله بتضييع الفرصة لحل المشكلات عن طريق الحوار الداخلي». وتمسكت «باستمرار عمل المؤسسات الدستورية، التشريعية والتنفيذية، وبنهج الحوار والتواصل وسيلة وحيدة لمعالجة المشكلات، ومنها تلك التي يسببها العناد والامتناع عن التزام القواعد الدستورية لانتخاب رئيس الجمهورية». وذكرت بأنه «جرى التشديد في جلسات الحوار على أهمية العودة إلى التزام الدستور لحل المشكلات من دون استنسابية أو استثناء بالتزام الأصول الدستورية لانتخاب الرئيس واحترام قواعد النظام الديمقراطي البرلماني».

حمادة: عون انتقل إلى منطلق «أنا أو لا جمهورية»



أسف عضو «اللقاء الديمقراطي» النائب مروان حمادة لأن «العماد ميشال عون انتقل من منطلق «أنا أو لا رئيس» إلى «أنا أو لا جمهورية»، وهذا ضرب من الجنون، لأن هذا المنطق لا يرضى به أحد، حتى حلفاء التيار الوطني الحر بمن فيهم المسيحيون»، مقرأ في الوقت نفسه بأن «العماد عون يشكل مكوناً أساسياً في السلطة».

ودعا في حديث إلى إذاعة «صوت لبنان - ٩٣.٣»، التيار «الوطني الحر» إلى «النزول إلى المجلس النيابي لانتخاب رئيس للجمهورية، لأن الشغور الرئاسي بات خطراً على مؤسسات الدولة».

وأعرب عن أسفه لتعليق الحوار، مشاطراً «الرئيس نبيه بري مخاوفه بالعودة إلى الحرب الأهلية». وحذر من «استقالة الحكومة، لأن استمرارها ضروري على الرغم من شلها».

مناورة رخيصة للاستثمار السياسي لا تليق بمن تذكر شهداءه قبل يومين، فالدماء ليست سلعة معروضة في أي بورصة».

ولاحقاً رد عضو كتلة «القوات اللبنانية» النائب فادي كرم في بيان، على كلام كبرياء، بالآتي: «عندما كنت «زلمة» الأسد ونظامه، لم تكن نحن. أما دخولك بيننا وبين اخوتنا من السنة، فدعك من هذا الاستجداء الرخيص الذي لن يعيد لك صوتاً ولا مجدداً زائفاً وباطلاً».

درياس: مساع لرأب الصدع

أكد وزير الشؤون الاجتماعية رشيد درياس، وجود مسعى وزاري مع التيار «الوطني الحر» لرأب الصدع، مشيراً إلى أن «رئيس الحكومة تمام سلام سيأخذ الأمور بالحسنى وطول الأناة، وهو في صدد درس تأجيل انعقاد جلسة مجلس الوزراء المقررة غداً، ولا يزال يمارس صبره وكتم غيظه، وهو ليس في وارد أن يذهب إلى مواجهة مع التيار الوطني الحر، ولا في وارد سلب حقوق أحد، إذ لا غنى للبنان عن أي من مكوناته».

وإذا استبعد «أن نصل إلى الفوضى في الشارع واعتبر أن «تعليق الحوار هو تعليق العقل حتى لو لم نصل إلى نتائج»، موضحاً أن «أهمية الحوار هي في وجود قرار في عدم الذهاب إلى القطيعة، وتعليق الحوار يعني أن أي تواصل بين المتحاورين قد انقطع».

الأسير صامت حتى التحقيق في مصدر الرصاص الأولى

مُثل الشيخ أحمد الأسير أمام المحكمة العسكرية في لبنان، من دون أن تتمكن من استجوابه مرة جديدة لتخلف وكلاء الدفاع الثلاثة عنه عن الحضور، احتجاجاً على عدم بتّ الإخبار الذي تقدموا به منذ ٨ أشهر من دون بتّه ويتعلق بالتحقيق في من أطلق الرصاص الأولى خلال حوادث عبرا. وأيد الأسير موقف وكيله المحامي محمد صبلوح وانطوان نعمة في مقاطعة الجلسات «لأنهم أخبرني في القانون»، معتبراً أن «محاكمة بقية الموقوفين ٣٣ ليست لمصلحتهم». وقال: «تورطوا بفعل الآخرين في المعركة والمحاكمة ليست من مصلحتهم من دون معرفة من أدار المعركة».

الأسير تمسك بموقفه في التزام الصمت، رافضاً الاستجواب حتى تحقيق مطلبه ببتّ الإخبار المذكور. وسأل رئيس المحكمة العميد خليل إبراهيم: «هل تم استدعاء أي من الذين شاهدوا أن حزب الله كان يدير المعركة».

«المستقبل»: التزام الدستور

يُحفظ الميثاقية اعتبرت كتلة «المستقبل» النيابية أن «التزام تطبيق الدستور في شكل سليم والتمسك بقواعده وأصوله، هما اللذان يحافظان على الميثاقية، لا سيما

جعجع يدعو لطرد السفير السوري من لبنان



جعد رئيس حزب «القوات اللبنانية» سمير جعجع في بيان التأكيد «أن جريمة مسجدي التقوى والسلام في طرابلس ليست جريمة عادية، بل إنها عمل إرهابي بامتياز راح ضحيته أكثر من ٥٠ مصلياً بريئاً».

وقال: «لذلك من المعيب ألا تتحرك الحكومة تجاه عمل إرهابي بهذه الفداحة، فأقل ما يجب على الحكومة أن تقوم به هو مطالبة السلطات السورية فوراً بتسليم الضابطين المخطفين والمشرفين على عملية التفجير». وقال: «إذا رفضت الحكومة السورية تسليم الضابطين، فعلى الحكومة اللبنانية أن تعتمد على طرد السفير السوري من لبنان واستدعاء السفير اللبناني من دمشق، ومن ثم التقدم بشكوى لدى مجلس الأمن في حق بشار الأسد».

باسيل: نرفض استمرار الوضع الأعوج

أكد رئيس «التيار الوطني الحر» الوزير جبران باسيل «أننا لن نرضى بأي شكل باستمرار هذا الوضع الأعوج، وسنصححه بكل الوسائل المتاحة، بما فيها الشعبية».

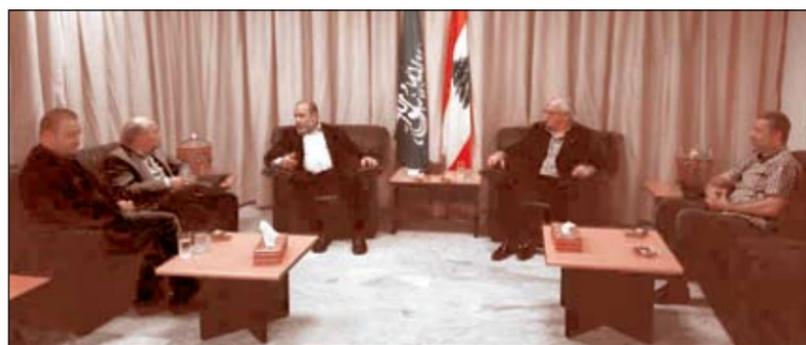
وقال في مؤتمر صحافي عقب الاجتماع الأسبوعي لـ«تكتل التغيير والإصلاح» برئاسة رئيسه العماد ميشال عون، إن «المظلومية ستجعل كل شيء مباحاً، لافتاً إلى أن «كل الإشكاليات في لبنان عند كل المكونات سببها المظلومية التي تعرضوا لها، فنحن نعرف تاريخنا ومشاكلنا، لذلك نحاول تخطيها».

سجال بين كبرياء و«القوات»

توجه النائب محمد كبرياء «بالشكر» إلى رئيس حزب القوات «اللبنانية» سمير جعجع «لغيرته على شهداء طرابلس والطائفة السنية في ما يتعلق بتفجير مسجدي السلام والتقوى»، داعياً إياه «إلى الطلب من حليفه وزير الخارجية جبران باسيل إقناع حليفه بشار الأسد بتسليمنا الضابطين الأسديين المتهمين بالجريمتين، كي تتم محاكمتهم في لبنان وفق الأصول القانونية والقضائية».

وختم: «أما تعميم مسؤولية المواجهة وإلقاؤها على الحكومة مجتمعة، فهو

الأمين العام للجماعة يستقبل وفداً من حزب الوطنيين الأحرار



استقبل الأمين العام للجماعة الإسلامية في لبنان الأستاذ عزام الأيوبي يوم الاثنين ٢٠١٦/٩/٥ في مركز الجماعة في بيروت، وفداً من حزب الوطنيين الأحرار برئاسة خالد النصولي وعضوية

جورج نعمان وسميون درغام، بحضور عضو المكتب السياسي للجماعة عمر المصري. نقل وفد الأحرار دعوة من رئيس الحزب إلى قيادة الجماعة للمشاركة في الذكرى السنوية لتأسيس الحزب،

وكان اللقاء فرصة للتشاور في القضايا الوطنية والمحلية وما يعاينها البلد من أزمات بالنظر إلى حجم العرقلة والتعطيل التي ينتهجها البعض، وجرى الاتفاق على التواصل الدائم للتنسيق في القضايا ذات الاهتمام المشترك.

وكان اللقاء فرصة للتشاور في القضايا الوطنية والمحلية وما يعاينها البلد من أزمات بالنظر إلى حجم العرقلة والتعطيل التي ينتهجها البعض، وجرى الاتفاق على التواصل الدائم للتنسيق في القضايا ذات الاهتمام المشترك.

عطلة «الأمان» في عيد الأضحى

تتقدم أسرة «مجلة الأمان» إلى قرائها الكرام وإلى اللبنانيين جميعاً بأرزى التهاني بحلول عيد الأضحى المبارك. وتدعو الله أن يعيده على العرب والمسلمين وقد انحلت أزماتهم وتوقفت صراعاتهم، ولا سيما في الأقطار التي تشهد حروباً وفزاعات داخلية.

وتعلن إدارة المجلة عن أسفها لاحتجاجها عن الصدور في الأسبوع القادم بسبب عطلة العيد، على أن تعود إليهم في الأسبوع الذي يليه.. وكل عام وأمتنا بخير.

أسرة «مجلة الأمان»

لبنان: ألف ل.ل، سوريا ٥٠٠ ل.س، السعودية ٥ ريالات، الإمارات ٧ دراهم، قطر ٥ ريالات، الكويت ٣٠٠ فلس، الأردن ٧٠٠ فلس، البحرين ٥٠٠ فلس، اليمن ٢٠٠ ريال، مصر ٦ جنيه، السودان ٣ جنيه، المغرب ١٠ دراهم، فرنسا يورو واحد، انكلترا جنيه واحد، الولايات المتحدة وبقية الأقطار ١.٥ دولار أو ما يعادلها.

خارج لبنان: ١٠٠ دولار للدول العربية / ١٢٥ دولاراً أوروبياً / ١٥٠ دولاراً بقية أنحاء العالم (بالبريد الجوي)

داخل لبنان: ٢٥ ألف ليرة للأفراد / ١٠٠ ألف ليرة للمؤسسات

ثمن النسخة

الإشتراكات

كلمة الأمان

حليفهم المعلن الى قصر بعيدا. لكن شيئاً من هذا لم يقع، واستمر المقاطعون على مواقفهم.. التي أن وصلوا إلى ما هو أسوأ، وهو انسحاب وزيرين أو ثلاثة من الحكومة، ومقاطعة جلساتها، وكذلك الانسحاب من جلسات الحوار الوطني التي دعا إليها ويتابع ترؤس جلساتها الرئيس نبيه بري.. مبتدعين مبرراً جديداً للتعطيل، ليس لجلسات المجلس النيابي أو الحوار الوطني، وإنما كذلك الحكومة التي ما زال نصابها قائماً بمشاركة أكثر من ثلثي أعضائها، بطرح معطل جديد لجلسات الحكومة وحتى لقراراتها، هو «الميثاقية» وهذا ما جعلهم يخوضون مواجهة جديدة على الساحة السياسية، ليس ما بين مسلمين ومسيحيين، أو موارنة وارتوذكس، وإنما بين قيادات الطائفة المارونية ذاتها.

في جلسة «الحوار الوطني» التي يدعو إليها الرئيس بري، طرح رئيس التيار الوطني الحر الوزير جبران باسيل شعارات جديدة تتعلق بحقوق المسيحيين التي تتأكل يوماً بعد يوم.. «فنحن نشعر بالغبين والتهميش، وما نواجهه نتيجة إهمال حقوقنا في الشراكة يجعل قضيتنا قضية وجودية، وإذا استمرت الأمور هكذا للزوم لأن نستمر معاً.. نحن نمثل أكبر كتلة نيابية مسيحية، ولدينا الحضور الأكبر في الشارع، وتغييبنا لم يعد مقبولاً، ولا لزوم لحضور مجلس الوزراء أو اللقاء مع بعضنا بعضاً طالما أن هناك من لا يريد الشراكة ولا يطبقها أو يعترف بها..».

وهنا تصدى له النائب (المرشح للرئاسة) سليمان فرنجية قائلاً: «أستغرب حديث البعض عن أن المسيحيين من غير التيار الوطني الذين يشاركون في الحكومة يمثلون ستة في المائة من المسيحيين، وأنت يا جبران - مع احترامي الكبير لك - ترشحت أكثر من مرة للانتخابات النيابية ولم تنجح، فأني تمثيل للمسيحيين تحدث عنه..» هنا دخل على خط الحوار أكثر من نائب مسيحي، لا سيما من ذوي الرصيد الشعبي والنيابي ومن المؤهلين لرئاسة الجمهورية.. ورفعت الجلسة بعد أن فضل الرئيس بري أن يكون هو الذي يدعو وهو الذي يفض الجلسات.

بعد كل ما سبق، يبقى السؤال الكبير مطروحاً: ماذا يريد هؤلاء الذين يعطلون جلسات المجلس النيابي لانتخاب رئيس للجمهورية، كما كانوا ولا يزالون يعرفون الاتفاق على قانون جديد للانتخابات.. والأين يعطلون جلسات الحكومة التي تدير أمور البلد في غياب رئيس الجمهورية. قد يكون ميشال عون يسعى لرئاسة الجمهورية، مع افتقاده لأدنى مستلزمات الرئيس. لكن ماذا يريد حلفاؤه وداعموه سوى التعطيل وقتل الوقت ريثما تنضج مشاريع ساخنة، في سوريا أو العراق أو اليمن؟ ماذا ينتظر هؤلاء بعد فشل عون في الوصول إلى سدة الرئاسة.. وأكبر الظن أنهم سوف يسحبون تاييدهم له إذا ما توفرت له أغلبية نيابية تؤهل المجلس النيابي للانتقاد، ولمنح المرشح الذي لا شريك ولا مثيل له سدة الرئاسة!!

البلد يعاني مخاطر حقيقية، لا تهدد أمنه واستقراره السياسي فقط، وإنما تهدد وحدته الوطنية والتحامه، وسلامة مؤسساته الدستورية. ■

منذ سنوات، يعيش اللبنانيون حالة من الانهيار السياسي وانفراط العقد الوطني. فقد تأجلت الانتخابات النيابية أولاً، ثم جرى التمديد للمجلس النيابي، وما زال المجلس يعيش تمديداً يطعن بشريته الكثيرون. ثم انتهت ولاية رئيس الجمهورية (ميشال سليمان)، فحمل حقائبه وتوجه إلى داره، كما فعل الرئيس أمين الجميل عام ١٩٨٨ حين شكل حكومة من ست وزراء برئاسة الجنرال ميشال عون، فانسحب الوزراء المسلمون الثلاثة من الحكومة وبقي اثنان فقط إلى جانب عون.. ومع هذا فقد مارس صلاحياته كرئيس للحكومة والجمهورية، واعتصم في قصر بعيدا إلى أن جرى ترحيله عنه بعد غارات جوية سورية على القصر، وكذلك على وزارة الدفاع بالبرزة.

يومها، لم يسأل أحد عن الميثاقية، وعن تمثيل المسلمين - بمختلف طوائفهم - بالحكومة المعينة، التي لم تمثل أمام المجلس النيابي ولم تحز ثقته، ومع هذا فإن ميشال عون ما زال يصبر على أنه «دولة الرئيس»، ولم يحاسبه أحد أو يحاكمه على ما ألحقه بالبلد من خراب، وبالجيوش اللبناني من انقسام، وبالآحياء الأهلّة في بيروت التي كانت تسمى «غربية»، ولا على ما أوقعه من دمار في حربين ضروسين، الأولى حرب التحرير ضد الجيش السوري، والثانية حرب الإلغاء ضد القوات اللبنانية.

واليوم، تكاد تمضي ثلاث سنوات على الفراغ في رئاسة الجمهورية، لماذا؟ لأن هناك مجموعة من النواب يمتنعون عن المشاركة بجلسات المجلس النيابي، لا لشيء إلا لأن مرشحهم (ميشال عون) ليس بإمكانه حيازة أغلبية نيابية تتيح له الوصول إلى قصر بعيدا، وهذا ما لم يقع في لبنان، وربما في كل الأنظمة الديمقراطية في العالم. فالنائب بإمكانه أن يكون مع الرئيس المرشح أو ضده، أو أن يمتنع عن التصويت، أو أن ينتخب من يشاء.. أما مقاطعة جلسات المجلس، وقد انتخب عضواً فيه، ويتقاضى راتباً شهرياً من أجل أن يشارك في جلسات المجلس وأهمها جلسة انتخاب رئيس الجمهورية، فذلك ما يخل بالمهمة التي أسندتها الشعب اللبناني إليه، وبالأمانة التي يتقاضى مقابلها راتباً شهرياً ضخماً ومخصصات عالية. ومع هذا فإن النواب المقاطعين لا يخلطون من أنهم يفعلون ذلك، بذريعة أنهم يمارسون حقاً دستورياً. ومع كل ذلك، فقد التمس لهم الشعب اللبناني عذراً، طالما أن في البلد حكومة تمثلت فيها معظم الكتل النيابية، وهي تأخذ قراراتها بأغلبية ثلثي الوزراء، خاصة بالنسبة للقرارات ذات الأهمية، سواء كانت سياسية أم إدارية.

مؤخراً، ربما انسجاماً مع حسن الظن بدوافع الكتل النيابية المقاطعة، في أنها لا تريد التعطيل وإنما إيصال أحد أعضاء كتلتها النيابي إلى قصر بعيدا، وأعني تكتل ٨ آذار، فقد لجأ رئيس تيار المستقبل (الرئيس سعد الحريري) إلى تبني ترشيح أحد أعضاء تكتل ٨ آذار (النائب سليمان فرنجية) لرئاسة الجمهورية، وكان من المفترض أن يبادر المقاطعون إلى الترحيب بهذه المبادرة لأنها تشكل تلبية لطموحاتهم السياسية بإيصال

مخاطر التعطيل بين الميثاقية وخراب البلد

بعد تعليق الحوار.. هل يتجه لبنان إلى التعطيل أو التفجير؟



في جلسة الحوار الوطني

السوري، حيث تبدو الأمور على نار حامية في ما يتعلق بالتسوية المرتقبة للوضع السوري بين روسيا والولايات المتحدة الأميركية وحيث تدور أحداث عن تسوية سياسية تنهي الوضع في اليمن لمصلحة المملكة العربية السعودية، وعن تسوية في سورية تكون لمصلحة إيران وحلفائها في المنطقة، وبالتالي من الممكن أن يكون لبنان جزءاً من هذه التسوية المرتقبة التي طال الحديث عنها أخيراً، وهو ما يعني أن جزءاً مهماً من التعطيل على الصعيد الحكومي والتوتر على الصعيد الطائفي مرتبط ارتباطاً وثيقاً بتطورات الوضع السوري المتحرك على الأرض في حلب وحماه، وعلى الحدود السورية - التركية، وبالمحادثات الأميركية - الروسية الجارية حول تسوية ما للوضع السوري.

لكن بعيداً عن القراءات والاستنتاجات في ما يتعلق بخلفيات المواقف الطائفية التي يثيرها الوزير جبران باسيل، هل يمكن هضم مثل هذه المواقف على الصعيدين السياسي والشعبي، وخصوصاً في ما يخص انتخاب عون رئيساً للجمهورية؟

في هذا الإطار كان لافتاً قول الرئيس بري تعليقاً على كلام جبران باسيل الطائفي: «ما سمعته هو الأخطر منذ الحرب الأهلية وهو ينذر بحرب أهلية جديدة».

فالتيار العوني يبدو في موقفه الذي يطلقها، سواء في ما يتعلق بالعلاقة مع باقي الطوائف اللبنانية أو مع الأحزاب والقوى والشخصيات السياسية أنه كمن «أحرق كل السفن» وليس أمامه إلا خيار تفجير الفتنة مجدداً بين اللبنانيين تحت عنوان هضم حقوق المسيحيين منذ عام ١٩٩٠ أي منذ البدء بتطبيق «اتفاق الطائف»، وهو ما يفتح الساحة اللبنانية على خيارات متفجرة.

فهل يراد إحراق لبنان تحت عنوان «عون أو لا أحد»، كما يجري في سوريا تحت شعار «الأسد أو غرق البلد»؟ سؤال يرسم «حزب الله» الذي يمسك بقرار العماد عون، ويشارك بالقتال في سوريا دفاعاً عن «محور المقاومة والممانعة».

بسام غنوم

التشدد، حيث اعتبر الوزير جبران باسيل «أن الأزمة الراهنة هي أكثر من وجودية، ونحن بصراحة نفقد القناعة بإمكانية أن نستمر في العيش سوياً، مع بعضنا البعض، إذا استمر هذا الاستهتار والاستخفاف بحقوق مكون لبناني أساسي»، وأضاف متسائلاً: «إذا انسحب تيار المستقبل، أو «حركة أمل» و«حزب الله» أو «الحزب التقدمي الاشتراكي» من الحكومة.. فهل تجرؤ على الاستمرار في عملها الطبيعي كما تحاول أن تفعل بعد مقاطعة وزير بري «التيار»، ووزير «الطاشناق» لها؟

ومن الواضح ان المواقف التي أعلنها الوزير باسيل تنسجم بصورة كاملة مع الموقف التي أطلقها «حزب الله» قبل أسبوع من جلسة الحوار، وهو ما يثير تساؤلات عن التفاهم والتنسيق في ما بينهما، سواء في ما يتعلق بتعطيل عمل الحكومة أو بتعليق جلسات الحوار تحت عنوان «المظلومية المسيحية» التي تحدث عنها جبران باسيل، أو محاولة إبقاء الوضع في لبنان «على كفة عفريت» بانتظار التطورات الإقليمية المتلاحقة في المنطقة، وخصوصاً بالنسبة إلى الموضوع

بحرب أهلية جديدة». وهنا طرح السؤال الآتي: أين يتجه لبنان في ظل إصرار «حزب الله» على التعطيل، وعمل التيار الوطني الحر على التوتير؟

في قراءة سياسية هادئة لما جرى في الجلسة الأخيرة للحوار، لا يمكن بأي حال فصل المواقف السياسية والطائفية المتوترة التي تثيرها تصريحات الوزير جبران باسيل خاصة، وبإقي نواب ووزراء التيار العوني عامة، عن سياسة «حزب الله» القائمة على مبدأ إما عون رئيساً أو لا أحد. وقد شهدنا خلال الأسبوع السابق للحوار سلسلة مواقف لنواب ومسؤولين في «حزب الله» تتحدث عن «الاستمرار في اضطهاد التيار الوطني الحر تحول إلى اضطهاد للمسيحيين في لبنان» كما قال النائب حسن فضل الله، وأضاف أن «التيار مكون أساسي في البلاد ولا يستطيع أحد تجاهله أو تجاوزه، ونحن ضد سياسة إدارة الظهر التي تهدد كيان الدولة».

وقد أسهمت هذه المواقف التي أطلقها «حزب الله» في شدّ عصب التيار العوني، ودفعت إلى مزيد من

الحوار معلق حتى إشعار آخر. هذه هي الخلاصة التي أعلنها الرئيس نبيه بري بعد جلسة عاصفة احتل فيها الخلاف حول الميثاقية ومن يمثل الأكثرية المسيحية العنوان الأبرز، وحاول فيها الوزير جبران باسيل اختصار التمثيل المسيحي بالتيار الوطني الحر، وهو ما أعاد تذكير اللبنانيين بـ«حرب الإلغاء» المسيحية - المسيحية في كانون الثاني ١٩٩٠ بين عون والقوات اللبنانية، التي انتهت كما يعلم الجميع باجتياح القوات السورية لقصر بعيدا وفرار عون إلى فرنسا في ١٣ تشرين الأول ١٩٩٠.

لكن إذا كانت حرب الإلغاء العونية في كانون الثاني ١٩٩٠ عسكرية، فإنها في ٥ أيلول ٢٠١٦ سياسية، حيث اعتبر الوزير جبران باسيل أن القوى المسيحية الأخرى لا تمثل أكثر من ٦ في المئة من المسيحيين لا أكثر ولا أقل، وهو ما استفز النائب سليمان فرنجية الذي توجه إلى جبران باسيل بالقول: «أنا أمثل أباً عن جد أما أنت فمن تمثّل؟»، وزاد الطين بلة كلام باسيل عن هضم حقوق المسيحيين في التمثيل وفي دوائر الدولة، رافعاً شعار «المظلومية المسيحية»، وهو ما دفع الرئيس نبيه بري إلى القول رداً على طروحات باسيل الطائفية والإلغائية لباقي المسيحيين: «ما سمعته هو الأخطر منذ الحرب الأهلية وهو ينذر

الأمان

عبر شبكة الإنترنت

www.al-aman.com

القضاء أصدر قراره الاتهامي بجريمة تفجير مسجدي التقوى والسلام .. والحكومة وقوى سياسية اكتفت بالصمت!!

وائل نجم - كاتب وباحث

وأخيراً صدر القرار الاتهامي بجريمة تفجير مسجدي التقوى والسلام في طرابلس بعد مضي قرابة ثلاث سنوات على الجريمة التي راح ضحيتها في حينه أكثر من خمسين شهيداً من المصلين والمارة وعشرات الجرحى. أصدر القضاء اللبناني قبل أيام قراره الاتهامي بهذه الجريمة، وأكد ضلوع ضباط في المخابرات السورية بها، إن لجهة التخطيط، أو لجهة التمويل والتجهيز واتخاذ القرار، فسُمي القرار ضابطين في هذه المخابرات على الأقل، وطلب ملاحقتهم، وملاحقة كل من يظهر متورطاً معهم على مستوى اتخاذ القرار أو المسؤولية، كذلك سُمي بعض المتورطين اللبنانيين من أبناء طرابلس أو جبل محسن على وجه التحديد، وأفرد القرار الاتهامي ما توافر لديه من أدلة جرمية دامغة في الملف تثبت صحة ودقة روايته واتهامه لهذين الضابطين وللمتورطين، وبالطبع لو لم يتوافر لدى القضاء اللبناني هذه الأدلة الدامغة لما تجرأ على توجيه الاتهام الصريح لهما، وللقيادة التي تقف خلفهما، وبالطبع أيضاً فإن ذلك يعد تطوراً مهماً وخطيراً في آن واحد.

وقبل قرابة أربع سنوات أيضاً (آب ٢٠١٢) أوقفت أجهزة الأمن اللبنانية (شعبة المعلومات في قوى الأمن الداخلي) الوزير السابق ميشال سماحة على خلفية تهريب مواد متفجرة بسيارته من دمشق إلى بيروت، وطلبه من أحد الأشخاص تفجيرها في مناطق لبنانية شمالية، وفي تجمعات سياسية ودينية، كذلك طلب اغتيال شخصيات دينية وسياسية، بهدف إثارة الفتنة، وقد ضبطت شعبة المعلومات المواد المتفجرة، كما ضبط الوزير بالجرم المشهود من خلال تسجيل محادثته بكاميرا خفية، فضلاً عن كونه قد اعترف أمام القضاء اللبناني بفعلة تلك، وأكد أنه تسلّم المواد المتفجرة من أحد كبار ضباط الأمن السوري اللواء علي الملوك. وأدان القضاء اللبناني الوزير سماحة، وأصدر حكمه بحقه، وتأكد للقاضي والداني تورط جهات أمنية سورية بمحاولة التفجير، وإثارة الفتنة، كذلك يجري اليوم التأكد والتثبت من تورط تلك الجهات في محاولة القتل والتفجير وإرهاب الناس ومحاولة إثارة الفتنة في البلد، وهو بالطبع ما يمكن أن يطرح سؤالاً عن الجهة التي تقف خلف التفجيرات التي طاولت مناطق لبنانية أخرى في الضاحية الجنوبية لبيروت، أو في البقاع، ما دام القرار الاتهامي وجه إصبعه في هذه الجريمة في طرابلس إلى هذين الضابطين! وهو ما يطرح سؤالاً آخر عما إن سيتمكن القضاء اللبناني من ضبط خيوط جديدة في التفجيرات التي طاولت تلك المناطق للتأكد والتثبت مما إذا كانت جهة واحدة تقف خلف كل التفجيرات التي طاولت لبنان في الفترة ما بين عام ٢٠١١ وآخر التفجيرات؟! أم أن السياسة ولعبة المصالح ستوقف مساعي القضاء وتجعلها تصل إلى طريق مسدود!!

بعد القرار الاتهامي الذي صدر عن القضاء اللبناني في جريمة تفجير مسجدي التقوى والسلام، والذي اتهم صراحة ودون أية مواربة المخابرات السورية بالضلوع في العملية، ودونما انتظار للحكم الذي يمكن أن يصدر

عن المجلس العدلي ما دام هناك سابقة في التثبت من ذلك في جريمة ميشال سماحة، يمكن القول إن القضاء اللبناني أثبت بالجرم المشهود تورط تلك المخابرات، والنظام الذي يقف خلفها، بعمل أقل ما يمكن أن يقال فيه أنه عمل إرهابي بامتياز، لذا من غير الجائز للعالم أن يصدق أن هذا النظام يحارب الإرهاب وفقاً للرواية التي يرفعها على الدوام، ومن غير المقبول التغاضي بعد اليوم عن كل هذه الجرائم، وما أكثرها في سورية أو حتى في لبنان.

ولكن السؤال الأهم والأكثر حاجة إلى إجابة هو في صمت الحكومة اللبنانية عن هذا القرار وعدم اتخاذ

أي موقف من الجهة المتهمه بالوقوف خلفه، وأيضاً في موقف القوى السياسية والحزبية التي تدعم هذا النظام تحت عنوان أنه «بحارب الإرهاب والمجموعات الإرهابية». لماذا الصمت الحكومي في لبنان، وكيف سيكون موقف هذه القوى من هذا الاتهام، ومن تورط هذا النظام، بهذه الأعمال الإرهابية؟! هل ستقتنع بأن حربها معه وإلى جانبه هي مساندة معروفة أو غير معروفة، محسوبة أو غير محسوبة للإرهاب؟! هل ستعي مخاطر هذه المساندة أو الاستمرار بها على علاقاتها بالمكونات اللبنانية الأخرى، وعلى لبنان بشكل عام؟! هل ستكتشف ولو لاحقاً أن بعض التفجيرات التي أصابت



عند تفجير مسجد التقوى

في ظل انسداد الأفق السياسي؛

إلى أي مدى سيصل التصعيد العوني؟

برزت معطيات جديدة في الواقع اللبناني تشير إلى أن الأوضاع تتجه نحو التصعيد خلال الأسابيع المقبلة، ما قد يؤدي إلى نتائج خطيرة على كل المؤسسات الرسمية، وصولاً إلى التصعيد الشعبي. فبعد انسحاب وزراء التيار الوطني الحر من الحكومة احتجاجاً على التمديد للقيادات الأمنية، انسحب رئيس التيار الوزير جبران باسيل من طاولة الحوار احتجاجاً على ما سماه «غياب الميثاقية» عن عمل الحكومة، ما دفع الرئيس نبيه بري إلى تعليق جلسات الحوار دون تحديد موعد محدد للعودة إلى الحوار.

وقد شهدت طاولة الحوار سجالات سياسية قاسية بين الوزير باسيل وشخصيات أخرى، على رأسها النائب سليمان فرنجية، الذي رفض المقاييس التي يعتمدها التيار الوطني الحر بشأن التمثيل المسيحي ودور القوى المسيحية في مجلس الوزراء.

وقد أشارت مصادر مطلعة في التيار إلى وجود توجه داخل التيار للقيام بالمزيد من الخطوات التصعيدية السياسية والشعبية، وصولاً إلى القيام بتحريك كبير في ١٣ تشرين الأول المقبل (وهو موعد إنهاء سيطرة العماد ميشال عون على قصر بعبداً عام ١٩٩٠ بعد معارضته

الجماعة الإسلامية ترحب بالقرار الاتهامي بجريمة مسجدي التقوى والسلام

وتستهن صمت الحكومة على النظام السوري بعد صدور القرار

توقف المكتب السياسي للجماعة الإسلامية في لبنان، أمام القرار الاتهامي الذي أصدره القضاء اللبناني في قضية تفجير مسجدي التقوى والسلام بطرابلس، وأكد الآتي:

١- يعتبر المكتب السياسي خطوة القاضي اللبناني الذي أصدر قراره الاتهامي في قضية تفجير مسجدي التقوى والسلام خطوة جريئة ومقدرة، وتنم عن حسن وطني، وشعور بسيادة العدالة وإنصاف المظلومين، ويدعو إلى ملاحقة ومحكمة كل المتورطين في هذه الجريمة تخطيطاً وتمويلًا وتنفيذًا.

كشف القرار الاتهامي حجم تورط النظام السوري بالأعمال الإرهابية التي ضربت لبنان، في محاولة منه لإشغال فتيل الفتنة بين أبناءه، وهو الأمر الذي يشير بوضوح إلى إمكانية ضلوع هذا النظام بكل الجرائم الإرهابية التي طالت لبنان بكل مكوناته.

يستهن المكتب السياسي صمت الحكومة اللبنانية بعد صدور القرار الاتهامي وعدم اتخاذها أي موقف من هذا النظام، خاصة وأن هذه الحادثة ليست الأولى، إنما سبقتها قضية الوزير السابق ميشال سماحة، التي أصدر فيها القضاء اللبناني حكمه بشكل واضح.

يدعو المكتب كل الذين تورطوا بالقتال إلى جانب النظام السوري تحت عنوان «مجموعات الإرهابية» إلى الالتفات إلى الإرهاب الحقيقي الذي كشفه القضاء اللبناني، وبالتالي اتخاذ موقف حاسم بوقف التمادي في دعم هذا الإرهاب تحت أي عنوان أو ظرف.

بيروت في ٦/٩/٢٠١٦

المناطق التي تشكل حاضنة لها قد تكون من صناعة من فجر مسجدي التقوى والسلام؟! أم ستقفز فوق كل ذلك من أجل مصالح سياسية وفئوية ضيقة، وستستمر في مشروعها من دون أدنى اعتبار لمآلات الأمور بعد كل هذا الكم من الاجرام الذي يصيب الأمة؟!

لقد استهجنتم قوى سياسية لبنانية هذا الصمت المطبق الذي غرقت فيه الحكومة حيال هذا القرار، إذ إنها لم تأخذ أي موقف تجاه الجهة التي اتهمها القضاء بالوقوف خلف العملية، فلم تلجأ إلى احتجاج ولا إلى شكوى، ولا إلى طرد السفير السوري أو على أقل تقدير استدعائه، وكان الحكومة راضية بعجزها عن الوقوف بوجه هذه الأعمال، ولا تملك الشجاعة للدفاع عن اللبنانيين الذين تطالبهم صباح مساء باحترام الدولة، وتريد منهم الثقة بمؤسساتها.

لقد أثبت القضاء اللبناني مرة أخرى وجديده أن من يستهدف أمن البلد واستقراره بالفتنة والإرهاب والتخريب والاعتقالات بات معروفاً ومكشوفاً، ولم تعد المسوغات التي ذهب البعض تحت عنوانها لمساندة هذا النظام تنطلي على أحد، فهل المطلوب الاستمرار في لعبة الدم من دون إقامة أي اعتبار لمخاطر ذلك؟! أظن أنه قد آن الأوان كي يكتفي المتورطون بهذا القدر والحجم من مساندة من ثبت تورطه بالإرهاب والدم، وإلا فإن الإصرار يعني تفسيراً واحداً يجعل الجميع ينظرون إلى ما يجري على قاعدة الشراكة الكاملة بين الذين كشفهم القرار الاتهامي وبين أولئك الذين يواصلون دعمهم لهم ضارين عرض الحائط بكل المصالح الوطنية والعلاقة بين مكونات الوطن والأمة، وهو ما يصح القول عنه في حينه إنها شراكة كاملة في الإرهاب الحقيقي الذي يعطي مسوغات جدية وحقيقية لدول ومنظمات ومؤسسات لتصف أولئك على قوائم الإرهاب. ■

أية فائدة لأية قوى سياسية أو حزبية.

أفق التصعيد

لكن إلى أين ستصل الأجواء المتأزمة في البلد في ظل التصعيد العوني؟

تقول مصادر سياسية مطلعة: إن الأوضاع في لبنان مفتوحة على كل الاحتمالات، خصوصاً مع ازدياد التصعيد في الأوضاع الإقليمية وعدم التوصل إلى حلول للأزمات القائمة في سوريا واليمن والبحرين والعراق، وتواصل الصراع السعودي - الإيراني. ورغم أن التصعيد الذي يقوم به التيار الوطني الحر لا يحظى حالياً برضى حركة أمل وحزب الله، فإن تطور الأوضاع قد يؤدي إلى نتائج خطيرة في ظل التهديد بالنزول إلى الشارع.

ومع أن هذه المصادر تؤكد استمرار القرار الدولي والإقليمي بحماية الاستقرار في لبنان ومنع الانهيار الكامل للدولة وفقاً للقاعدة الشهيرة (لا تسوية كاملة، لا انهيار لا تقسيم)، فإن خطورة الأوضاع اليوم ناتجة من تآكل مؤسسات الدولة وازدياد الفساد والأزمات الاقتصادية والمعيشية وصعوبة التوصل إلى حلول بشأن انتخاب رئيس جديد للجمهورية أو الاتفاق على قانون جديد للانتخابات، وترجع الامتنام الدولي والإقليمي بالوضع اللبناني.

وتتابع المصادر: إن الأشهر الثلاثة المقبلة ستكون حاسمة على صعيد الأزمة اللبنانية، فإما يتم الاتفاق على انتخاب رئيس جديد ووضع قانون جديد للانتخابات، أو أن الأوضاع قد تتجه نحو تصعيد سياسي وشعبي، ما يجعل من المتعذر عليه التوصل إلى حلول سياسية، وقد يمهد ذلك إلى انهيار كامل للنظام اللبناني والحاجة إلى عقد مؤتمر استثنائي للانتفاضة، أقل من اتفاق الطائف وأكبر من اتفاق الدوحة.

وتوضح المصادر قائلة إن هناك قراراً دولياً - إقليمياً، داخلياً حالياً بمنع انهيار الوضع اللبناني وضرورة الحفاظ على الاستقرار الأمني والسياسي، لكن المشكلة أن لا أحد يستطيع السيطرة على الأوضاع في ظل زيادة الاحتقان لدى الأوساط المسيحية والتخوف من النزول إلى الشارع، ما قد يستدعي ردود فعل سياسية وشعبية مقابلة، ما قد يفتح الباب أمام صراعات جديدة.

ونظراً إلى تطور هذه الأوضاع، بدأت عدة جهات دولية وإقليمية وداخلية التحرك للبحث عن حلول للأزمات القائمة، وتراهن بعض الأوساط على عودة رئيس تيار المستقبل الشيخ سعد الحريري بعد عيد الأضحى، على أمل أن تسهم هذه العودة في فتح كوة ما في جدار الأزمة.

فهل تنجح الاتصالات والجهود السياسية في وقف أجواء التصعيد؟ أم أننا ذاهبون إلى مرحلة اللاعودة، ما قد يفتح الباب أمام كل الاحتمالات السياسية والشعبية؟ ■

قاسم قصير

لاتفاق الطائف).
فإلى أين يتجه تصعيد التيار الوطني الحر في المرحلة المقبلة؟ وما هو موقف حزب الله من هذا التصعيد؟ وهل نحن ذاهبون إلى سقوط كل المؤسسات الدستورية والحكومية، ما قد يؤدي إلى عقد مؤتمر تأسيسي جديد، أو البحث عن صيغة جديدة للنظام اللبناني تنسجم مع المتغيرات الحاصلة منذ عام ١٩٩٠ وحتى اليوم؟

مواقف التيار وحلفائه؟

حسب المصادر المطلعة في التيار الوطني الحر، فإن أفق التصعيد مفتوح بدون حدود معينة، خصوصاً إن لم يجر التوصل إلى حلول سياسية لمختلف الأزمات، إن على صعيد العمل الحكومي أو انتخاب رئيس جديد للجمهورية أو التوصل إلى قانون للانتخابات النيابية.

وتوضح المصادر أن المسؤولين في التيار العوني يرون أن الأداء السياسي الحالي يستهدف تحجيم دور التيار وعدم الأخذ في الاعتبار قوته التمثيلية والشعبية، وأن استمرار عمل الحكومة من دون مشاركة وزراء التيار وفي ظل عدم تمثيل حزب الكتائب والقوات اللبنانية يؤدي إلى «غياب الميثاقية عن عمل الحكومة» والاستهانة بالتمثيل المسيحي القوي.

وتضيف المصادر أن هناك حالة من الاستياء الشعبي لدى أنصار التيار ومؤيديه من جراء السياسات المتبعة، ولذلك سيعمد التيار إلى التصعيد في مواقفه وصولاً إلى يوم ١٣ تشرين الأول المقبل حيث ستشهد تحركاً شعبياً واسعاً شبيهاً بالتحرك الذي حصل في العام الماضي، وقد يؤدي هذا التصعيد إلى وقف عمل كل مؤسسات الدولة بما فيها مجلس الوزراء وحصول شلل سياسي وحكومي واسع.

لكن أين تقف بقية القوى الحليفة للتيار، وخصوصاً حركة أمل وحزب الله، من الخطوات التصعيدية للتيار؟ تقول مصادر مطلعة على موقف أمل وحزب الله، إن هذين الطرفين الأساسيين غير موافقين على سياسة التصعيد التي يعتمدها التيار وانهما لن يجاريا التيار في مواقفه سواء لجهة التوقف عن المشاركة في الحوار أو في العمل الحكومي أو على صعيد التصعيد السياسي والشعبي.

فحركة أمل وحزب الله يعتبران أن لا مصلحة في تعطيل العمل الحكومي أو في وقف الحوار أو في الذهاب إلى تصعيد شعبي وسياسي واسع، لأن ذلك سيكون له انعكاسات خطيرة على كل الأوضاع في البلد ولن يشكل

قتلى بقصف على حلب وريفها.. وسط اشتداد الممارك بين المعارضة وقوات النظام

قتل خمسة مدنيين من عائلة واحدة يوم الثلاثاء في قصف جوي استهدف قرية حور بريف حلب الغربي شمال سوريا، وذلك بعد أن تقدمت المعارضة جنوبي المحافظة ذاتها.

وقال مصدر صحفي من «غازي عنتاب» إن قرية حور التي استهدفها القصف لا تقع على أي من جبهات القتال، ولا على خطوط إمداد المعارضة الخلفية، وهي بعيدة عن الجبهات الساخنة، وعلى الرغم من ذلك استهدفت غارتان إحداهما سورية والثانية روسية أحد المنازل، مما أدى إلى مقتل خمسة أفراد.

وبحسب المصدر فإن هذا القصف لا معنى له طالما أن القتال يدور داخل مدينة حلب التي تشهد استمراراً للمعارك في حيّ العامرية، وذكر أن الأحياء الشرقية الخاضعة لسيطرة قوات المعارضة تتم محاصرتها من قبل قوات النظام. وذكر ناشطون أن فرق الدفاع المدني والأهالي نقلت المصابين والضحايا إلى المشافي الطبية في المنطقة.

وقتل عدة مدنيين وأصيب آخرون بجروح جراء قصف للنظام طال حيّ الشعرا الذي تسيطر عليه المعارضة في حلب، وقال إن القصف على الحيّ طال أيضاً مشفى الزهراء النسائي، مما أدى إلى خروجه عن الخدمة كلياً.

على صعيد مواز، قصفت الطائرات الروسية بلدة قبتان الجبل بالصواريخ الفراغية وبلدتني كفرناها وكفر دامل في ريف حلب الغربي بعدة غارات جوية، بينما استهدف النظام السوري أحياء بستان القصر والعامرية في مدينة حلب.

وفي وقت سابق أعلنت حركة أحرار الشام سيطرتها على مباني المياه في حي العامرية جنوبي مدينة حلب، وقتلت عدداً من جنود النظام. وتبرز أهمية هذا الحي بسبب موقعه المطل على مشروع الحمدانية «٣٠٠» شقة، والطريق الواصل إلى الكلية الفنية الجوية.

قصف بغاز الكلور

في سياق متصل قالت مصادر في حلب إن طفلة توفيت وأصيب ١٢٧ - معظمهم أطفال - بحالات اختناق، جراء قصف طيران النظام السوري حيّ السكري جنوبي مدينة حلب بغاز الكلور السام. يأتي ذلك بينما تتواصل الاشتباكات بين قوات النظام ومقاتلي المعارضة في الجزء الجنوبي من المدينة.

وأفاد ناشطون بوصول عشرات المختنقين بغاز الكلور إلى المستشفى، كما تحدثت هيئة الدفاع المدني السوري على صفحتها بموقع فيسبوك عن إصابة ثمانية شخصاً بالاختناق.

وكان الدفاع المدني اتهم النظام السوري بالمسؤولية عن هجوم آخر بغاز الكلور في آب الماضي، وهي واقعة قالت لجنة التحقيق التابعة للأمم المتحدة بشأن سوريا إنها تحقق فيها.



وأظهر تحقيق للأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية الشهر الماضي أن القوات النظامية السورية مسؤولة عن هجومين بالغاز السام عامي ٢٠١٤ و٢٠١٥ شمالاً استخدام غاز الكلور.

مواجهات ومعارك

وتصدت كتائب المعارضة لمحاولة قوات النظام وحلفائه التقدم على جبهة مستودعات خان طومان وكتيبة الصواريخ، وأعلنت مقتل عدد من قوات النظام في ريف حلب الغربي.

كما استهدف مقاتلو المعارضة تجمعاً لقوات النظام ومليشياته في تلة أم القرع بقذيفة هاون، مما أدى إلى مقتل وجرح أفراد المجموعة.

وفي حماة فشلت قوات النظام للمرة الرابعة عشرة على التوالي في التقدم إلى جبهات قرية معردس التي سيطرت عليها كتائب المعارضة مؤخراً في ريف حماة الشمالي.

وفي حمص، جرت اشتباكات بين تنظيم الدولة وقوات النظام في محيط صوامع الحبوب ومحيط حقل المهجر شرقي تدمر بالتزامن مع قصف بالطيران يستهدف مدينة السخنة ومحيطها في ريف حمص الشرقي.

٦٠٠ ألف محاصر دون إغاثة

في سياق الشأن السوري أيضاً دعت لجنة التحقيق حول حقوق الإنسان في سورية التابعة للأمم المتحدة، يوم الثلاثاء، إلى إعادة أحياء الهدنة التي سرت في شباط ٢٠١٦ م وإنهاء الحصار الذي يخضع له قرابة ٦٠٠ ألف شخص في البلاد.

يأتي النداء في حين تبدو واشنطن وموسكو اللتان رعتا الهدنة غير قادرتين على الاتفاق حول سبل خفض أعمال العنف التي أسفرت عن أكثر من ٢٩٠ ألف قتيل منذ انطلاق الثورة في عام ٢٠١١ م.

وقال المحققون في تقريرهم الثاني عشر الذي

قسم كبير من البلاد.

وأعربت اللجنة التابعة لمجلس حقوق الإنسان عن أسفها «للصعدي» في الممارك والهجمات ضد المدنيين منذ نهاية مارس ولاحظت أن الفصائل المسلحة فقدت السيطرة على مواقع أمام تقدم القوات الحكومية.

وأوصت اللجنة كل الأطراف بتطبيق وإعادة إحياء وقف القتال وإنهاء الهجمات العشوائية على المدنيين.

وقالت اللجنة: إنه خلال الأشهر الستة الماضية سجلت زيادة كبيرة في الهجمات التي استهدفت الطاقم الصحي والمراكز الطبية، وغالبية هذه الهجمات شنتها القوات الموالية للحكومة.

ودعا المحققون الأطراف إلى إنهاء الحصار الذي يعاني منه قرابة ٦٠٠ ألف شخص في سورية والسماح «بلا شرط ولا عراقيل» بإدخال المساعدات الإنسانية إلى المناطق المحاصرة.

وأعربوا عن قلقهم على مصير ٣٠٠ ألف مدني على الأقل يعيشون في الأحياء الشرقية من حلب التي تسيطر عليها الفصائل المعارضة والتي باتت تحاصرها القوات الحكومية تماماً منذ الإثني.

مطالبة حقوقية لإنقاذ المعتقلين في سجون النظام السوري

وفوري للمراقبين الدوليين، مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر (ICRC)، وقرع العمل المختصة إلى جميع مرافق الاحتجاز السورية، بما في ذلك إلى سجون ومراكز توقيف النظام السرية أو التي لم يكشف عنها، عن طريق الشروع في إصدار قرار لمجلس الأمن الدولي يطالب بهذا الوصول دون إخطار مسبق، بالإضافة إلى «ضرورة وقف تنفيذ أحكام الإعدام، خاصة الصادرة عن محكمة الميدان العسكرية، ومحكمة قضايا الإرهاب، وضمن مساءلة الأشخاص المسؤولين عن تعذيب وقتل المدنيين عن طريق محاكمة القضايا وفقاً للولاية المحلية أو العالمية».

وطالب الموقعون الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بالعمل مع لجنة تحقيق مستقلة لـ«تفعيل قائمة من المشتبه بكونهم مجرمي الحرب وتحديد العواقب التي تترتب على الانتهاكات المنهجية للقانون الإنساني الدولي من قبل جميع أطراف النزاع في سورية»، لافتين إلى ضرورة «تعزير العقوبات ضد العاملين في جميع مستويات النظام السوري المسؤولين عن أو المواطنين مع الأعمال الوحشية الأكثر فظاعة داخل سجون الأسد».

وجّهت جهات حقوقية سورية معارضة رسالة إلى الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، ووزراء خارجية الاتحاد الأوروبي، تناشد فيها «التحرك على وجه السرعة لتأمين الإفراج عن المعتقلين تعسفاً، وضمان وصول مراقبين مستقلين إلى جميع مراكز الاعتقال السورية، بما في ذلك السجون السرية».

ويشارك في الرسالة، قضاة، محامون، ناشطون، ومعتقلون سابقون في سجون النظام. وأشار الموقعون عليها إلى أن «في سورية، يخضع عشرات الآلاف من الأبرياء للتعذيب والتجويب والعنف الجنسي داخل سجون النظام السوري».

وأضاف الموقعون أنه «منذ آذار عام ٢٠١١، مات ما يزيد على ١٧٠٠٠ شخص داخل سجون النظام، كما ورد في التقرير الأخير لمنظمة العفو الدولية، ويعد حوالي ٦٥٠٠٠ شخص في عداد المفقودين»، موضحين أن «هناك حالات اختفاء قسري أكثر بكثير من هذه الأرقام لم يتم توثيقها».

وحث رافعو الرسالة الدول الأوروبية على اتخاذ خطوات في هذا الملف، منها «تأمين وصول غير مشروط

مئات الآلاف من أكراد سوريا إلى الخارج، فضلاً عن إجبار من بقي من أكراد سوريين على الرضوخ لتوجهاتها الأيديولوجية والسياسية والأمنية تحت تهديد السلاح.

قامت ميليشيات صالح مسلم الشهر الماضي على سبيل المثال باعتقال إبراهيم برّو رئيس المجلس الوطني الكردي في سوريا وترحيله بعدها إلى العراق، مع تهديده بالقتل والتقطيع إذا عاد. ويعتبر المجلس الوطني الكردي مظلة مجموعة من الأحزاب الكردية السورية التي تشارك المعارضة السورية المسار الثوري ضد نظام الأسد لكنها لا تمتلك السلاح أو الدعم الذي يخولها الدفاع عن نفسها ضد المعتدين، وفي هذه الحالة (ميليشيات صالح مسلم).

الصراع هنا بين الطرفين حقيقي، وإن امتلك كل منهما قواسم مشتركة في بعض الأحيان على الصعيد الأيديولوجي المتعلق بالشق القومي، وهو أمر طبيعي في ظل الحالة القومية التي يعيشها الأكراد بشكل عام، لكن هناك اختلافاً جوهرياً بين الطرفين لا ينبغي إغفاله أو تجاوزه في ما يتعلق بالأسلوب والأليات والهدف ربما أيضاً، وهو يعكس صراعاً حالياً بين نموذجين كرديين في المنطقة. النموذج السياسي الذي يمثله البارزاني والنموذج المسلح الذي تمثله ميليشيات صالح مسلم وكذلك ميليشيات حزب العمال الكردستاني.

عندما نتحدث عن ميليشيات صالح مسلم كمثل عن أكراد سوريا تكون قد تجاوزنا كل الحقائق المذكورة أعلاه، ليس هذا فقط، بل إننا ندفع الطرف الثاني عملياً إلى الانضمام إلى الطرف الأول طالما أننا قد صنفناه بشكل مسبق ضمن الخانة الأولى، ولا يوجد أغبي من هذا التصرف إن كان يتم جهلاً، وهو جريمة موصوفة إذا كان يتم عمداً. حتى لو اعتبرنا أن هذه الحقائق غير موجودة، ففي نهاية المطاف ليس هناك مصلحة سياسية أو أمنية أو اجتماعية أيضاً في جعل ميليشيات صالح مسلم ممثلاً لأكراد سوريا أو ناطقاً باسمهم. ■

عن ضرورة التفريق بين الأكراد والميليشيات الكردية

بقلم: علي حسين باكير

ميليشيات صالح مسلم الكردية هي صنعة النظام السوري، هذا ليس ادعاءً، بل تاريخ وواقع وتوثيق. طالما استخدمت أنظمة المنطقة عصابات كردية وزعماء أكراداً كأداة ضغط وإبتراز وإرهاب بعضها ضد بعض. النظام السوري كان في طبيعة هذه الأنظمة، وقد سبق له أن احتضن ودرب كوادر حزب العمال الكردستاني كما هو معلوم في البقاع اللبناني، وكذلك استضاف زعيمه عبد الله أوجلان واستخدمه أداة ضد تركيا ثم قام بتفريجه عام ١٩٩٨ بعدها خارج البلاد، تحت الضغط التركي بشن حرب على النظام السوري إذا ظل يؤويه.

لقد تخلى النظام السوري عن أوجلان الورقة، وقد أدى ذلك إلى اعتقاله من قبل قوات العمليات الخاصة التركية في كينيا في ما بعد. والنماذج المشابهة لهذه الحقيقة موجودة أيضاً في العراق وإيران، حيث استخدم البلدان الورقة الكردية ضد بعضها البعض، لكن الفكرة الأساسية لاستخدام الميليشيات الكردية كأداة ترهيب لأغراض سياسية ولدت في إيران في عهد الشاه، ثم جاء نظام الخميني بعدها ليكمل نفس المسار الذي لا يزال سارياً حتى يومنا هذا.

توصيف أو تعريف أكراد سوريا حالياً من خلال ميليشيات صالح مسلم أمر غير مقبول، خاصة إذا ما عرفنا أن هذه الميليشيات مسؤولة عن اغتيال وقتل واحتجاز قادة أكراد سوريين، وهي مسؤولة عن تهجير

هل الميليشيات الكردية في سوريا أو تركيا هي جزء من الكون الكردي؟ نعم بالتأكيد. لكن هل تمثل الغالبية العامة من الأكراد فضلاً عن مهمة التمثيل نفسه؟ الجواب عن هذا السؤال هو بالتأكيد «لا»، وفي أسوأ الأحوال يبقى أمراً مشكوكاً بصحته.

الانطلاق من هذه الوقائع أو الحقائق من المفترض أن يكون أمراً بديهياً، لكن مع ذلك تجد من يخلط جهلاً أو عمداً بين ميليشيات صالح مسلم وبين «أكراد سوريا»، ولا يكتفي بذلك، بل ينصبّ الأولى ممثلة للثانية أيضاً. إذا كان هناك من يخلط جهلاً بين الأكراد والميليشيات الكردية، ولا سيما في هذه المرحلة بالتحديد فتلك مصيبة كبيرة دون شك، لكن إذا كان الخط متعمداً فالمصيبة أكبر بالتأكيد، لأنها تعبر عن جرم بكل ما للكلمة من معنى، وهو ما نحتاج إلى أن ندركه جيداً في هذا الوضع الدقيق في المنطقة.

المشكلة لا تقتصر على عدد قليل من الكتاب هنا وهناك، فالداء منتشر ويشمل صحفاً وتلفزيونات وإذاعات عربية تتحدث عن مصطلح «أكراد سوريا» بدلاً من الاسم الصحيح لميليشيات حزب الاتحاد الديمقراطي الكردستاني التابعة لصالح مسلم على اختلاف تشكيلاتها. هذا التصرف يعكس خللاً مركزياً، فهو لا يكتفي بتوصيف خاطئ للظاهرة وإنما يرفض فهمها أو حتى محاولة البحث فيها، وفي مثل هذا فإن الأمر يعد بمثابة خدمة مجانية لهذه الميليشيات وظلما لمجموع الأكراد ممن لا ينتمون إليها، فضلاً عن أن التوظيف الخاطئ للسباق يضرب العربي بالذات قبل أي طرف آخر.

إسرائيل تسابق الزمن لتدمير «أنفاق غزة»



منه، وهو ما سيمكن الجيش الإسرائيلي من تدمير هذه الأنفاق قبل أن تشكل خطراً، دون تفاصيل عن كيفية رصد عمليات الحفر.

وبحسب الصحيفة العبرية، فإنه «نظراً لتعقيد المشروع والعمق الذي سيجري حفره فإنه ينبغي على المقاومين الإسرائيليين الاستعانة بخبرات شركات غربية في بناء الجدران أسفل الأرض».

وتسببت أعمال بحث إسرائيلية عن الأنفاق (داخل أراضي القطاع)، في مناوشات قصيرة بين الجيش الإسرائيلي وقصائل فلسطينية، بداية شهر أيار الماضي، حيث أطلق مسلحون فلسطينيون قذائف هاون على القوات الإسرائيلية، فيما ردت إسرائيل بشن نحو (١٧) غارة جوية على القطاع.

وخلال الحرب الإسرائيلية الأخيرة على قطاع غزة صيف ٢٠١٤، استخدمت كتائب القسام الأنفاق بشكل مكثف، لشن هجمات ضد أهداف عسكرية إسرائيلية محاذية لحدود القطاع.

تبدل إسرائيل جهوداً كبيرة في الوقت الحالي، لتدمير أنفاق تحفرها الفصائل الفلسطينية المسلحة قرب حدود قطاع غزة، غير أن خبراء فلسطينياً رأى أن فضائل المقاومة لن تستسلم بسهولة لهذا المخطط الإسرائيلي، وستبذل جهوداً كبيرة من أجل الحفاظ على شبكة الأنفاق التي تعدّ بمثابة «كنزها الاستراتيجي».

وتنوي السلطات الإسرائيلية بناء جدار إسمنتي من عدة طبقات أسفل سطح الأرض على طول الحدود مع قطاع غزة، في محاولة لمنع وصول تلك الأنفاق إلى البلدات والمعسكرات الإسرائيلية المحاذية للقطاع. ونشرت مؤخراً صحيفة «يديعوت العبرية» الواسعة الانتشار، على موقعها الإلكتروني، أن وزارة الدفاع الإسرائيلية وزعت مؤخراً مناقصات على عشرين شركة إسرائيلية، لبناء جدار إسمنتي من عدة طبقات أسفل سطح الأرض على حدود قطاع غزة مع الكيان الصهيوني.

وذكرت الصحيفة، أن العمل في بناء الجدار الإسمنتي سيبدأ في تشرين الأول المقبل، مرجحة أن تتولى أربع شركات إسرائيلية تنفيذ المشروع.

وقالت إن «الجدار سيمتد لعدة طبقات أسفل الأرض، وسيكون هناك جزء فوق الأرض أيضاً، ليشكل حاجزاً أمام الأنفاق التي تصل إلى إسرائيل، وسيكون الجدار المعقد قادراً على رصد عمليات حفر قريبة

إلى تطوير منظومة الأنفاق». ويضيف عريقات: «المقاومة ترى في الأنفاق كنزاً استراتيجياً، وستبذل جهوداً كبيرة في المحافظة عليه».

ويتابع: «إسرائيل تحاول من خلال الجدار الذي تنوي إقامته تحت الأرض، أن تحمي نفسها، وتستكمل مشاريعها الدفاعية، ولكن في المقابل ستسعى المقاومة بكل ما أوتيت من قوة لإيجاد وسائل تلطف على هذه المنظومة».

من جانبه، يقول عدنان أبو عامر، الخبير في الشأن الإسرائيلي: «تشكل الأنفاق بالنسبة لإسرائيل هاجساً أمنياً، يفرض عليها التفكير في كيفية مواجهته، وبناء الجدار تحت الأرض هو محاولة منها لعدم دخول هذه الأنفاق إلى العمق الإسرائيلي».

وفي المقابل يرى أبو عامر، أن المقاومة في غزة ستسعى هي الأخرى إلى توسيع شبكة «أنفاقها»، والاستعداد لأي معركة قادمة مع إسرائيل التي لن يسهل عليها تدمير شبكة الأنفاق.

والأثني الماضي، نقلت صحيفة «مكور ريشون» العبرية، عن مصادر إسرائيلية عسكرية، قولها إن مقاتلي حركة «حماس» استخلصوا العبر من انهيار الأنفاق السابقة، ولجأوا إلى تشييد جيل جديد أكثر مقاومة لعوامل الطبيعية والانفجارات.

وأفادت بأن «المنظومات المضادة - التي اعتمدها وزارة الدفاع الإسرائيلية لكشف الأنفاق في قطاع غزة وهدمها - لم تساهم في تراجع حركة حماس عن استثمار المزيد من مقدراتها العسكرية والمالية في حفر المزيد منها، وإعادة ترميم ما تضرر منها أثناء الحرب».

ونقلت «مكور ريشون»، عن أحد الجيولوجيين الإسرائيليين العاملين في مشروع مكافحة أنفاق «حماس» في غزة: قوله «إن ٨٠٪ من تربة غزة رملية، يسهل فيها الحفر، ولا يواجه الحفارون جدراناً خرسانية، وهو ما يتطلب من إسرائيل إقامة وسائل دفاعية تواجه كل متر واحد يقوم الفلسطينيون بحفره مقترين من الجدار الحدودي. علماً بأن أنفاق حماس في غزة يتم بناؤها بصورة محكمة تكون مستعصية على الهدم والاستهداف».

ومنذ ذلك الحين باتت الأنفاق موضع جدل داخلي في إسرائيل، دون أن تتمكن الحكومة الإسرائيلية من إيجاد طريقة لوقف ما تسميه «خطر الأنفاق».

ويجري الجيش الإسرائيلي في الوقت الحالي، أعمال تجريف وحفر مكثفة، على طول الشريط الحدودي الفاصل مع قطاع غزة وإسرائيل، بحثاً عن «الأنفاق».

وفي نيسان الماضي أعلن الجيش الإسرائيلي، اكتشافه لنفق تابع لحركة «حماس»، قرب الحدود مع قطاع غزة، امتد إلى داخل الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨ لمسافة ثلاثين متراً.

وأعلنت آنذاك كتائب القسام، مسؤوليتها عن حفر النفق، وقالت في بيان نشرته على موقعها الرسمي على شبكة الإنترنت: «ما أعلنه العدو ليس إلا نقطة في بحر ما أعدته المقاومة من أجل الدفاع عن شعبها، وتحرير مقدراتها وأرضها وأسرانها».

وفي هذا الصدد، يقول اللواء المتقاعد، والخبير العسكري الفلسطيني، واصف عريقات، إن «المقاومة في غزة، وعلى وجه التحديد كتائب القسام ستسعى

مشعل: إسرائيل تصطنع حلولاً للقضية على حساب فلسطين والأردن



قال خالد مشعل، رئيس المكتب السياسي لحركة المقاومة الإسلامية «حماس» مساء الثلاثاء، إن إسرائيل تحاول أن تصطنع حلولاً للقضية الفلسطينية على حساب فلسطين والأردن، مؤكداً رفض حركته فكرة «التوطين».

وتابع مشعل، في ختام بيت العزاء الذي افتتحه لوالده التي وافتها المنية ليل السبت - الأحد الماضي، بالقرب من المقبرة الإسلامية في ضاحية صويلح شمال عمان: «نستطيع اليوم أن نصنع مع الأردن وحدة عربية في ظل الظروف الصعبة التي نعيشها».

ويبين أن حركته تتمسك بجوهر القضية الفلسطينية، متابعا: «جوهرها القدس، والمقدسات، والتحرير، وحق العودة، والسيادة الكاملة، وتحرير الأسرى».

وشدد في كلمته على رفض حركة حماس فكرة «الوطن البديل والتوطين». وتابع: «نحن سياسيون، لكن نريد سياسة ذكية لا تتناقض مع الثوابت».

وأكد مشعل أن حركته «ماضية في تحقيق المصالحة الفلسطينية مع حركة التحرير الوطني (فتح)»، قائلاً: «ماضون في المصالحة مع شركاء الوطن (حركة فتح) وبقية القوى الفلسطينية».

وشدد رئيس المكتب السياسي على أن معركة الحركة مع إسرائيل تكون على أرض فلسطين، محذراً أربع استراتيجيات لإدارة الصراع، وتحقيق الانتصار

في ظل اختلال موازين القوة. واستدرك موضحاً تلك الاستراتيجيات بالقول: «استجماع أوراق القوة وغزة نموذج لذلك، وثانياً وحدة الصف الوطني وإنهاء الانقسام، أما ثالثاً فالوحدة وتكون الأردن قلبها، وأخيراً اعتماد السياسة الذكية».

وفي ١٩٩٩، شهدت علاقة حركة المقاومة الإسلامية «حماس» مع الأردن، توتراً تم على إثره إبعاد خمسة من قيادات الحركة، وزادت حدة التوتر عام ٢٠٠٦ بعد اتهام الأردن الحركة بتفجير الأسلحة من سوريا إلى أراضيها. وفي آب من العام ٢٠٠٩، سمحت السلطات الأردنية لخالد مشعل، بالمشاركة في تشييع والده «عبد الرحيم مشعل» الذي وافته المنية في العاصمة عمان.

إسرائيل تفرض «قيوداً جديدة» على اقتصاد غزة

فترات متباعدة لسفر الحالات الإنسانية. من جانبه، يقول ماهر الطباع مدير العلاقات العامة في الغرفة التجارية بغزة، إن السلطات الإسرائيلية شددت مؤخراً حصارها بصورة غير مسبوق على القطاع.

ويضيف لـ«الأناضول»: «ما يجري هو الأسوأ منذ عقود، هناك حرب إسرائيلية على قطاع غزة وخنق متواصل للاقتصاد المتردي أصلاً والمنهك بفعل سنوات الحصار».

وأكد الطباع أن السلطات الإسرائيلية تمنع دخول العديد من المواد الخام الأولية اللازمة للقطاع الصناعي، وقد أوقفت نحو ٢٠٠ شركة «كبيرة»، عن التعامل مع التجارة الخارجية وإدخال البضائع عبر معبر كرم أبو سالم التجاري، (المنفذ التجاري الوحيد للقطاع). وشدد على أن هذه الإجراءات تكبد التجار خسائر مالية فادحة، وتنعكس آثارها بالسلب على حركة القطاع التجارية.

وحذر البنك الدولي في تقرير له مطلع آب الماضي، من أن «الوضع القائم في قطاع غزة غير قابل للاحتلال» في ظل ارتفاع معدل البطالة الذي أضحى الآن الأعلى عالمياً بوصوله إلى ٤٣٪، في حين لا يزال ٤٠٪ من السكان يقعون تحت خط الفقر.

وتواصل السلطات الإسرائيلية، حظر إدخال أنواع معينة من البضائع والأصناف اللازمة في الصناعات «الإنشائية» و«الغذائية» إلى قطاع غزة، بدعوى إمكانية «استخدامها المزدوج»، ووصولها إلى فصائل تستخدمها في تصنيع أغراض عسكرية.

وتحظر إسرائيل، بحسب وزارة الاقتصاد في غزة، أكثر من ثلاثة آلاف صنف، تدخل في الصناعات المعدنية والغذائية، بذريعة استخدامها «المزدوج».

ويعاني قطاع غزة من نقص حاد في مواد البناء، التي تقيد إسرائيل إدخالها منذ ثماني سنوات.

وشنّت إسرائيل حرباً على قطاع غزة، في السابع من تموز ٢٠١٤، أسفرت عن هدم ١٢ ألف وحدة سكنية، بشكل كلي، فيما بلغ عدد المهتمة جزئياً ١٦ ألف وحدة، منها ٦٦٠ وحدة غير صالحة للسكن بحسب إحصائيات رسمية.

يشكو مسؤولون واقتصاديون فلسطينيون من فرض إسرائيل «قيوداً جديدة» على الاقتصاد في قطاع غزة، الذي يعاني أصلاً من تدهور غير مسبوق، بفعل الحصار المتواصل منذ أكثر من عشرة أعوام.

ومنذ بداية العام الجاري، سحبت السلطات الإسرائيلية نحو ١٥٠٠ تصريح أصدرتها «سابقاً» لتجار في قطاع غزة، بغرض السفر عبر معبر بيت حانون «إيريز».

ويقول محمد المقادمة، مدير الإعلام في وزارة الشؤون المدنية في السلطة الفلسطينية (مهمتها التنسيق مع الجانب الإسرائيلي في المجال المدني): إن «السلطات الإسرائيلية سحبت منذ بداية العام الجاري، نحو ١٥٠٠ تصريح، من بينها تصاريح لكبار التجار ورجال الأعمال».

ويضيف: «تقوم السلطات الإسرائيلية بسحب التصاريح دون إبداء أية أسباب، وباتت هذه الظاهرة حالة شبه يومية، وفي ذات الوقت يتم رفض منح تصاريح جديدة لعشرات من التجار».

وفي تعقيب على سحب التصاريح، يقول مصدر في الإدارة المدنية الإسرائيلية: «مؤخراً جرى اعتقال عدد من التجار الذين عملوا لصالح حركة (حماس)، ولذلك فإن جهاز الأمن العام الإسرائيلي (الشاباك) يجري تحقيقات مكثفة لكل طلب يتعلق بالحصول على تصريح، وبناء عليه جرى إلغاء العديد من التصاريح».

وبحسب مراكز حقوقية فلسطينية اعتقلت السلطات الإسرائيلية منذ بداية العام الجاري، عشرين تاجراً، لا يزال خمسة منهم في السجن بتهمة نقل مواد إلى الفصائل المسلحة في غزة.

ويحتاج تنقل الفلسطينيين بين قطاع غزة والضفة الغربية، إلى موافقة مسبقة من سلطات الاحتلال الإسرائيلي، التي تمنح تصاريح لفئات محددة فقط كالمرضى والتجار والأجانب.

ويتعذر على كثير من التجار السفر عبر معبر رفح البري، الذي تغلقه السلطات المصرية بشكل شبه كامل، منذ تموز ٢٠١٣ لدواعٍ تصفها بـ«الأمنية»، وتفتحه على

هنية يغادر غزة من معبر رفح إلى السعودية للحج



غادر إسماعيل هنية نائب رئيس المكتب السياسي لحركة المقاومة الإسلامية (حماس) الإثنين قطاع غزة عبر معبر رفح البري متوجهاً إلى المملكة العربية السعودية لأداء مناسك الحج.

وأعرب هنية في أول

جولة خارجية له منذ عزل الرئيس المصري محمد مرسي، عن أملة بأن تشكل زيارته للسعودية بادرة لترسيخ اللحمة الوطنية والعلاقات الاستراتيجية مع الدول العربية، وعبر عن أملة بأن يُرفع الحصار عن غزة.

ومن المتوقع أن تشمل جولة هنية الخارجية عدداً من الدول بينها قطر وتركيا. وتزامنت مغادرة هنية مع فتح السلطات المصرية المعبر لبعثة أيام، لتمكين بضع مئات من الفلسطينيين معظمهم حجاج من السفر خارج قطاع غزة.

مصر وإسرائيل.. نحو علاقة استراتيجية متقدمة

بقلم: ماجد عزام

مؤاربة.
شكري طلب كذلك وساطة ودعم تل أبيب تجاه الغرب الولايات المتحدة، وتحديدًا في ما يخص المساعدات العسكرية والاقتصادية للنظام، وغض النظر عن انتهاكه المنهجي لحقوق الإنسان، كما بالعمل على إبعاد النظام وممارساته عن التغطية السياسية والإعلامية الغربية المركزة، ما دام يخدم في النهاية المصالح الأمنية الإسرائيلية والأمريكية الإقليمية، ولا يشوش أو يشاغب عليها بأي حال من الأحوال.

إسرائيل من جهتها طلبت وساطة مصرية في ما يخص أسراها في غزة، وأصلًا أبدت القاهرة دوماً استعدادها للوساطة في هذا الملف، مع إبقاء الطابع الأمني للعلاقة مع حماس، وتأكيد الموقف المصري الرفض لأي وساطة ذات طابع سياسي، ورفض تخفيف الحصار أو تقديم أي مكاسب سياسية لحماس، وحتى الحفاظ على الخطوات الإسرائيلية المتعلقة بتخفيف الحصار أو زيادة إدخال المساعدات إلى غزة، ما يجرح القاهرة إعلامياً، ويظهرها أكثر تشدداً من تل أبيب في ما يتعلق بالحصار والتعاطي مع ملف غزة بشكل عام.

عموماً، فإن تصريحات الوزير سامح شكري المترافقة مع تخفيف حدة الموقف المصري من الملف النووي الإسرائيلي في المنتديات الدولية ذات الصلة، كما الكم الكبير من التصريحات والتعليقات الإسرائيلية المتدفقة والمتواصلة، تؤكد المنحى الجديد للعلاقة بين الجانبين، الذي يأخذ الطابع السياسي العلني مع

بعد أمني عميق ومقاربة استراتيجية ثنائية وإقليمية تتعلق بحاضر ومستقبل المنطقة، غير أن هذا قد يخدم النظام على المدى القصير أو المتوسط، إلا أنه لن ينجح في التغطية على الفشل الداخلي المركب والعميق وأزماته المتكاثرة، وبالتالي لن ينجبه من مصيره المحتوم السقوط ولو بعد حين. ■



شاؤول بينهار

هل تلتقط «إسرائيل» الرسالة؟

بذلك من كبير حاخامية جيش الاحتلال؛ ما يعني أن ثبوت عدم مقتله سيؤدي إلى فضيحة كبرى في الكيان الصهيوني.

ويرى الناشط الحقوقي مصطفى إبراهيم، أن التسريب «رسالة لإسرائيل أن آرون شاؤول حي، وليس جثة كما ادعت»، متسائلاً عما إذا كان ذلك ضمن مفاوضات قطعت حماس و«إسرائيل» شوطاً فيها.

وسبق أن أعلن الناطق باسم القسام، أبو عبدة، أنه لمفاوضات حول ملف الأسرى؛ إلا بعد إطلاق سراح أسرى صفقة وفاء الأحرار الذين أعادت قوات الاحتلال اعتقالهم في الضفة المحتلة.

وأشار الكاتب والمحلل السياسي إبراهيم الدهون، إلى أنه «منذ اليوم الأول أعلن القسام وجود جندي أسير في يديه»، لافتاً إلى أن «الاحتلال مارس حرباً دعائية، وأوهم بأن شاؤول أشلاء، لهذا ما نشرته صفا ليست معلومة مجانية».

وأضاف أن «خبر وكالة صفا يؤكد أن كتائب القسام تتعامل بإنسانية، وتمتد الأسرى بالمعلومات، وتسمح بمتابعة الأخبار، والتمتع بمزايا التواصل مع العالم الخارجي».

وتوفي، يوم الجمعة الماضي، «هرتسل شاؤول» (٥٦ عاماً) والد الجندي شاؤول بعد صراع طويل مع مرض السرطان.

وسبق أن وجهت عائلة شاؤول رسالة لحماس تطلب فيها إثباتاً على أنه حي، وقالت: «أثبت لنا أنه

على قيد الحياة، وستنقل الدولة لتنفيذ صفقة تبادل». وفي تطور جديد عبرت العائلة عن «ندمها» لجلوسها سبعة أيام في بيت عزاء نجلها، مشيرة إلى أنه ما كان يجب الخضوع للضغط الذي مارسه عليها قادة الجيش الصهيوني للاعتراف بأن ابنها قتل بناء على المعطيات التي عرضت أمامها بعد فترة وجيزة من الحادث في الشجاعة. ■



ثنائية، وحتى إقليمية أيضاً.
الوزير شكري طلب دعماً إسرائيلياً للعمليات العسكرية والأمنية في سيناء، مع تأكيد زوال الحواجز في ما يخص معاهدة كامب ديفيد وملحقها الأمني، مع عدم ممانعة القاهرة في تنفيذ عمليات أمنية إسرائيلية مباشرة في سيناء، وهو ما تؤكدته التقارير والتعليقات الصحفية الإسرائيلية المتواترة، وشعور تل أبيب بأن السياسة المصرية المتبعة في شبه الجزيرة تصب أساساً في خدمة مصالحها، تحديداً في ما يتعلق بالنضيق على قطاع غزة، وعرقلة إدخال السلاح إليه عبر الأراضي المصرية، كما كان متبعاً منذ سنوات.

وزير الخارجية المصري طلب كذلك وساطة إسرائيلية تجاه تركيا إن لم يكن بالعمل لتحسين العلاقات معها مباشرة، فعلى الأقل لضمان الأيثر الحضور التركي في غزة بالحصار المصري لها أو يصب سياسياً في مصلحة النفوذ التركي الإقليمي أو في مصلحة حركة حماس التي تعادىها القاهرة علناً ودون

العسكر وأجهزتهم، مع نقاشات ذات طابع أمني أساساً تخص ملفات متعددة في المنطقة من فلسطين إلى السودان، مروراً بلبنان وسوريا، حتى العراق والخليج والبحر الأحمر، بموازاة سعي تقليدي من نظام مبارك للاستثمار، وحتى السمسة في القضية الفلسطينية لتحقيق مكاسب فئوية ومصالح ضيقة.

الوضع اختلف الآن مع نظام السيسي، وهو ما تبدي من زيارة الوزير شكري كما تصريحه الأخير، وثمة سعي دؤوب جلي وحتى وقح لإضفاء صبغة سياسية على العلاقة، وعدم الخجل من إظهارها للعلن. علماً أن جدول أعمال زيارة الوزير والملفات التي ناقشها لساعات طويلة مع نتان ياهو تفصح وتكشف عمق العلاقة والتحالف بينهما.

شكري التقى نتان ياهو مرتين خلال يوم تقاوضي طويل، وبدا أن ثمة تعهداً لإضفاء الحميمية على العلاقة ليس فقط كماً، وإنما نوعاً أيضاً عبر إجراء اللقاء الثاني في منزل رئيس الوزراء الإسرائيلي الخاص، وطبعاً في القدس المحتلة، وحتى مشاهدة نهائي كأس أوروبا معا لتظهر البعد الشخصي، وتأكيد الدفء في العلاقة.

حسب وسائل الإعلام الإسرائيلية المختلفة فقد كان الملف الفلسطيني ببعده السياسي مغيباً أو هامشياً، وجرى التركيز على العلاقات الثنائية مع استعداد متبادل للوساطة لتحقيق مصالح الجانبين في ملفات

طغت المحاولة الانقلابية الفاشلة في تركيا منتصف شهر تموز الماضي على الزيارة المهمة جداً التي قام بها وزير الخارجية المصري سامح شكري لإسرائيل في العاشر من الشهر نفسه، وبدت حافلة بالدلالات على مستوى الشكل والمضمون. غير أن تصريحات شكري منتصف آب الحالي التي رفض فيها وصف ما تمارسه إسرائيل بحق الشعب الفلسطيني بإرهاب الدولة، سلطت الضوء من جديد على العلاقة المتنامية بين الجانبين، التي تأخذ شيئاً فشيئاً الطابع الاستراتيجي في أبعاد وجوانب مختلفة، سياسية عسكرية واقتصادية أيضاً.

للتذكير فقد كانت زيارة وزير الخارجية المصري الأولى على هذا المستوى منذ تسع سنوات، وقد هدفت إلى كسر الحاجز النفسي، وإخراج العلاقة المتنامية للعلن، وإسباغ الطابع أو البعد السياسي عليها، بعدما ظلت لسنوات حبيسة النقاش والتنسيق والتفاهم الأمني والعسكري بين المسؤولين في البلدين.

في السنوات الأخيرة لنظام مبارك عاشت العلاقة بين البلدين أفضل مستوياتها، وكانت الخطوط مفتوحة بين مكتب مدير المخابرات المصري الجنرال عمر سليمان ونظرائه في وزارة الدفاع الإسرائيلية، ورغم صفقة الغاز المشبوهة إلا أن الجانب السياسي الاقتصادي كان غائباً أو مغيباً، وكان ثمة تعهد أن تظل العلاقات رهينة

الصهاينة والأقصى؛ تطورات في الموقف الإسرائيلي

بقلم: د. صالح النعامي

على الرغم من كل ما قيل ويقال حول تعاضم مظاهر العدوان الصهيوني على الحرم القدسي الشريف حتى الآن، فإن أحداً لم يتمكن من الوقوف على حجم المخاطر التي يتعرض لها الحرم القدسي، في ظل بروز المزيد من مصادر التهديد الصهيوني عليه إلى السطح مؤخراً. وفي ظل حالة الصمت العربي الرسمي، وفي الوقت الذي تتشغل فيه قيادة السلطة بالتعاون الأمني مع الاحتلال وتتلقي الفصائل بالانتخابات المحلية، فإن الصهاينة يبدون تصميمًا متزايداً لتغيير الواقع في المسجد الأقصى وصولاً إلى تدميره بشكل كامل وتدشين الهيكل المزعوم.

ومن الأهمية بمكان أن نرصد بعض المظاهر التي لا يتم الالتفات إليها من قبل الإعلام العربي، على فداحة دلالاتها:

أولاً: انضمام قطاع واسع من العلمانيين اليهود إلى المطالبين بتدشين الهيكل على أنقاض المسجد الأقصى، حيث دلت تركيبة اليهود الذين شاركوا في عمليات الاقتحام الأخيرة للحرم على أن نسبة كبيرة منهم من العلمانيين. ويسمح تحقيق نشرته صحيفة «معاريف» الخميس الماضي بإطالة كافية تدل على زيادة دور العلمانيين في عمليات الاقتحام.

ويوضح التحقيق أن مطالبة الكثير منهم بتدمير الحرم من أجل إفساح المجال أمام بناء الهيكل لا تقل حدة عن مطالبة اليهود المتدينين بذلك. ومما لا شك فيه أن هذه الظاهرة تعني أن المطالبة بتدمير المسجد الأقصى باتت تشكل محور إجماع بين الصهاينة علمانيين ومتدينين، وهذا ما يولد روافع ضغط إضافية على القيادة السياسية الصهيونية للإقدام على المزيد من الخطوات التصعيدية في الحرم، مع العلم أن هذه القيادة تراعي اعتبارات العلاقة مع بعض الدول العربية.

ثانياً: على الرغم من أن الكيان الصهيوني يدعي أنه معني بمواصلة الأردن الاضطلاع بدور في الحرم القدسي الشريف، إلا أن أوساطاً صهيونية، بعضها رسمي، باتت تطالب بوضع حد للدور الأردني في الحرم؛ بل هناك من بات يطالب بإلغاء هيئة الأوقاف الإسلامية.

وهناك في تل أبيب من شكك بالدور الأردني واعتبر أن عمان تحركت تحت ضغط الشارع الأردني، عشية الانتخابات البرلمانية هناك، حيث نقلت صحيفة «يسرائيل هيوم» في عددها الصادر الجمعة الماضي عن مصادر رسمية صهيونية قولها إن الحكومة الأردنية رفعت صوتها بشأن الممارسات الصهيونية في الحرم من أجل قطع الطريق على توظيف موضوع الحرم من قبل الإسلاميين في الانتخابات.

في الوقت ذاته، ولأول مرة باتت الجماعات الإبراهيمية اليهودية التي تطالب بتدمير المسجد الأقصى تجاهر بمطالبتها بإلغاء مؤسسة الأوقاف الإسلامية في القدس. وقد كتب نوع سيغل، أحد أبرز نشطاء الهيكل الصهاينة مقالاً في صحيفة «ميكور ريشون» عدد فيه الأسباب التي تدعو لإلغاء مؤسسة الأوقاف ولطراد أفراد الشرطة الأردنية من المكان.

ثالثاً: لأول مرة في تاريخ الكيان الصهيوني حصلت الجماعات اليهودية التي تطالب بتدمير المسجد الأقصى على تمثيل رسمي في النظام السياسي الصهيوني. فالحاخام يهودا غليك، الذي يعتبر الأكثر حماساً لفكرة تدمير المسجد الأقصى، بات يشغل مقعداً في البرلمان على قائمة حزب الليكود الحاكم. وهناك ما يدل على أن ممثلي حركات الهيكل الصهيونية ستحصل على مزيد من التمثيل داخل الكنيست بعد الانتخابات القادمة، وقد يصل ممثلوها للحكومة ذاتها، ما يعني إحداث تغيير جوهري على الأجندة الصهيونية المتعلقة بالأقصى.

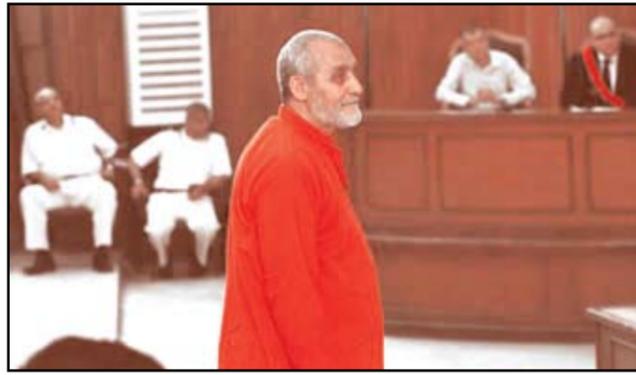
رابعاً: هناك انطباع صهيوني سائد بأن العلاقات مع العالم العربي لم تعد تتأثر بالممارسات الصهيونية تجاه الشعب الفلسطيني ومقدسات الأمة. ويكاد رئيس الوزراء الصهيوني لا يفوت فرصة دون تأكيد هذا المعنى. ومن أسف، فإن الكثير من الممارسات العربية الرسمية على صعيد العلاقة مع الكيان الصهيوني تؤكد صوابية هذا الانطباع، حيث إن هذه الممارسات وصلت إلى حد التطبيع العلني والفج. ومما لا شك فيه أن هذا يشجع الصهاينة على مواصلة هذا النمط من السلوك تجاه المقدسات الإسلامية. ■

المرشد العام للإخوان المسلمين يجدد تمسك جماعته بـ«السلمية» و«شرعية الرئيس مرسي»

جدد مرشد الإخوان المسلمين الدكتور محمد بديع، يوم الثلاثاء، تمسك جماعته بثلاثة مواقف، هي: «السلمية» في مواجهة السلطات المصرية، والتمسك بـ«شرعية» محمد مرسي، أول رئيس مدني منتخب ديمقراطياً، ومحكمة من قام بفض اعتصام «رابعة العدوية» شرقي القاهرة، في ١٤ آب ٢٠١٣، دون تحديد أسماء بعينها.

جاء ذلك في كلمة في كلمة الدكتور بديع التي سمح بها القاضي حسن فريد، الذي ترأس جلسة الاستماع للمتهمين في قضية «فض رابعة»، والمتهم فيها ٧٣٩ شخصاً (٣٦٧ حضورياً، ٣٧٢ غيابياً)، المنظورة من هيئة محكمة جنايات القاهرة، بمعهد أمناء الشرطة، بحضور عدد من الصحفيين.

وعقب خروجه من القفص الحديدي، قال بديع إن «سبب محاكمته هو كونه مرشداً للإخوان»، واصفاً جماعته بأنها «صابرة». وأضاف: «الإخوان لهم من



العمر نحو ٩٠ عاماً، ويدرس تاريخها كمثال لكيفية تقديم الخير للناس، ورغم حرق مقراتها استمرت في جهودها بمشروع نحمل الخير لمصر (مشروع خيري ضخم أقامه الإخوان عام ٢٠١٣)».

ومتطرقاً إلى فض اعتصام ميدان «رابعة العدوية» الذي هو محل نظر القضية، قال بديع: «الإخوان هم مجني عليهم، وليسوا جناة.. لم يقتلوا الناس في رابعة».

وخلال جلسة محاكمته يوم الثلاثاء، قال لقاضي فض اعتصام رابعة العدوية: «النيابة اتهمتني بالمشاركة في التحريض على قتل المتظاهرين وفض اعتصام رابعة العدوية وهل يعقل أن أشارك في قتل ولدي الأكبر عمار برصاصتين في القلب؟».

وأضاف خلال كلمته: «ثورتنا سلمية وستبقى سلمية» كان وسيظل شعارنا ولن ننجر للعنف مهما حاول النظام الحالي - حسب قوله.

وشدد محمد بديع، مرشد تنظيم الإخوان المسلمين بمصر، والذي تم تأسيسه عام ١٩٢٨، على تمسك الإخوان بـ«السلمية» في مواجهة السلطات المصرية، مشيراً إلى أن «الشعب المصري لن يترك حقه في ثورته السلمية.. البيضاء».

وجدد بديع، تمسك جماعته بـ«مرسي» كرئيس للبلاد رغم إطاحته من منصبه في عام ٢٠١٣، قائلاً إن «للشعب المصري رئيساً شرعياً انتخب بشريعة ونحن

مع الشرعية». وأسندت النيابة إلى المتهمين، تهماً من بينها «تدبير تجمهر مسلح، والاشتراك فيه بميدان رابعة العدوية (شرقي القاهرة) وقطع الطرق، وتقييد حرية الناس في التنقل، والقتل العمد مع سبق الإصرار للمواطنين وقوات الشرطة المكلفة بفض تجمهرهم»، وتم إحالتهم لمحكمة الجنايات، في آب ٢٠١٥.

وفي ١٤ آب ٢٠١٣، فضت قوات من الجيش والشرطة المصرية اعتصام رابعة العدوية والنهضة، المؤيد لمرسي، ما أسفر عن سقوط ٦٣٢ قتيلاً منهم ثمانية شرطين، حسب «المجلس القومي لحقوق الإنسان»، في الوقت الذي قالت منظمات حقوقية محلية ودولية إن عدد القتلى تجاوز الألف.

وكانت النيابة أسندت إلى المتهمين، تهماً عدة، من بينها تدبير تجمهر مسلح والاشتراك فيه بميدان رابعة العدوية وقطع الطرق، وتقييد حرية الناس في التنقل، والقتل العمد مع سبق الإصرار للمواطنين وقوات الشرطة المكلفة بفض تجمهرهم، والشروع في القتل العمد، وتعمد تعطيل سير وسائل النقل.

ومنذ إطاحة الجيش بالرئيس «مرسي»، أول رئيس مدني منتخب، المنتمي إلى جماعة الإخوان المسلمين، يوم ٣ تموز ٢٠١٣، اتهمت السلطات المصرية قيادات جماعة الإخوان وأفرادها بـ«التحريض على العنف والإرهاب»، قبل أن تصدر الحكومة قراراً في كانون الأول ٢٠١٣، باعتبار الجماعة «إرهابية».

فتنة جديدة انطلقت من الشيشان!

بقلم: فهمي هويدي

الأمر الرابع أن روسيا الراهنة لها معركة طويلة ضد الاتجاهات الإسلامية، وأن الاتجاهات السلفية منتشرة بين مسلميها كزاد فعل على الغلو في محاربة التدين، وهم هناك لا يعرفون سوى الوهابيين الذين لا يفرقون بينهم وبين الإخوان.

والترحيب الرسمي يقصر الاحتفاء بالمتصوفة غير المشغولين بالسياسة أو غيرها من أمور الدنيا. الأزمة حدثت بسبب ما ورد في التوصيات في تعريف أهل السنة والجماعة، على أنهم: الأشاعرة والماتريدية في الاعتقاد (هما من المدارس الكلامية ويمثلان الأغلبية بين المسلمين السنة)، وأهل المذاهب الأربعة في الفقه، وأهل التصوف الصافي علماً وأخلاقاً وتزكية). كما حددوا المؤسسات الدينية العريقة عند أهل السنة، وحصروها في ما يلي: الأزهر والقرويين والزيوتنة وحضرموت ومراكز البحث في ما بينها، إضافة إلى المؤسسات الدينية والعلمية في روسيا الاتحادية. وواضح من ذلك التفصيل أنه تم إقصاء السعودية، بسلفيها وعلماؤها ومراكزها الدينية وجامعاتها، الأمر الذي يعطي للمؤتمر حكماً وتوجهاً مثيرة ومحيرة، (لا بد أن نلفت إلى أن مشيخة الأزهر أصدرت بياناً اعترض فيه الإمام الأكبر على البيان الختامي للمؤتمر، وذكر أنه في كلمته ضم السلفيين إلى أهل السنة).

لست في وارد الدفاع عن السلفيين، ولا مجال لمناقشة أفكار الأشاعرة والماتريدية، لأن أكثر ما أزعجني في الموضوع هو تأثيره على وحدة الصف المسلم. ذلك أن بيان المؤتمر كان له رد فعله العنيف في أكثر من بلد، فضلاً عن أنه صراع لا لزوم له من الأساس، وأن الجميع مهزومون فيه، لأنه يستهلك طاقاتهم ومواردهم التي يفترض العقلاء أنه ينبغي توجيهها إلى ناحية أخرى. يبني السؤال المهم هو: هل هي حماقة سياسية فقط أم أنها لعبة خبيثة لها ما وراءها كما ذكر بعض الإعلاميين. ■

فتنة جديدة تضاف إلى سجل زمن السقوط الذي ما عدنا نعرف له قاعاً أو شطناً. إذ إلى جانب فتن السياسة وسحاباتها الداكنة، فإن فتن أهل الدين باتت تطل علينا كل حين. من تسميم علاقة المسلمين بغير المسلمين، إلى صراعات الإسلاميين والعلمانيين وخصومات واحتراب السنة والشيعية، وأخيراً ضربت رياح الفتنة أهل السنة أنفسهم في الأسبوع الماضي، إذ فوجئنا بأن مؤتمراً مريباً عقد في العاصمة الشيشانية غروزني، بدعوى التعريف بأهل السنة والجماعة، إلا أنه خلص إلى إخراج أهل السلف من أهل السنة وأبقى على بعض أشهر الفرق الكلامية والمتصوفة تحت مظلتهم، الأمر الذي أثار عاصفة في المحيط السلفي لم تهدأ طوال الأسبوع الماضي. ضاعف الكارثة وعمق الجرح فيها أن شيخ الأزهر - بجلالة قدره - كان على رأس ذلك المؤتمر. شرارة الوقعة بين أهم فرق أهل السنة انطلقت من المؤتمر الذي عقد في العاصمة الشيشانية في الفترة ما بين ٢٥ و ٢٧ الماضي، وقدم بحسبان مؤتمراً عالمياً لعلماء المسلمين، كرس دورته لبحث موضوع أهل السنة والجماعة.

لأول وهلة لفت الانتباه في المؤتمر عدة أمور. الأول أنه بحث الموضوع المهم للعالم الإسلامي بأسره في جمهورية صغيرة مغامرة بمنطقة القوقاز مثل شيشينيا التي لا يزيد عدد سكانها على مليون ونصف المليون نسمة، وكان أولى أن يعقد في بلد مسلم كبير مثل إندونيسيا يعيش فيه أكثر من ٣٠٠ مليون نسمة، الأمر الذي يوفر منبراً أفضل لمخاطبة العالم الإسلامي. الأمر الثاني أن سفر شيخ الأزهر تم دون علم هيئة كبار العلماء أو مجمع البحوث الإسلامية، وإنما بصفته رئيساً لمجلس حكماء المسلمين الذي شكلته وترعاه دولة الإمارات العربية. الأمر الثالث أن الذين دعوا إلى المؤتمر كانوا بعض أهل العلم الذين تم انتقادهم، واستبعد منهم علماء المملكة العربية السعودية، الأمر الذي فهم أن الحساسيات المشهودة بين القطرين الشقيقين، التي ظهرت في اليمن وفي سوريا، ألقت بظلالها على تمثيل المملكة في المؤتمر.



الرئيس مرسي والسياسي والعلاقات «الدافئة» مع إسرائيل!

بقلم: جمال سلطان

في فترة رئاسته القصيرة، عقد الرئيس الأسبق محمد مرسي لقاءين موسعين مع الإعلاميين، الأول كان حاشداً بعد توليه السلطة بوقت قصير، وحضره عدد كبير من الصحفيين والإعلاميين، وكان لقاءاً للتعريف وتقديم نفسه للإعلام، وكنت من المدعوين للقاء، وكان لقاءً صاحبياً باحترام، فيه صراحة وسعة صدر كبيرة للغاية من الرئيس مرسي، وفيه جرأة تصل إلى حد الاستعراض المقيت من بعض الإعلاميين.

أذكر أن مرسي قال يوماً إنه يحب الأيكون - كرئيس جمهورية - مخيفاً لأي إعلامي، فرد عليه أحدهم بأنهم لا يخافون منه، بل هو الذي ينبغي أن يخاف منهم! كان لقاءً يعبر عن أجواء ديمقراطية بأوسع دلالتها ورحابتها. ثم عقد لقاءً ثانياً بعد عدة أشهر حضره عدد أقل نسبياً من العدد الضخم السابق من الصحفيين والإعلاميين، وقد دعيت لحضور هذا اللقاء أيضاً في قصر الاتحادية، وجرى فيه حديث كان معظمه عن الحالة الاقتصادية وعن أوضاع الدولة المنهوبة وعن جهود الرئاسة في استردادها، وكان حاضراً في هذا اللقاء الدكتور معزز عبد الفتاح، الذي كان يتحرك داخل القاعة وخارجها كاحد كبار رجال القصر المقربين من الرئيس مرسي والوثيقي الصداقة مع رجالات الرئاسة وقتها.

في هذا اللقاء، تحدث مرسي عن البرقية الشهيرة التي أرسلت إلى «صديقي بيريز»، والتي أثارها ضجة كبيرة، واعتبرت تزلزلاً لإسرائيل وتقديم أوراق اعتماد لها، ودافع مرسي عن البرقية باعتبار أنها صيغة نمطية لا يكتبها، وإنما تعدها جهات السكرتارية للمناسبات العامة بين الدول، وهو يوقع عليها فقط.

غير أن ما لفت انتباهي أكثر في ذلك اللقاء هو حديث مرسي للإعلاميين عن حالة غريبة أدهشته، وتركت لديه انطباعات لم يكن يتصورها من قبل، قال إن العشرات من رؤساء الدول والملوك ورؤساء الوزارات في عواصم غربية كبيرة اتصلوا به بعد تنصيبه من أجل تهنئته بالمنصب الجديد، ثم أضاف: كانت الاتصالات تبدأ بالتهنئة، ثم يكون الموضوع التالي مباشرة للتهنئة هو «إسرائيل»، ما هو موقفكم منها، وما هو التزام حكومتكم بالاتفاقات الموقعة معها، وما هو تصوركم لمستقبل العلاقة، وما هو تقديركم لحماية الحدود المشتركة بين مصر وإسرائيل، وما هي آفاق التعاون المنتظرة معها في عهدكم. وعلق مرسي للحاضرين قائلاً: اكتشفت أن أول شيء وربما آخر شيء يعني العواصم الغربية عن مصر وشؤونها هو علاقتها بإسرائيل، ومدى قدرة النظام على حماية مصالح إسرائيل وأمنها.

تذكرت هذه الواقعة وأنا أتابع ردود الفعل الغاضبة على تصريحات وزير الخارجية سامح شكري، التي قال فيها إنه لا يمكن أن تنتهز إسرائيل بالإرهاب ضد الفلسطينيين: لأن هذا يحتاج إلى توافق دولي على تعريف الإرهاب، وهو التصريح الذي احتفلت به الصحافة الإسرائيلية احتفالاً كبيراً، بقدر ما أثار غضباً واسعاً في مصر والعالم العربي، واعتبر إهانة للدم العربي والفلسطيني، وتزلزلاً غير لائق للكيان المحتل، ولكني - للأمانة - لم أكن متفاجئاً بذلك التصريح، بل ولا ما هو أسوأ منه، وتقديري أن «الأسوأ» هذا لن يغيب طويلاً، خاصة كلما ارتبكت الخطوات في الداخل، وتصاعد الغضب من السياسات الاقتصادية وغيرها، وتقلصت مساحات القبول للنظام والرئيس نفسه. باختصار، كلما تصاعد الضغط في الداخل كانت الحاجة أكبر لتفهم الخارج ومساعدته، والخارج له معايير وشروط ومطالب ثابتة وجوهرية، وفي مقدمتها مدى موثوقية العلاقة مع إسرائيل.

إلى أي مدى ستصل تلك العلاقات التي وصفها الخارجية المصرية «بالدافئة» مع إسرائيل، وإلى أي مدى ستقدم مصر تنازلات في هذا الملف، هذا ما سوف تكشفه الأيام المقبلة، وهي قائمة لا محالة، وهو أمر متتهن بتطورات حاجة النظام السياسي إلى مساعدات الخارج ودعمه وضماناته. ولأمانة، فمصر لن تكون وحدها في هذا السياق، فثمة عواصم عربية أخرى تمضي في الطريق ذاته الآن سراً، بانتظار لحظة إعلان «العلاقات الدافئة» رسمياً. ■

مؤثرات مقلقة على مشارف الانتخابات البرلمانية بالمغرب

بقلم: محمد لغروس

من المنابر والصحف التي تقوم بالهجوم والتشهير، أو من حيث المعلومات والوثائق المسربة وأحياناً المفبركة، أو من خلال النيش في الماضي وتتبع أدنى هفوة مهما كانت تافهة لتصبح قضية رأي عام، على واجهة إعلام بات في حكم المؤكد أن الدولة العميقة وأذرعها الحزبية والإعلامية والاقتصادية نجحت في شراء العديد من المنابر وإنشاء أخرى.

على هذا المستوى، شهدت الساحة المغربية مؤخراً عدداً من الملفات التي تحولت إلى حديث الخاص والعام ويتم تضخيمها والنفخ فيها بشكل لافت وغير مسبوق، وقد كشف عدد من هذه الوقائع لعبة تبادل الأدوار بين جهات في السلطة وعدد من وسائل الإعلام، ومن بين أبرز هذه القضايا على سبيل المثال لالحصر، واقعة القياديين السابقين في حركة التوحيد والإصلاح التي تجمعها شراكة استراتيجية بحزب العدالة والتنمية، حيث عرفت تجاوزات قانونية عدة، كما استغلت للنيل من الحركة والحزب بشكل لا يوصف، حيث عمدت الآلة الإعلامية إلى التشهير والشتمات والنيل من خصوصيات المواطنين دون مراعاة لأي حرمة شخصية أو عائلية أو بنود قانونية في الدستور أو في قانون الصحافة والنشر.

والحوادث في هذا الباب لا تنتهي وبشكل يومي إلى درجة أن العديد من المنابر أصبح هذا تخصصها وعنوانها وديونها.

خلاصة

إن رهان قوى الكوكن في أفق انتخابات ٧ تشرين الأول، ومن خلال كل الأسلحة القذرة أو الناعمة التي تشتغل بها، هو إغلاق قوس الانفراج الديمقراطي، أو على الأقل تقزيم ومحاصرة نتائج حزب العدالة والتنمية الذي تشير كل المعطيات والاستطلاعات إلى تصدره للانتخابات المقبلة، بما يجعله يواجه صعوبة حقيقية في تشكيل أغلبية حكومية مريحة (أزيد من ٢٠٠ برلماني)، بل يراهنون ربما حتى على فشله في جمع الأغلبية، ما سيدفعه إلى العودة للملك للتعبير عن تعسر تشكيل الحكومة، ومنها المرور إلى سيناريو ثانٍ سيمكنهم من اللعب والتفاوض مع العدالة والتنمية وهو في موقف ضعف وضع فيه ودفع له. ■

بخطاب ٩ آذار وصياغة دستور جديد في فاتح تموز، إلى انتخابات ٢٥ تشرين الثاني التي أعطت الصدارة وقيادة الحكومة لحزب العدالة والتنمية.

المشهد السياسي في المغرب اليوم يقدم العديد من المؤثرات المقلقة التي قد تمس في العمق جوهر العملية الانتخابية.

توظيف القانون

على هذا المستوى، عمدت وزارة الداخلية إلى اقتراح خفض العتبة الانتخابية من نسبة ٦ بالمائة إلى ٣ بالمائة، وهو الاقتراح الذي قيل به «العدالة والتنمية» على مضض ليعيد عنه تهمة نزعة الهيمنة على مقاعد البرلمان (٣٩٥)، وهو يعي أن هذه الخطوة ستحرمه عدة مقاعد، حيث إن عملية خفض العتبة هذه ستتمكن من مرور أكبر عدد من الأحزاب للبرلمان، وهذا يأتي على حساب تشكيل حكومة قوية بأحزاب معدودة، كما يتيح الفرصة لسماسرة الأحزاب للبيع والشراء ولمال الإبتزاز أيضاً، حيث ستكون أمام أزيد من عشرة أحزاب بتوجهات وبرامج يصعب فيها تمييز هذا عن ذلك، من خلال اعتماد نسب منخفضة من الأصوات لضمان التمثيل في البرلمان.

في المستوى الأول، وفي الفترة التي فتحتها وزارة الداخلية لتسجيل المواطنين في اللوائح الانتخابية، أدرجت اجتهاداً جديداً يقضي برفض طلبات التسجيل التي تتم من نفس عنوان



الغنوشي: قد نسحب الثقة من حكومة الشاهد إذا لم تطبق «وثيقة قرطاج»



الماضي، حذر الشاهد من إمكانية اتباع سياسة تكشف في حال عدم القيام بإصلاحات تنعش الوضع الاقتصادي.

ويصر الاقتصاد التونسي بمحلة صعبة؛ حيث أظهرت أحدث الإحصائيات أن نسبة النمو خلال الربع الثاني من العام الحالي بلغت ١,٤٪.

يشار إلى أن الحكومة الجديدة التي استأنفت مهامها قبل أسبوع تتكون من ٢٦ وزيراً و١٤ كاتب دولة (موظف حكومي برتبة وزير)، وأبقت التشكيلة الجديدة على ثلاثة وزراء لوزارات «سيادية» من الحكومة السابقة في مناصبهم وهي الداخلية والدفاع والخارجية.

وتضم التشكيلة الجديدة، وزراء من «حزب حركة النهضة» (٦٩ نائباً)، وحزب «نداء تونس» (٦٧ نائباً)، و«أفاق تونس» (١٠ نواب) و«الحزب الجمهوري» (نائب واحد) و«حزب المبادرة» (٣ نواب) و«حزب حركة الشعب» (٣ نواب) و«حزب المسار الديمقراطي الاجتماعي» (غير ممثل في البرلمان)، إضافة إلى مستقلين، وتحظى بدعم ثلاث منظمات نقابية كبرى هي: «الاتحاد العام التونسي للشغل»، و«اتحاد الصناعة والتجارة والصناعات التقليدية»، و«اتحاد الفلاحة والصيد البحري».

قال رئيس حركة النهضة التونسية، راشد الغنوشي يوم الأحد: إن حركته على استعداد لسحب الثقة من حكومة يوسف الشاهد التي أدت اليمين الدستورية الأسبوع الماضي في حال لم تطبق «وثيقة قرطاج» بعد ستة أشهر من عملها.

جاء ذلك في ندوة صحفية عقدها الغنوشي يوم الأحد بمدينة صفاقس على هامش لقاء جماهيري حضره الآلاف من أنصار الحركة في إطار سعي قادتها للتواصل مع القواعد لتوضيح التوجهات السياسية الحالية في ضوء حكومة الوحدة الوطنية الجديدة. وأوضح الغنوشي أن دعم حركة النهضة لحكومة الشاهد ليس مطلقاً ومشروط بتطبيق وثيقة قرطاج، وقد نسحب الثقة منها إذا حادت عن البرنامج المتفق عليه.

وأضاف أنه لا بد من إعطاء الحكومة الجديدة مهلة لا تقل عن ستة أشهر قبل تقييمها واتخاذ القرارات في شأنها.

ومطلع حزيران الماضي، اقترح الرئيس التونسي الباجي قايد السبسي، مبادرة لتشكيل حكومة وحدة وطنية، تكون أولوياتها الحرب على الإرهاب والفساد، وترسيخ الديمقراطية، تشارك فيها أحزاب ونقابات، لتفضي المشاورات في ما بعد إلى «اتفاق قرطاج» الذي ينص على عدة أولويات، من أهمها كسب الحرب على الإرهاب، وتسريع نسق النمو.

وأشار رئيس حركة النهضة التونسية إلى أن المطلوب من حكومة الشاهد شن حرب حقيقية ضد الفساد الذي استشرى في البلاد، لافتاً في الوقت نفسه إلى أن الحكومة السابقة (حكومة الحبيب الصيد) حققت نجاحاً أمنياً، ولكنها لم توف في الحد من التدهور الاقتصادي، ونحن متفائلون بالحكومة الجديدة.

وبخصوص شبح التشفير الذي بات يؤرق التونسيين، قال الغنوشي: إذا وصلنا في طريق عدم القيام بالواجبات والمطالبه بالحقوق فإننا سنصل إلى طريق التشفير.

وخلال جلسة منح الثقة لحكومته في ٢٧ آب

«بنكيران» يرفض وصف حكومته بـ «حكومة تصريف أعمال»



نقى عبد الإله بنكيران، رئيس الحكومة المغربية، أن تكون حكومته «حكومة تصريف أعمال»، وذلك قبل أسابيع من إجراء الانتخابات التشريعية في بلاده. وقال بنكيران، خلال افتتاح مجلس الحكومة المغربية: إن «هذه الحكومة لا تزال هي حكومة المملكة المغربية، وتتمتع بكامل صلاحياتها، وليس حكومة تصريف أعمال كما يشاع». وتابع رئيس الحكومة المغربية قائلاً: «ربما تكون مضطرين إلى التصرف كحكومة تصريف أعمال بعد الانتخابات، ولكن في انتظار ذلك يجب على جميع الوزراء أن يقوموا بأعمالهم كلها». ودعا وزراءه إلى القيام بـ«أفضل أعمالهم» خلال الفترات الأخيرة من الولاية الحكومية الحالية.

وطالب مؤسسات البلاد بالقيام بدورها وضرورة الحفاظ على هذه المؤسسات، خصوصاً أنه بعد الانتخابات ستأتي حكومة أخرى لا يعرف أحد من سيكون فيها.

ومن المنتظر إجراء الانتخابات التشريعية، في ٧ تشرين الأول المقبل، بعد قيادة «حزب العدالة والتنمية» (إسلامي) الائتلاف الحكومي لأول مرة في تاريخه، وهي انتخابات مباشرة يختار خلالها المواطنين المغاربة ممثلهم بمجلس النواب، ويعين الملك رئيس الحزب الفائز رئيساً للحكومة؛ إذا حصل على الأغلبية، أو شكل تحالفاً يوفر الأغلبية لحكومته بالبرلمان. ■

العبادي يأمر بإفراغ بغداد ومراكز المدن من مستودعات الأسلحة

وتعقيباً على القرار، قال اسكندر وتوت عضو لجنة الأمن والدفاع في البرلمان العراقي، إن «إفراغ العاصمة بغداد ومراكز المدن من مستودعات الأسلحة والأعتدة إجراء واجب التنفيذ على الجميع بما في ذلك فصائل الحشد الشعبي».

وأضاف وتوت: إن «وجود مستودعات الأسلحة داخل المناطق السكنية أمر غير مقبول، فهي تحتاج إجراءات تخزين خاصة، لا يمكن توافرها داخل المدن».

وانفجر يوم السبت، مستودع صواريخ وأسلحة تابع لإحدى فصائل «الحشد الشعبي»، في منطقة العبيدي شرقي بغداد، وسبب انطلاق عدد من صواريخ «كاتوشا»، ما أوقع قتلى وجرحى في صفوف المدنيين، إلى جانب إلحاق أضرار كبيرة بمنازل السكان وممتلكاتهم. ■

أمر حيدر العبادي، رئيس الوزراء العراقي يوم الأحد، قادة الجيش بإفراغ العاصمة بغداد ومراكز المدن في المحافظات من مخازن ومستودعات الأسلحة، على خلفية حادثة انفجار مستودع للأسلحة تابع للحشد الشعبي شرقي بغداد قبل أيام.

وبحسب بيان صادر عن مكتبه «وجه العبادي قيادة العمليات المشتركة (تابعة للجيش)، بجرد وإخراج المستودعات ومخازن الأعتدة ومعامل تصنيعها خارج المدن، والاستفادة من المخازن والمستودعات العسكرية ومخازن وزارة الداخلية». وطالب «علي التميمي» محافظ العاصمة العراقية، الحكومة الاتحادية بمنع فصائل الحشد الشعبي (مليشيات شيعية موالية للحكومة) من تخزين الأسلحة والعتاد داخل المدن، بعد انفجار مستودع للأسلحة تابع للأخير شرقي بغداد.

عباس ووتن ياهو وبوتين بينهما

بقلم: د. صالح النعامي

تجري محاولات كبيرة وعديدة لعقد لقاء يجمع كلاً من رئيس السلطة محمود عباس ورئيس الوزراء الصهيوني بنيامين نتانياهو في موسكو، برعاية الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، يدعو بحث فرص حل الصراع. وقد تبين أن زعيم الانقلاب في مصر عبد الفتاح السيسي يلعب دوراً مركزياً في الضغط على عباس للموافقة على الاجتماع بناتن ياهو وفق الشرط الإسرائيلي بالاشتراط عباس وقف الاستيطان والتهويد وغيرها من المواقف.

وسبق للسيسي أن حاول مساعدة إسرائيل بتجاوز المبادرة التي اقترحتها فرنسا لبدء مفاوضات بين تل أبيب والسلطة عبر ترتيب لقاء بين نتانياهو وعباس في القاهرة أو «شرم الشيخ»، وفق ما أطلق عليه في حينه «المبادرة المصرية»، التي أعلن عنها السيسي في أسبوط في ١٧ أيار. لكن في ظل المواقف الصهيونية الموعلة في تطرفها، لم يكن بالإمكان أن يوافق عباس على عقد هذا اللقاء.

لكن ما فشل السيسي في تحقيقه يحاول بوتن الآن انجازه، على اعتبار أن الرئيس الروسي معني بمساعدة الكيان الصهيوني على تجاوز المبادرة الفرنسية التي تخشى تل أبيب أن يفقد رفضها لها إلى صدور قرار من مجلس الأمن يعترف بدولة فلسطينية.

وليس سرا أن تحرك بوتن يأتي ضمن الشراكة الاستراتيجية التي تتعاظم مع الأيام بين تل أبيب وموسكو. لكن بوتن ليس لديه الوقت والوسائل لإقناع قيادة السلطة بقبول ما رفضته في السابق، فتجنذ السيسي مجدداً لإقناع عباس بقبول فكرة لقاء موسكو، على الرغم من إدراكه أنه لم يحدث أي تغيير على موقف نتانياهو.

المفارقة أن تحرك بوتن الذي يلعب السيسي فيه دور السمسار، يأتي في الوقت الذي لم يعد كبار المسؤولين الصهيونيين يكتفون بمسوغات دينية وأمنية واستراتيجية لتبرير مواصلة السيطرة على الأراضي الفلسطينية التي احتلت عام ١٩٦٧، بل باتوا يجاهرون بحماستهم لمواصلة احتلالها لدواع اقتصادية أيضاً.

وتعكف حكومة تل أبيب حالياً على خطة لتدشين مستوطنات جديدة وتوسيع القائم منها بهدف استيعاب الأزواج اليهودية الشابة التي تعجز عن شراء شقق سكنية داخل الكيان الصهيوني. وبالطبع فإن بوتن والسيسي يضمنان آذانها عن مجاهرة وزراء في حكومة نتانياهو بعزمهم على توسيع خطة «القدس الكبرى» التي تهدف إلى توسيع حدود بلدية الاحتلال في القدس شرقاً وجنوباً وشمالاً، بحيث تشكل ١٠٪ من مساحة الضفة الغربية. خاصة أن حكومات تل أبيب المتعاقبة توقفت عن البناء في مدينة الخليل، وذلك بسبب دلالات هذه الخطوة، خاصة أن بضع مئات من غلاة المتطرفين من اليهود يعيشون وسط ١٢٠ ألف فلسطيني داخل هذه المدينة.

وبإمكان السفيرين المصري والروسي أن يبلغا السيسي وبوتن بأن وزراء نتانياهو باتوا يوظفون مشاريع التهويد والاستيطان في إطار سعيهم لتحقيق مكاسب سياسية داخلية. وإن كان هذا لا يكفي، فإن المشكلة الكبرى تكمن في حقيقة أن بوتن والسيسي يعكفان على تهيئة الظروف أمام انعقاد لقاء موسكو، في الوقت الذي أعلن وزير الحرب الصهيوني أفغدور ليرمان أنه شرع فعلاً في الدفع نحو تشكيل قيادة بديلة عن قيادة السلطة الفلسطينية. أي أنه يريد استنساخ فكرة «روابط القرى» التي شكلها رئيس الوزراء الأسبق أرئيل شارون عندما كان وزيراً للحرب عام ١٩٨١.

قصارى القول.. في حال تمكن بوتن بمساعدة السيسي من تنظيم لقاء يجمع عباس ووتن ياهو في موسكو، فإن هذا لا يعني فقط مساعدة إسرائيل على دفن المبادرة الفرنسية التي تخشى تل أبيب أن تقضي إلى عزلتها دولياً، بل إنها تعني أيضاً أن السلطة الفلسطينية تضيي شرعية على مشاريع التهويد والاستيطان التي تعكف تل أبيب عليها حالياً. ■

معاريف: حماس باتت تقرر قواعد اللعبة مع إسرائيل

قال الكاتب الإسرائيلي في صحيفة «معاريف» كالمين ليفيسكيند إن ما تقوم به الحكومة الإسرائيلية في مواجهة حركة المقاومة الإسلامية (حماس) في قطاع غزة ليس أكثر من كلام، وإن الحركة هي من باتت تحدد قواعد اللعبة، وتواصل الاحتفاظ بجنودها الإسرائيليين.

وأوضح ليفيسكيند أنه منذ انتهاء الحرب الأخيرة على غزة صيف العام ٢٠١٤، يجري نقاش في إسرائيل حول طبيعة الجهود المبذولة لاستعادة جنود الجنود، بالتزامن مع مستقبل علاقتها مع حماس.

وأضاف أنه في ظل رفض حماس بصورة تطوعية إعادة جنود الجنود الإسرائيليين، وعدم وجود رغبة لدى رئيس هيئة الأركان الإسرائيلي غادي إيزنكوت في إرسال مقاتلي وحدة النخبة لاستعادتها في ساعات الليل من وسط غزة، فإن لدى الحكومة الإسرائيلية الكثير من أدوات الضغط التي يمكن أن تمارسها على حماس، لكنها تمتنع عن ذلك.

وعلى صعيد دخول البضائع الغذائية إلى القطاع، فإنه حتى الأسبوع الأول من تموز الماضي دخل ١٣٦٦ شاحنة مليئة بشتى البضائع والمنتجات الغذائية إلى غزة، منها ١٦٢ شاحنة تحمل مواد البناء مثل الألمنيوم والحديد، و١٥٨ شاحنة للمواد الغذائية، وغيرها من المنتجات الزراعية والصناعية والملابس والأحذية.

ويأتي قرار المحكمة الحركية استجابة لـ«خريطة الطريق» التي وضعتها الرباعية العربية المكونة من مصر والسعودية والأردن والإمارات العربية والتي نصت على ضرورة إنهاء الأزمة داخل حركة «فتح» وعودة جميع المفاوضين إلى مواقعهم السابقة، وعودة دحلان إلى عضوية اللجنة المركزية في غضون مدة لا تزيد على نهاية العام الجاري.

مفتي السعودية ردّاً على خامنئي



رداً على انتقاد المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية الإيرانية آية الله علي خامنئي السعودية، اعتبر المفتي العام للمملكة الشيخ عبد العزيز آل الشيخ أن قادة إيران «ليسوا مسلمين».

ونقلت عنه صحيفة «مكة» السعودية في عددها الصادر الثلاثاء الماضي أن تصريحات خامنئي «أمر غير مستغرب... يجب أن نفهم أن هؤلاء ليسوا مسلمين، فهم أبناء المجوس، وعداؤهم مع المسلمين أمر قديم وتحديداً مع أهل السنة والجماعة».

وأكد «ثقتنا بأن من يحاول التشويش على خدمة السعودية للحج والحجيج وقاصدي الحرمين الشريفين لن ينالوا مرادهم، وذلك لأن المسلمين كلهم ثقة بما تقوم به حكومة هذه البلاد من خدمة للحرمين بناء وتشبيهاً وتوسعة».

«داعش» يهاجم الثوار في القلمون الشرقي

أعلنت فصائل الثوار النقيب العام، بعد الحملة العسكرية الكبيرة التي شنّها تنظيم «داعش» على القلمون الشرقي بهدف السيطرة على الجبال الموجودة فيها، وتشهد المعارك عمليات كر وفر من الجانبين جراء الطبيعة الجغرافية للمنطقة وصعوبة التمرکز فيها، فيما تدخل طيران الأسد لمصلحة التنظيم المتطرف.

وتصدت فصائل الثوار لهجوم جديد من التنظيم باتجاه مواقعها في جبال القلمون الشرقي، وسط اشتباكات عنيفة أدت إلى إحباط محاولة تقدم جديدة للتنظيم وإيقاع ١٨ قتيلاً في صفوفه، بالإضافة إلى تدمير دبابة وعربة عسكرية بالقرب من منطقة بئر الأفاعي.

مقتل ٣ ضباط إيرانيين

أعلنت وسائل إعلام إيرانية الثلاثاء الماضي مقتل ثلاثة ضباط في الحرس الثوري وقوات التعبئة (الباسيج) خلال المعارك مع الثوار السوريين في حلب. وقالت المصادر إن ضابطين من الحرس الثوري، هما أكبر نظري وحسين علي خاني، قتلوا في أثناء أداء مهام استشارية في سوريا.

كما أكدت المصادر ذاتها مقتل عادل سعد وهو قائد قوات «الباسيج» في منطقة دزفول الإيرانية، وذلك خلال مواجهات مع ما سمّتها «الجماعات التكفيرية» في حلب. وبهذا يرتفع عدد القتلى العسكريين الإيرانيين في سوريا إلى ٣٠٤ منذ تشرين الأول الماضي. وكان ضابط برتبة جنرال في الحرس الثوري الإيراني قد قتل الأربعاء الماضي خلال معارك في حلب، حسبما أوردت وكالة «رويترز».

أوباما الثلاثاء الماضي، إلغاء لقائه المقرر مع نظيره الفلبيني رودريغو دوتيرتي على هامش قمة «آسيان» في فينتيان عاصمة لاوس، بعد قيام دوتيرتي بشتم الرئيس الأميركي، واصفاً إياه بـ«ابن العاهرة».

وعلى الرغم من أن الرئيس الفلبيني أعرب لاحقاً عن أسفه لإطلاق تلك الصفة على أوباما، إذ قال: «ناسف لكونها بدت وكأنها هجوم شخصي على الرئيس الأميركي»، إلا أن الأخير لم يستطع تجاوز الكلام المهين والصفح عن نظيره الفلبيني، بل إن البيت الأبيض أعلن، في وقت لاحق، أن أوباما سيلتقي الرئيسة الكورية الجنوبية بارك كيون هيه بدلاً من دوتيرتي.

وعلى الرغم من أن إعراب دوتيرتي عن أسفه لا يُعد بمثابة اعتذار، إلا أن خطوة كهذه تُعتبر سابقة من نوعها لرئيس دولة معروف بأنه سليل السلطان، ويستخدم الشتائم من دون اعتذار، حتى أن شتائمه طالت في السابق البابا فرنسيس والأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون.

أوباما في لاوس؛

لا اعتذار عن التاريخ

وعد الرئيس الأميركي باراك أوباما بمساعدة لاوس، الدولة التي تلقت أكبر عدد من القنابل بالنسبة إلى عدد سكانها، على التخلص من القنابل الموروثة من حرب فيتنام، والتي ما زالت توقع ضحايا، وذلك خلال زيارته إلى هذا البلد، الأولي لرئيس أميركي، والتي يواجه فيها مجدداً التاريخ الأميركي المليء بالحروب، بعد زيارتين لفيتنام وهوشيما.

لكن قمة «آسيان» التي يحضرها أوباما في آخر زيارة له إلى آسيا كرئيس للولايات المتحدة، لم تشكل مناسبة للاعتذار، بل لتأكيد أن السياسة الخارجية الأميركية التي شكلت هذه المنطقة محوراً أساسياً في عهده، رغم أحداث الشرق الأوسط التي طغت على هذا التوجه إلى حد ما، ليست «بعدة عابرة» على حد قوله، في إشارة إلى أن العهد الأميركي المقبل سيكون استكمالاً لسياسته.

العبادي يتهم السبهان

بالتدخل في الشؤون العراقية اتهم رئيس الوزراء حيدر العبادي السفير السعودي في بغداد تامر السبهان بـ«التدخل» في الشأن العراقي، وفيما أكد أنه سمع بطلب وزارة الخارجية استبدال السفير «من الإعلام»، أبدى رغبة العراق في استمرار العمل الدبلوماسي مع السعودية «رغم الخلافات».

وقال العبادي في رد على سؤال خلال مؤتمر صحفي في بغداد، إن «السفير السعودي تدخل في الشأن العراقي وكانت له تصريحات غير سليمة، لكننا نريد أن يستمر العمل الدبلوماسي مع السعودية رغم الخلافات».

وأضاف أن «تصريحات السفير كانت غير سليمة وفيها إساءة للعراق وهذا خلل في العمل الدبلوماسي».

«فتح» تلغي قرار فصل

اثنين من أنصار دحلان

قررت حركة «فتح» رسمياً إعادة عضوين مفصولين من الحركة إلى صفوفها مجدداً، بعد جلسة رسمية عقدتها المحكمة الحركية في مدينة رام الله.

وكانت المحكمة الحركية قد عقدت جلسة خاصة لمناقشة طلبات وصلتها رسمياً من مفصولين، للعودة إلى صفوف الحركة، وقد قبلت رسمياً الطلبين، وصدّرت قراراً بإبطال مفعول قرار الفصل الصادر بحقهما في حزيران ٢٠١٤، وهم: القيادي في حركة «فتح» من إقليم نابلس، عضو المجلس التشريعي النائب ناصر جمعة، وعضو المجلس الثوري لـ«فتح» من قطاع غزة، سفيان أبو زايد.

نتن ياهو لا يرغب

بلقاء عباس

كشف مسؤول فلسطيني رفيع أن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو أبلغ الجانب الروسي أنه لم يعد راغباً في عقد لقاء مع الرئيس محمود عباس. وأوضح: «علمنا أن نتانياهو أبلغ (المبعوث الروسي لعملية السلام ميخائيل) بوغدانوف أن اللقاء مع الرئيس عباس لم يعد أولوية له بسبب مطالبته بوقف الاستيطان وإطلاق سراح أسرى ما قبل اتفاق أوسلو».

وقال بوغدانوف في إيجاز للصحافيين في رام الله عقب لقائه عدداً من المسؤولين الفلسطينيين، إن الرئيس عباس «وافق من حيث المبدأ» على لقاء نتانياهو في موسكو، مضيفاً: «نعمل على موعد اللقاء وشكله ومضمونه».

والتقى المبعوث الروسي أيضاً نتانياهو، لكن اللقاء لم ينجح في إحراز تقدم لجهة عقد قمة ثلاثية تجمع عباس ووتن ياهو والرئيس فلاديمير بوتين.

كلينتون تتهم موسكو بالتدخل في الانتخابات الأمريكية



اتهمت المرشحة الديمقراطية للبيت الأبيض هيلاري كلينتون موسكو بالتدخل في الانتخابات الرئاسية الأميركية من خلال هجمات معلوماتية على الحزب الديمقراطي. وقالت كلينتون للصحافيين إن احتمال ضلوع روسيا في عملية القرصنة المعلوماتية للحزب الديمقراطي التي كشف عنها في يوليو: «تطرح أسئلة خطيرة بشأن تدخل محتمل للروس في عملياتنا الانتخابية» ووصفت التدخلات الروسية بأنها «تهديد من قوة اجنبية خصمة». ورات المرشحة أن منافسها الجمهوري دونالد ترامب يشجع موسكو على التجسس عليها وقالت: «لم يكن لنا يوماً قوة اجنبية خصمة تتدخل في عملياتنا الانتخابية ولم يكن لنا يوماً مرشح من حزب كبير يشجع الروس على المزيد من القرصنة». وأشارت كلينتون إلى «الإجماع» بين مسؤولي وخبراء الاستخبارات الأميركية على اعتبار أجهزة الاستخبارات الروسية مسؤولة عن عملية القرصنة.

تونس: مكافحة الفساد

أصعب من محاربة الإرهاب

اعتبر رئيس الوزراء التونسي الجديد، يوسف الشاهد، أن «مكافحة الفساد المستشري في البلاد أكثر صعوبة من مكافحة الإرهاب».

وقال الشاهد خلال المؤتمر الوزاري الخامس للشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد إن «الحرب على الفساد والحرب على الإرهاب وجهان لآفة واحدة». وأضاف أن «الحرب على الفساد من خلال آليات مكافحة، ومن بينها المساءلة تعد الأكثر تعقيداً، بل إنها تكون في بعض الحالات أصعب من الحرب على الإرهاب»، لأن الفاسدين غير مرئيين على حسب تعبيره، وهم يتغلغلون داخل المجتمعات.

شقيقة فيليبينية..

ومقاطعة أميركية

في حادثة قل نظيرها على الصعيد الدبلوماسي، قرّر الرئيس الأميركي باراك

آلاف الأردنيين يشاركون بمهرجان إشهار قوائم تحالف الإسلاميين (الإصلاح)



وأشار الزيود إلى الحاجة لإرادة سياسية في إحداث إصلاح حقيقي، يمكن من خلاله ما وصفه

دولية وإقليمية ومحلية بأن الأردنيين قادرين على إنتاج حالة ديمقراطية فريدة، تساهم في تطوير الحياة البرلمانية والتشريعية وتعزيز النهج الديمقراطي. وأضاف الزيود أن «الأردنيين معنيون بالمساهمة في تعزيز مسيرة الوطن واختيار الأكفأ لتمثيل الشعب الأردني، وأن يكون ممثلو الشعب هم لسان حاله تحت قبة البرلمان، ووطننا أروح ما يكون إلى التوحيد وحرص الصفوف وتجميع الجهود، وندعو جميع الأردنيين للمشاركة الفاعلة في الانتخابات».

شارك آلاف الأردنيين من مختلف المحافظات في المهرجان المركزي لإشهار قوائم التحالف الوطني للإصلاح الذي أقيم مساء الجمعة في منطقة عبدون، وسط العاصمة، بحضور حشد من الشخصيات السياسية والوطنية.

وقال رئيس الهيئة العليا لإدارة الانتخابات في التحالف الوطني للإصلاح زكي بني إرشيد، إن التحالف الوطني للإصلاح جاء استجابة لمصلحة الشعب المقدر، «وقياماً بالواجب الديني والوطني وتلبية للمصالح الدولية الأصلية والمعترية، وعنواناً واسعاً للحالة الوطنية، ومخرجاً من حالة الاستحواذ والاحتكار والإقصاء والتهميش، وتمكيناً للشعب حتى يكون مصدر السلطة ومرجعيتها».

وأضاف أن مشاركة التحالف في الانتخابات البرلمانية «إعلاء من قيمة المعادلة الدستورية التي تضمن التوازن بين السلطات وتلازم المسؤولية والسلطة والتداول السلمي للحكومات، عبر الانتخابات الخالية من التلاعب والتزوير، والوصايات الأمنية وفوق الدستورية».

الحاجة لإرادة سياسية حرة

وعبر محمد الزيود، الأمين العام لحزب جبهة العمل الإسلامي، أكبر الأحزاب الأردنية، عن أملة في أن تساهم هذه الانتخابات في توجيه رسالة لأطراف

بـ«معالجة الاختلالات وغياب التوازن في الإدارات المختلفة».

وتضمن المهرجان فقرات ووصلات إنشادية عدة وعروض فيديو حول البرنامج الانتخابي وعن المرشحين، إضافة إلى تفويج المرشحين وعددهم ١١٩ مرشحاً على منصة المهرجان، إلى جانب فقرات استعراضية.

من جهته، أشاد وزير الخارجية الأسبق الدكتور كامل أبو جابر، بما يمثله التحالف الوطني للإصلاح من تعددية سياسية ووطنية، مضيفاً: «جئت أحدثكم عن التعددية التي أشاهدها في هذا التحالف المميز الذي يضم الأردني المسلم والمسيحي والشركسي والشيشاني، ومختلف مكونات الوطن، وهذه التعددية غير موجودة في العالم الغربي بل هي في صلب الإسلام، ونعيشها هنا في الأردن، وهو ما تجسده مثل هذه الفعاليات».

وأشار أبو جابر إلى أن الأردن يحتاج إلى سواعد كل الأردنيين، مطالباً بعدم التقليل من أهمية المجالس البرلمانية، وأهمية توحيد الجهود الوطنية في ظل ما يحيط بالأردن من محيط ملتهب وأزمات داخلية وتهديد من الكيان الصهيوني. ■

حزب جبهة «العمل الإسلامي» يستنكر المضايقات التي رافقت حملته الانتخابية

استنكر حزب جبهة العمل الإسلامي المضايقات التي جرت وتجرى خلال الحملة الانتخابية للحزب، وهدفت إلى محاولة تحجيم الدور الوطني له، ومنها ما تم من حرمان بعض قيادات الحزب من الترشح للانتخابات.

ودعا الحزب في بيان صادر عنه لتوفير بيئة إيجابية مناسبة «لمشاركة شعبية تخدم مسيرة الوطن»، كما دعا للتوقف عن العبث والتشويش على مسيرتنا الديمقراطية.

وأشار «العمل الإسلامي» إلى ما جرى من منع المهندس علي أبو السكر نائب الأمين العام للحزب، والنائب السابق في البرلمان الأردني، والدكتور حسام مشة، العضو القيادي في الحزب ونقيب المعلمين الأردنيين السابق، والأستاذ عيسى الرواشدة رئيس فرع الحزب في محافظة جرش.

وأكد الحزب حرصه الدائم ومساهمته في العملية الانتخابية، مجدداً دعوة جماهير الوطن للمشاركة الفاعلة في هذا الموسم الديمقراطي.

وأضاف الحزب في بيان صدر عنه: «لقد سعى حزب جبهة العمل الإسلامي منذ اللحظة الأولى لقرار المشاركة في الانتخابات النيابية إلى تقديم شخصيات مؤثرة من أعضائه لها سمعتها القوية وتجربتها الرصينة لخوض هذه الانتخابات، وجرى العمل على بناء التحالف الوطني للإصلاح مع شخصيات وطنية وقوى وأحزاب سياسية إيماناً من الحزب بضرورة المشاركة الفاعلة في الحياة السياسية».

لأننا ومن خلال متابعتنا للمحطات التي مرت وتمر بها العملية الانتخابية لاحظنا أن هناك مضايقات جرت وتجرى وتهدف إلى محاولة تحجيم الدور الوطني للحزب، حيث تم حرمان بعض قيادات الحزب من الترشح للانتخابات.. إننا نؤكد حرصنا الدائم ومساهمتنا في العملية الانتخابية، وندعو جماهير الوطن إلى المشاركة الفاعلة في هذا الموسم الديمقراطي، في الوقت الذي ندعو فيه لتوفير بيئة إيجابية مناسبة لمشاركة شعبية تخدم مسيرة الوطن، وندعو للتوقف عن العبث والتشويش على مسيرتنا الديمقراطية. ■

أوباما: الضالعون في محاولة الانقلاب بتركيا خونة وستتم مقاضاتهم

وأشار إلى أن أنقرة تعد شريكة أساسية لواشنطن في المنطقة، وتعمل معها من أجل القضاء على تنظيم الدولة الإسلامية. وفي وقت سابق الأحد قال الرئيس الأميركي إن بلاده ملتزمة بجلب منفذي المحاولة الانقلابية الفاشلة ضد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان أمام العدالة.

وفي محادثات مع أردوغان على هامش قمة مجموعة العشرين في خانجو بالصين، قال أوباما: «سنضمن أن تتم مقاضاة الأشخاص الذين قاموا بهذه الأعمال».

وتتهم أنقرة زعيم حركة الخدمة المعارض فتح الله غولن المقيم في الولايات المتحدة، بأنه وراء المحاولة الانقلابية الفاشلة التي جرت في تموز الماضي. ■

وصف الرئيس الأميركي باراك أوباما يوم الأحد الضالعين في محاولة الانقلاب الفاشلة التي جرت منتصف تموز الماضي في تركيا بأنهم «خونة حاولوا إسقاط الحكومة الشرعية المنتخبة من قبل الشعب».

وأجاب على استفسارات مراسل قناة «سي. إن. إن» الإخبارية الأميركية، بالقول إن تركيا «تصر بمرحلة حساسة، وإن رد فعل الحكومة التركية والإجراءات التي اتخذتها عقب محاولة الانقلاب الفاشلة يمكن تفهمها».

وأضاف أوباما أنه لم يلاحظ تراجعاً بالعلاقات الأمنية القائمة بين واشنطن وأنقرة عقب محاولة الانقلاب الفاشلة، مشيراً إلى استمرار التحالف القوي بين بلاده وتركيا في حلف شمال الأطلسي (ناتو).

وكانت الأرجنتين والبرازيل قد اعترضتا في البداية على تضمين البيان الختامي فقرة عن أزمة اللاجئين.

أردوغان يدعو لـ«منطقة آمنة» في سوريا

دعا الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، الاثنين، القوى العالمية إلى إقامة «منطقة آمنة» في سوريا، وهي دعوة وإجهاث رفضاً أميركياً.

وأضاف أردوغان في كلمة ألقاها خلال اجتماع في قمة دول مجموعة العشرين في مدينة هانغتشو الصينية أنه كرر دعوة «المناطق الآمنة» خلال اجتماعات جمعت مع الرئيسين الروسي والأميركي.

وكانت الولايات المتحدة اعتبرت في آب الماضي أن أمر المناطق الآمنة في سوريا غير مطروح حالياً، وأكدت على لسان المتحدث باسم البيت الأبيض أن التوغل التركي في سوريا مقترن بطرد داعش من بلدة جرابلس وإعادة الجيش السوري الحر.

وتساهم المناطق الآمنة في قطع الاتصال الجغرافي بين مناطق سيطرة الأكراد شمالي سوريا، وهو الأمر الذي يعد من أولويات أنقرة.

وحول الهجوم الذي تشنه قواته في شمالي سوريا، أكد الرئيس التركي أن الهجوم يرمي إلى طرد تنظيم داعش الإرهابي، من المناطق الحدودية مع تركيا، وضمان ألا توسع وحدات حماية الشعب الكردية السورية نفوذها في المنطقة.

ولفت أردوغان إلى أنه يعمل مع قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة ومع روسيا من أجل التوصل لاتفاق لوقف إطلاق النار في حلب قبل عيد الأضحى. ■

بيان «قمة العشرين» يركز على تنشيط التجارة الدولية والتنمية ومكافحة الإرهاب



حين أنقذت البحرية الإيطالية قرابة خمسمئة مهاجر من قوارب قبالة سواحل ليبيا.

وقال قادة دول العشرين في البيان الختامي لقمة خوانجو في الصين إن دول العالم مدعوة لتقاسم أعباء أزمة اللاجئين وفق إمكانيات كل منها، كما دعت المجموعة التي تمثل أقوى عشرين اقتصاداً في العالم إلى تكثيف جهودها لتقديم المساعدة الإنسانية للاجئين ومعالجة الأسباب العميقة لهذه الأزمة.

وكان دبلوماسي أوروبي كبير صرح في وقت سابق يوم الاثنين بأن مضمون البيان المتعلق باللاجئين هو تعهد غير ملزم، مضيفاً أن هناك فارقاً بين التعهد والتطبيق. وأضاف الدبلوماسي أن الموضوع يتعلق بسيادة الدول.

بالاستفادة من التدريب، وتشجيع الابتكار، وتحسين البنية التحتية، ودعم المنافسة.

كما أكد البيان الختامي لقمة مجموعة العشرين على ضرورة محاربة الإرهاب بجميع أشكاله، وتحجيف مصادر تمويله، وعلى أهمية تبادل المعلومات بين جميع الدول، وأن تفي الدول بتعهداتها المتعلقة بتجميد الأصول المالية للإرهاب، وتطبيق العقوبات الواجبة بهذا الخصوص.

تقاسم عبء اللاجئين

ودعت مجموعة العشرين دول العالم إلى تقاسم العبء الناجم عن أزمة اللاجئين، وإلى تكثيف وتنسيق الجهود بشكل أفضل للتصدي لهذه الأزمة العالمية، في

ركز البيان الختامي لقمة مجموعة العشرين التي اختتمت أعمالها يوم الاثنين في مدينة هانغتشو الصينية، على تنشيط التجارة الدولية والتنمية، والقضاء على الفقر، وتحقيق تنمية عالمية مستدامة وشاملة، والابتكار في النمو الاقتصادي، والتعاون في مكافحة الإرهاب، وخلق فرص عمل جديدة.

وأشار البيان إلى الدور الذي يمكن أن يلعبه الابتكار في النمو العالمي، في زيادة التعاون الاستثماري والتجاري العالمي، وإلى ضرورة تقديم الدعم اللازم للدول النامية في مجالات البنية التحتية، والطاقة، والموارد البشرية.

وأكد على اتفاق دول المجموعة على حرية التجارة والاستثمار الدوليين، وضرورة تقديم التسهيلات اللازمة لهما، مشيراً إلى أن دول المجموعة ستعد خطة بهذا الخصوص مع نهاية العام الجاري.

كما لفت البيان إلى أن القمة ناقشت الخطوات الواجب اتخاذها، لتحقيق الهدف الذي وضعت منظمة الأمم المتحدة، بالقضاء على الفقر في العالم بحلول عام ٢٠٣٠.

وشدد البيان على أهمية الإصلاحات الهيكلية، من أجل تحقيق تنمية اقتصادية متوازنة وقوية ومستدامة، محمداً تسع نقاط تحمل الأولوية في الإصلاحات الهيكلية، على رأسها تنشيط التجارة والاستثمار الدوليين، والإصلاحات في مجال التوظيف

الأقصى.. الواقع والمستقبل.. وحتمية الصمود

إلى المسجد الأقصى خلال شهر رمضان المبارك، ممن يسمح أو لا يسمح لهم وفق المحددات والمعايير الإسرائيلية بدخول القدس والصلاة في المسجد الأقصى، يدرك أن القدس رغم كل الانشغال بهموم ومشكلات الحياة اليومية من الفقر والبطالة، والصراع السياسي الداخلي، لدرجة قيام كثير من الشباب بالتسلق بحبال غير متينة فوق الجدار المرتفع بضعة أمتار وانتشار مكثف لقوات الاحتلال، يدل على أن القدس والمسجد الأقصى خط أحمر، وأن ارتكاب أية حماقة سواء من الحكومة الإسرائيلية أو المستوطنين سيجر المنطقة إلى صراع دموي عنيف.

وقد يرتكب المستوطنون اعتداءً كبيراً صاحباً لتغيير الواقع في المسجد الأقصى على غرار المسجد الإبراهيمي، مراهنين على ضعف الحالة العربية والفلسطينية، ومستندين إلى ردة الفعل الباردة حين أحرق المسجد صيف سنة ١٩٦٩م وهذا رهان يشبه اللعب بالنار، فنحن أمام جيل فلسطيني جديد مختلف عن الجيل الذي كان سابقاً والذي حين وقع الاعتداء (الحرق) كان ما زال تحت تأثير الصدمة من هزيمة الجيوش العربية في حزيران ١٩٦٧م وكانت الحالة الوطنية الفلسطينية ما زالت تراهن على قوة ودعم وإسناد العرب أكثر من الرهان على القوة الذاتية والإمكانات المحلية؛ وعليه فإن أي اعتداء قادم ومتوقع على المسجد الأقصى يعني تفجر الأوضاع بشكل أوسع حتى مما كان من أواخر أيلول ٢٠٠٠م عند محاولة شارون اقتحام المسجد الأقصى... فالمسجد الأقصى هو كيميائية القضية ولبها وجورها، وسيكون صاعق تفجير الجولات القادمة من الصراع، وعامل تغيير وقلب كل المعادلات والحسابات والدراسات! ■

بقلم: سري سمور

الحالة النضالية، وكان لها مساهمتها الواضحة في الحالة الكفاحية أو الهبة الجماهيرية التي انطلقت أوائل تشرين الأول ٢٠١٥، بل إن طابع الهبة في جزء كبير منه مقدسياً بامتياز.. ولكن القدس تعاني من عدم وجود وحضور قيادة ذات كاريزما وتأثير منذ رحيل فيصل الحسيني قبل ١٥ عاماً وإغلاق المؤسسات الفلسطينية في القدس مثل بيت الشرق وغيره، فلا يوجد داخل المدينة مؤسسة أو شخصية ذات حضور وتأثير، مما جعل الجهد النضالي مشتتاً، مع أن القدس كانت الأقل تأثراً بتداعيات وانعكاسات الانقسام نظراً لوضعها وخصوصيتها وعدم خضوع سكانها وأحيائها لأي من طرفي الانقسام، وظلت العلاقات بين فتح وحماس في داخلها جيدة أو معقولة مقارنة مع المناطق الأخرى.

هذا هو واقع القدس دون النظر إلى الوضع العربي وتأثيره على مجريات الأمور؛ ولا يمكن الرهان على انشغال العرب والمسلمين بنزاعاتهم وصراعاتهم الطائفية والجهوية والسياسية، بحيث يتوهم أن القدس قد سقطت تماماً من حساباتهم، وأنه يمكن للحكومة الإسرائيلية أن تفعل ما تشاء هي ومستوطنيتها المتطرفين، فقد تكون القدس عامل تثبيط ولو مؤقت لصراعات المنطقة في وقت ما.

ومن لاحظ حرص أهالي الضفة الغربية بالوصول

بين حماس وفتح، والخلافات الأيديولوجية والسياسية، فإنه لا يوجد أي طرف فلسطيني مستعد للقبول بدولة فلسطينية أياً كانت مساحتها لا تكون القدس ومن ضمنها المسجد الأقصى عاصمة لها، فلا أمل للقيادة الإسرائيلية ومن يدعمها بوجود قيادة فلسطينية تتخلى عن القدس؛ فالمطالبة والسعي نحو السيادة على القدس هي أبرز عوامل الشرعية لأي قيادة فلسطينية، إسلامية كانت أو وطنية أو يسارية أو غير ذلك... فإنه لا ولم ولن يوجد قائد فلسطيني يقبل التنازل عن المسجد الأقصى.

أما ما سعت له الإدارة الأمريكية (أيام بيل كلينتون) بإيجاد ما يسمى بـ(الحل الإبداعي) للقضية القدس فهو أمر تبيّن فشله، فنحن أمام حالة استقطاب بين عقيدتين متنافرتين، كل منهما ترى في التنازل عن القدس كفراً أو خيانة، ولن ينتهي هذا الصراع إلا بهزيمة محققة لأحد الطرفين.

ومع أن الإجراءات الإسرائيلية نجحت في عزل القدس عن الضفة الغربية، فإن القدس لم تبتعد عن

تعيش مدينة القدس -المنكوبة بأبشع احتلال- هذه الأيام واقعا غاية في التعقيد، فإضافة إلى عمليات التهويد والاستيطان التي تشير مختلف الإحصائيات والبيانات الموثقة إلى تسارعها وتزايدها المطرد، فإن الوضع يزداد تعقيداً خاصة في ظل الاقتحامات المتكررة شبه اليومية من قبل المستوطنين وبحراسة ودعم قوى الأمن الإسرائيلية لساحات المسجد الأقصى التي تشير إلى نية مبيتة لتقسيم المسجد الأقصى زمنياً ومكانياً.

وكما هو معلوم فإن أي حكومة أو حزب إسرائيلي في الحكم أو المعارضة من اليمين أو اليسار من القوى العلمانية أو الدينية يعتبر أن القدس هي (العاصمة الأبدية الموحدة لدولة إسرائيل)، ويعتبر ما يسمونه (جبل الهيكل)، أي المسجد الأقصى ثالث أقدس المساجد عند المسلمين وقبلتهم الأولى، مكاناً يهودياً غير قابل للتقسيم أو التناقص، ويجب أن يخضع لسيادة الدولة العبرية فقط.

في المقابل، ورغم الانقسام السياسي والجغرافي



الخضري؛ إعمار غزة يحتاج سنوات بسبب قيود الاحتلال

وحدة سكنية منذ ذلك الوقت. وأشار إلى أن هناك زيادة في حجم السكان تُقدر بنحو نصف مليون، مما يجعل بناء المنازل والمدارس والمستشفيات أكثر إلحاحاً. وطالب الخضري بمضاعفة دخول مواد البناء إلى القطاع لتصل إلى ستة آلاف طن من الإسمنت كحد أدنى، لضمان سير عملية الإعمار لنحو تسعة آلاف منزل مدمر بشكل كامل. كما دعا المجتمع الدولي لإنقاذ العائلات المشردة منذ عامين، ورفع الحصار بشكل كامل وفتح المعابر مع غزة. ■

حذرت اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار في غزة من أن عملية إعادة إعمار ما دمرته إسرائيل خلال عدوانها صيف عام ٢٠١٤ قد تمتد عشر سنوات، بسبب القيود الإسرائيلية على إدخال مواد البناء إلى القطاع. وقال رئيس اللجنة الشعبية جمال الخضري -في بيان صحفي- إن الاحتلال الإسرائيلي يقن دخول مواد البناء إلى غزة ولا يسمح إلا بدخول كميات محدودة للمؤسسات الدولية والإعمار والمصانع. وأضاف الخضري أن هناك ١٢ ألف منزل دمر بشكل كامل أثناء العدوان، ولم تبُن إلا ثلاثة آلاف

سفير «إسرائيل» الجديد لدى مصر يقدم أوراق اعتماده لـ«السيسي»

ثم زيارة وزير الخارجية المصري سامح شكري إلى القدس الغربية خلال ترموز الماضي، حيث التقى رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو في أول زيارة لمسؤول مصري رفيع المستوى منذ تسع سنوات.

وسبق للرئيس المصري الأسبق محمد مرسي، أول رئيس مدني منتخب، سحب سفير القاهرة من تل أبيب في تشرين أول ٢٠١٢، إثر العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة. وقدم السفير المصري لدى إسرائيل حازم خيرت في شباط الماضي أوراق اعتماده إلى الرئيس الإسرائيلي رؤوبين ريفلين. وتعد مصر هي أول دولة عربية تبرم اتفاق سلام مع إسرائيل عام ١٩٧٩. ■



قدم ديفيد غوفرين، السفير الإسرائيلي الجديد في مصر أوراق اعتماده، إلى الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي.

وفي وقت سابق قالت الإذاعة الإسرائيلية: «إن غوفرين (٥٣ عاماً)، تولى حتى الآن منصب رئيس قسم الأردن ودول المغرب في وزارة الخارجية الإسرائيلية، وفي تسعينيات القرن الماضي تولى منصب السكرتير الأول في السفارة الإسرائيلية لدى مصر». ومؤخراً برزت العديد من الإشارات على تحسن ملحوظ في العلاقات الإسرائيلية - المصرية بدأت بإعادة السفير الإسرائيلي إلى القاهرة، وقدم السفير المصري إلى تل أبيب،

السفير الإسرائيلي في القاهرة؛ تجمعنا مواجهة الإسلاميين

بالعلاقات بين البلدين». وعلى الرغم من الإشادة بحرص القاهرة الرسمي على العلاقات مع إسرائيل، أقر السفير الإسرائيلي بوجود «فجوات قائمة في العلاقات بين المجتمعين، حيث ما زال المجتمع المصري يكن مشاعر العداء والكراهية لإسرائيل». وأضاف أنه سيعمل على «تطوير علاقات الدولتين، وإقامة جسور للتواصل بين المجتمعين المصري والإسرائيلي من خلال عدة مجالات اقتصادية وتجارية وزراعية، فضلاً عن تحسين علاقات إسرائيل بالمجتمع المدني المصري».

كما عبر ضمناً عن تأثير الرفض الشعبي المصري للتطبيع مع إسرائيل، وقال في المقابلة: لو كنت أستطيع الخروج من ساحة بيتي المحصن أمنياً لقمتم بالتجول في شوارع القاهرة التي أجبها كثيراً. ونوه غوفرين بالحفاوة الرسمية المصرية التي حظي بها خلال تقديم خطاب اعتماده للرئيس المصري عبد الفتاح السيسي يوم الأربعاء الماضي في قصر الاتحادية. وقال إن المناسبة تخللها إلقاء النشيد الوطني الإسرائيلي داخل القصر. ■

أشاد السفير الإسرائيلي الجديد لدى مصر ديفيد غوفرين بدفع العلاقات بين القاهرة وتل أبيب، مؤكداً أن الجماعات الإسلامية تمثل تهديداً مشتركاً للبلدين. وقال غوفرين في مقابلة مع مراسل موقع «أن آر جي» الإسرائيلي آساف غيبور إن «الجماعات الإسلامية تعتبر تحدياً أمنياً مشتركاً للبلدين اللذين يسعيان للمحافظة على الاستقرار ومحاربة الإرهاب، وأنا سعيد جداً بكوني جزءاً من الجهد المشترك ومنظومة العلاقات التي تقوي هذا التعاون الثنائي». وذكر مراسل الموقع أن السفير الإسرائيلي أشار إلى أن مستوى التعاون الأمني بين مصر وإسرائيل ما زال سرياً، ولم يرد التحدث بشأنه في الحوار. مضيفاً أن السفير الجديد قال إنه كان شاهداً خلال السنوات العشرين الماضية على العديد من الفعاليات المشتركة بين الجانبين، بينها زيارة وزراء من الطرفين ومديري شركات اقتصادية وصحفيين وجهات أخرى. وأشاد غوفرين في المقابلة بالزيارة «المهمة التي قام بها وزير الخارجية المصري سامح شكري مؤخراً لتل أبيب، وكان لها دور مهم في إظهار حجم التقدم

حماس تأسف للتطبيع العربي وترفض الصلح مع إسرائيل

عبر موسى أبو مرزوق نائب رئيس المكتب السياسي لحركة المقاومة الإسلامية (حماس) عن أسفه لمحاولات التطبيع العربية مع إسرائيل، مجدداً رفض حركته أي صلح معها باعتبارها العدو الأول. وقال أبو مرزوق في مؤتمر صحفي عقده بمقر حركة مجتمع السلم بالعاصمة الجزائرية في إطار زيارة بدأها الجمعة الماضية: «نحن ضد الاعتراف وضد التطبيع وضد أي نوع من أنواع العلاقات مع هذا الكيان»، قبل أن يدعو الدول العربية إلى قطع جميع العلاقات مع إسرائيل.

كما تطرق إلى علاقات الدول العربية بإيران، وأوضح «أن هناك بوصلية عربية في غير محلها باعتبار إيران العدو الأول»، معتبراً أن إسرائيل هي العدو الأول، أما إيران فيمكن التحدث والتوافق معها، وفق تعبيره. وبشأن المبادرة التي أطلقها الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي من أجل إقامة السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين، قال أبو مرزوق «إن ما فهمناه من تصريحات الرئيس السيسي أن خطواتها هي توحيد حركة فتح، وبعدها الذهاب إلى مصالحة فلسطينية، ثم تقدم إسرائيل رؤيتها حول السلام، ليتم بعد ذلك استضافة القاهرة لصلح بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي». وأكد أبو مرزوق في هذا السياق رفضه إقامة «صلح دافئ» مع إسرائيل، وقال إن «أي تحرك في هذا الاتجاه يجب أن يكون ضد عدو اغتصب أرضنا»، مجدداً دعم حماس لكل جهود المصالحة الوطنية. كما أكد أن من بين أسباب تعطيل التوصل إلى حكومة وفاق وطني في فلسطين رفض السلطة الفلسطينية دمج موظفي قطاع غزة من إداريين وأمنيين، وما وصفه بإصرار رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس على برنامج يرى أنه مطابق للالتزامات منظمة التحرير، وهو ما ترفضه حماس. ورفض أبو مرزوق الإجابة عن موافقة الحكومة الجزائرية على فتح مكتب تمثيلي لحماس بعد خمس سنوات على غلقه، حيث اكتفى بالقول إن حماس لديها أربعمائة مليون مكتب في الجزائر، في إشارة إلى تعاطف كل الجزائريين، مثمناً في هذا السياق على دور الجانب الرسمي الجزائري. ■

الحصاد الأمني لانقلاب السيسي.. زرع التوجه نحو العنف

بقلم: عمر عاشور

رسائل خطيرة

وفي هذا الإطار حالتان جديرتان بالذكر، الأولى هي حالة الشرطي السابق والناشط الديمقراطي، أحمد الدروي، الذي كان مرشحاً نيابياً في أول انتخابات

والمصنفين من استراتيجية «الدمج والتسوية» حقنا للدماء.

وقد أثر ذلك كله بالسلب على توجهات النشطاء والسياسيين المعتدلين، وخاصة الذين قرروا خوض المعترك السياسي بوسائل ديمقراطية سلمية، فكان مصير الكثير منهم التهميش والسخرية.



واحد اثنين.. الجيش المصري فين؟!!

بقلم: قطب العربي

زخات رصاصاتهم داخل أحد المساجد الذي تحول وقتها إلى مستشفى ميداني قرب نادي السكة الحديد ووزارة المالية، لقد مرت الرصاصات من فوق في بسنتمرات لتستقر في جسد طبيب مجاور لي وترديه شهيداً.

رغم كل الجراح، استطاع الكثيرون - وأنا واحد منهم - أن يفرقوا بين الجيش في عمومه من ضباط وجنود في غالبيتهم مجرد منفذين لتعليمات لا يستطيعون ردّها، وبين قيادات فاجرة مسكونة ومهوسسة بحب السلطة لا تستطيع تركها، ولا التفريط في ما منحته لها من امتيازات غير شرعية ولو على جثث المصريين، وتدفع الجيش إلى تنفيذ مغامراتها ومطامعها.

صدمة رصاص الجيش في رابعة لم تشمل كل المصريين، بل وجدنا من المصريين من يغني لهم «تسلم الأيادي.. تسلم يا جيش بلادي»، التي أصبحت نشيداً وطنياً لمصر تحت حكم الانقلاب، ووجدنا من يحمل بيادات «أحذية» الضباط والجنود فوق رؤوسهم تعبيراً عن جبههم الشديد للجيش، هكذا نجح قادة الانقلاب في تقسيم الشعب المصري إلى شعبين، شعب يغني تسلم الأيادي وآخر يغني «تتشل الأيادي اللي بتقتل ولادي».

دار الزمن دورته، ولم ينتظر كثيراً ليلحق الذين غنوا «تسلم الأيادي» بأخوانهم الذين غنوا «تتشل الأيادي»، حين أصبح الجميع يدفع ثمناً باهظاً لفشل حكم الانقلاب، الذي وعد المصريين بالامن والسلم والعدل المصطفى، وجعلهم في انتظار «بكرة تشوفوا مصر» و«مصر أذ الدنيا»، فإذا بها تصبح

أثناء العدوان على غزة نهاية عام ٢٠٠٨، صدحت حناجر المتظاهرين المصريين المتضامنين مع غزة بالهتاف (واحد اثنين الجيش المصري فين)، وكانت هناك قناعة بأن جيشنا المصري الموصوف بأنه «خير أجناد الأرض» سيتجاوب مع هتافات المتظاهرين، ليس بالضرورة بالتدخل عسكرياً للدفاع عن غزة، لكن على الأقل بإظهار تفرقه من العدوان ومطالبة القيادة السياسية بأن تتحرك لوقفه.

كانت هناك ثقة لدى عموم المصريين بجيشهم ووطنيتهم، وعقيدته العسكرية، وحين وقعت أحداث ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، وانهارت الشرطة يوم جمعة الغضب (٢٨ يناير) ونزل الجيش المصري إلى ميدان التحرير وغيره من الميادين بدعوى الحماية والتأمين كما زعموا وقتها، هتف الثوار أيضاً «الجيش والشعب إيد واحدة»، وحين حاولت بعض الرموز الإسلامية واليسارية التنبيه إلى خطورة نيات الجيش وقتها (أمثال الشيخ حازم أبو إسماعيل ومحمد البلتاجي والشباب الأنثاري)، كانت الأغلبية - ولا أبرى نفسي - تتصدى لهذه الرؤى التي تبنت صحتها ونعتذر الآن لأصحابها. كانت الصدمة الكبرى في الجيش المصري بوقوع الانقلاب العسكري، ومن بعدها بتدخله لفض اعتصام رابعة والنهضة إلى جانب الشرطة، وهو الذي وعد بعدم إطلاق رصاصاته على المصريين.

لا أحتاج لشهادة منظمات محلية أو دولية على استخدام ذخيرة الجيش ضدنا، وهي المخصصة بالأساس لمواجهة الأعداء، فقد كنت شاهداً وكنت أن أكون شهيداً حين أطلق علينا جنود الجيش



برلمانية حرة ونزيهة في مصر عام ٢٠١٢. وبعد مجزرة ميدان رابعة، انضم إلى تنظيم الدولة وقتل تحت رايته، بعد أن رأى بعينه فشل المقاومة المدنية والنخب السياسية في إحداث تحول ديمقراطي.

أما الحالة الثانية، فهي حالة رئيس مجلس شورى الجماعة الإسلامية، عصام درباله. فقد خرجت «الجماعة» من صفوف التيار الجهادي بعد مواجهات دموية خلال عقد التسعينات، وأعلنت التخلي عن العنف السياسي - بأشكاله المختلفة بما فيها الإرهاب - عام ١٩٩٧، وقبلت بالعمل الديمقراطي حين سمحت البيئة السياسية بذلك بعد إسقاط مبارك شباط ٢٠١١.

ورغم مجهوداته، اعتقل درباله وتوفي في السجن في آب ٢٠١٥، ولعل رمزية وفاته في السجن بعد جهوده تضيف قتامة ورسالة واضحة لمن ينحو نحو الاعتدال: لا مزايا أو مكافآت، فقط المزيد من القمع والإذلال، وهي رسائل تزيد من تفاقم الوضع الأمني وخطورته.

حصاد مرير

كان أحد الأسباب الرئيسية المعلنة لانقلاب تموز ٢٠١٣ مواجهة العنف والإرهاب المحتمل، وكانت إحدى النتائج الرئيسية له هي تصاعد عمليات العنف والإرهاب الحقيقي. وبينما يتفاقم الوضع الأمني بشكل غير مسبوق، لا توجد مؤشرات على رغبة سياسية أو أمنية في تهدئة الأوضاع، أو مراجعة سياسات الاستئصال، أو حتى تخفيف الحرب على الديمقراطية. ■

«مسخرة» الدنيا، وإذ بالجيش المصري الذي كان يوصف بأنه «خير أجناد الأرض» أصبح يوصف سخرية واستهزاء بأنه «خير مرضعات الأرض» و«خير تجار الأرض»، و«خير بقالي الأرض»، إلخ. لم تعد السخرية من الجيش مقتصرة على قسم من المصريين اكتوى برصاصه، بل إن السخرية الأفظع جاءت ممن غنوا ورقصوا للجيش وقادته بعد الانقلاب، والذين امتلأت صفحاتهم سخرية عقب تدخل الجيش لحل مشكلة حليب الأطفال التي بلغت ذروتها قبل عدة أيام، ودفعت سيدات مصر البسيطات إلى التظاهر وقطع طريق الكورنيش. حاول الجيش كما يقول المثل «أن يكحلها فأعماها»، ذلك أن تدخله السريع جداً وتوقيفه لكميات كبيرة من الألبان في زمن قياسي، والذي أراد أن يحقق به كسباً شعبياً، أثبت للمصريين أن قادة العسكر هم من صنعوا الأزمة ليستعيدوا بها شعبيتهم المنهارة، إذ كيف يمكن توفير هذه الكميات الضخمة في هذا الوقت القياسي إذا لم يكن العسكر قد أعدوا العدة مبكراً، وخططوا لهذه الأزمة على أمل أن يستفيدوا منها شعبياً ومادياً.

إن رد الفعل الشعبي على ما فعله قادة العسكر في قضية حليب الأطفال لا ينبغي أن يتوقف عند حدود السخرية، بل ينبغي ملاحقتهم قضائياً بتهمة التسبب في قتل وتجويع أطفال مصر، وقد ثبت يقيناً أن هذه المؤامرة على أطفال مصر تمتد لأكثر من عام، حين سحبت قيادة الانقلاب عملية استيراد حليب الأطفال من الشركة المصرية للألبان ومنحتها للمخابرات بالأمر المباشر، وهو ما دفع الشركة الوطنية قبل عام إلى نشر استغاثة بالصحف للسياسي مطالبه بالتدخل، وهي لا تعلم أنه هو من قام بالجرم.

أغلب الظن أن كل أنصار الشرعية ورافضي الانقلاب لو أنفقوا ما في جيوبهم جميعاً لما استطاعوا أن يفعلوا بالجيش كما فعل به السياسي وزمرته، فهو الذي وضع الجيش موضع خصومة مع جزء كبير من الشعب عقب الانقلاب، وعقب فض رابعة، وهو الذي وضعه موضع السخرية والتندر حين أبعدته عن مهماته الطبيعية في حفظ وحماية الحدود والنغور إلى حماية مكاسب الجزالات في الداخل، وتغوله على كل مناحي الاقتصاد، فمن طرق وجسور، إلى عقارات ومقاولات، إلى كهرباء وطاقة، إلى إعلام وتعليم، إلى صحة ونظافة، إلى زراعة وصناعة، إلى سياحة وترفيه، إلى أسمدة ومستحضرات ومكرونة وجبنة ولحمة وبسكويت وحتى حفلات رقص شرقي، وهي أنشطة تختص بها الوزارات والهيئات المدنية والشركات العامة والخاصة المحلية وحتى الاستثمارات الأجنبية، وهي - فوق أنها ليست من مهام الجيش أصلاً - فإنها ليست في مقدوره، وبهذا التغول يضع السبسي الجيش في مواجهة مباشرة مع عموم الشعب الذي سيهتف عند كل أزمة داخلية وليست خارجية «واحد اثنين الجيش المصري فين؟!» ■

«يوم الجمعة القادم لا بد من نزول كل المصريين الشرفاء الأبناء، ينزلوا إليه؟ ينزلوا عشان يعطوني تفويض وأمر لمحاربة العنف والإرهاب المحتمل». عبارات قالها الفريق عبد الفتاح السيسي يوم ٢٦ تموز ٢٠١٣، بعد أسابيع من قيادته الانقلاب العسكري الأكثر دموية في تاريخ مصر الحديث. وبعد ثلاث سنوات، صار العنف والإرهاب حقائق، لا احتمالات. فما هو الحصاد الأمني للانقلاب خلال السنوات الثلاث الأخيرة؟

إرهاب بزي رسمي

تصاعد العنف السياسي بشكل غير مسبوق في ١٤ آب ٢٠١٣، حين قرر السيسي مع قاداته العسكريين والأمنيين فض اعتصامات ضخمة في ميداني رابعة العدوية بالقاهرة والنهضة بالجيزة، حيث احتشد معارضون لإزاحة أول رئيس منتخب لمصر هو الدكتور محمد مرسي.

فض الاعتصام سمته منظمة «هيومان رايتس واتش» الحقوقية «أسوأ عملية قتل جماعي في تاريخ مصر الحديث» و «جريمة محتملة ضد الإنسانية»، وقد رجحت المنظمة أن يكون عدد القتلى أكثر من ألف معتصم قتلوا في نحو عشر ساعات (مائة قتيل في الساعة). وقد وثق حينها المركز المصري للحقوق الاجتماعية والاقتصادية ٩٣٢ جثة توثيقاً كاملاً، و ٢٩٤ جثة توثيقاً جزئياً، مع وجود ٢٩ جثة مجهولة الهوية. وتشمل هذه الأرقام ثلاثين جثة لقاصرين و ١٧ امرأة. وفي ما يخص البعد الأمني فقد تفاقمت ثلاث أزمات كحصاد مباشر للانقلاب: التمرد المسلح في سيناء، اليأس من المقاومة المدنية، واشتعال الحرب على الديمقراطيين والديمقراطية.

سيناء الجريحة

بعيداً عن الدماء التي سالت في القاهرة والجيزة صيف عام ٢٠١٣، تفاقم الوضع في سيناء - المضطربة أصلاً منذ أكثر من عقد - بشكل سريع. ففي ٢٧ تموز شنت قوات نخبية من الجيشين الثاني والثالث الميداني، بمساعدة من سلاح الجو ما سماه العسكر «بعاصفة الصحراء». وقد أعلن بعدها المتحدث العسكري مقتل ٧٨ إرهابياً، واعتقال ٢٠٧، والقضاء على «الإرهاب» في سيناء. بعد أشهر قليلة، أسقط المسلحون السينائيون مروحية عسكرية من طراز Mi-17 بصاروخ أرض-جو موجه.

وفي ١٠ تشرين الثاني ٢٠١٤، أعطى المسلحون المحليون البيعة لتنظيم الدولة، بعد أن أعلن الأخير «خلافته» في الموصل. وصار الكيان الجديد يُعرف «بولاية سيناء»، بعد أن ضم معظم فواصل تنظيم «أنصار بيت المقدس» مع مجموعات محلية أخرى أصغر منه. كان هذا تطوراً جديداً لافتاً، فلم يبيع أي تنظيم جهادي مصري تنظيمياً أكبر منه خارج الحدود من قبل.

وفي تشرين الأول ٢٠١٥، اخترق عناصر «الولاية» الإجراءات الأمنية لمطار شرم الشيخ، وزرعوا قنبلة صغيرة على طائرة إيرباص روسية، مما أسفر عن مقتل ٢٢٤ من ركابها وطاقمها، وهي - بهذا العدد من الضحايا - تعد أسوأ عملية إرهابية في تاريخ كل من مصر وروسيا.

وفي كانون الثاني وشباط ٢٠١٦، زعمت «الولاية» تدمير ٢٥ مدركة (بما في ذلك دبابات وكاسحات الغام وجرافات لهدم البيوت والأنفاق)، وقتل ١٠٠ جندي (لم يؤكد الجيش النظامي إلا مقتل ٣٧ منهم فقط). وبغض النظر عن الخلافات في أعداد قتلى الطرفين، والبروباغاندا المستخدمة من الطرفين، فإن الشيء المؤكد هو أن التمرد لم ينته في تموز ٢٠١٣ ولا في تموز ٢٠١٦، بل تفاقم.

وإذا كان التمرد قد بقي وتمدد في سيناء والصحراء الغربية ما بين سبتمبر/أيلول ٢٠١٣ ويوليو/تموز ٢٠١٦، فإن عناصره وصلت للقاهرة في أيلول ٢٠١٣ (محاولة اغتيال وزير الداخلية اللواء محمد إبراهيم)، ولكنها لم تتمدد فيها.

تفاقم الوضع في سيناء لم يكن هو الحصاد الأمني الوحيد للانقلاب؛ فقد بعث الانقلاب - عبر سياساته وسلوكياته - برسائل شديدة الخطورة لكثير من النشطاء الشباب المؤيدين للتغيير، مفادها أن قدرة المقاومة المدنية على التغيير محدودة، وأن صندوق الرصاص أكثر فعالية من صندوق الاقتراع ومن الإضرابات والاعتصامات والمظاهرات، وأن استراتيجية «استئصال المخالف» أكثر شرعية بين جماهير المؤيدين

الإسلام في فرنسا... وقيم الجمهورية

بقلم: محمد قيراط

شوفينمان، وهو وزير داخلية أسبق، خلال الأسابيع الماضية أثارت جدلاً حين نصح مسلمي فرنسا ببذل الجهد والحفاظ على «الخفر» في أثناء وجودهم في الفضاء العمومي، وأوضح شوفينمان الذي يترأس «الحركة الجمهورية والوطنية» رؤيته للإسلام في حوار إذاعي، اعتبر خلالها أن «إسلام فرنسا يجب أن يكون مستقلاً في تمويله وفي فكره». أما قضية البوركييني نفسها التي تشهد نقاشات وانقسامات في الأوساط السياسية والمجتمعية، فأرجعها شوفينمان إلى «مشكلة في الاندماج»، وأوضح أن «جميع موجات الهجرة المتتالية إلى فرنسا انضبطت وواءمت عاداتها وتقاليدنا بحسب البلد المضيف» منبهاً إلى تصاعد الأصولية الدينية.

يبدو أن الوضع الدولي والحرب على الإرهاب وتداعيات ١١ سبتمبر كلها تركت بصماتها على النقاش الذي يدور حالياً في فرنسا حول الحجاب. وقد يتساءل سائل ويقول لماذا لم تفكر فرنسا قبل عشرين سنة بمعالجة المشكلة، مع العلم أن قضية الحجاب في فرنسا قديمة قدم وجود المسلمين في فرنسا، هؤلاء المسلمون الذين حاربوا في صفوفها إبان الحرب العالمية الأولى والثانية، والذين دافعوا عن ألوانها الوطنية في مختلف المحافل الدولية وفي مختلف المناسبات الرياضية العالمية. فيبدو أن عدوى «الإسلاموفوبيا» وعدوى الإرهاب قد انتشرت في الشارع الفرنسي كما في الأوساط السياسية الفرنسية، وهذا يشير إلى فشل حوار الحضارات والديانات وفشل فهم الآخر، وبكل بساطة أصبح

بعد عقود من الزمن ما زالت فرنسا تراوح نفسها بالنسبة إلى تعاملها مع الإسلام والمسلمين الذين يعيشون فوق أراضيها. فرنسا حسب كل المعايير فشلت في احتواء الإسلام وفي التعامل معه بطريقة علمية ومنهجية وموضوعية، وعلى عكس دول غربية أخرى فشلت فرنسا في التعامل مع المسلمين بعيداً عن العنصرية والغطرسة والتعالي والتهميش والكيل بمكيالين، والدليل على ذلك هو المهزلة التي عاشتها في الأسابيع الأخيرة في ما يتعلق بقضية «البوركييني»، حيث لاحظنا الإجراء التعسفي والعنصري لبعض البلديات، الذي قابله القضاء الفرنسي بالفرض القاطع، حيث اعتبر منع «البوركييني» في الشواطئ مساساً بالحريات الفردية. ومن قال إن العلمانية تتناقض مع الحريات الفردية ولا تحترمها؟ وهنا نلاحظ التناقض الصارخ عند الساسة الفرنسيين في ما يخص قيم الجمهورية التي يتغنون بها، فهذه القيم لا تتدخل في الحريات الفردية للأشخاص ولا تتدخل في لباسهم ومعتقداتهم.

أصدر وزير الداخلية الفرنسي برنارد كازنوف قراراً يقضي بتعيين الوزير الاشتراكي الأسبق جان بيار شوفينمان على رأس «مؤسسة الإسلام في فرنسا»، بعد تصريحات أدلى بها في قضية البوركييني دعا فيها المسلمين إلى التزام بعض «الخفر» في حضورهم العام. ويزر كازنوف في مقال بصحيفة «لاكروا» الفرنسية قراره، بثقته أن «شوفينمان يعرف العالم الإسلامي جيداً، كما أن التزامه بالعلمانية لا جدال فيه»، بالإضافة إلى إيمانه الكبير بالجمهورية. وكانت تصريحات أدلى بها



أحكام وآداب الأضحية

قال الله تعالى: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكِ وَأَنْجِرْ﴾ الكوثر: ٣.

قال رسول الله ﷺ: «إن أول ما نبدأ به في يومنا هذا أن نصلي ثم نرجع فننحر، فمن فعل ذلك فقد أصاب سنتنا» متفق عليه.

وعن أنس رضي الله عنه: «أن رسول الله ﷺ ضحى بكبشَيْنِ أَمْلَحَيْنِ أَقْرَبَيْنِ، ذَبَحَهُمَا بِيَدِهِ وَسَمَى وَكَبَّرَ، متفق عليه.

الأضحية: هي ما يُذبح من الإبل، والبقر، والغنم، والمعز، تقرباً لله تعالى في يوم عيد الأضحى وأيام التشريق إحياءاً لسنة إبراهيم عليه السلام في امتثاله لأمر الله بالتضحية بأعلى ما عنده - ولده إسمايل، ففداه الله بذبح عظيم، مع ما في ذلك من إدخال السرور في قلوب ذوي القربى والفقراء والمساكين ومواساتهم أيام العيد.

حكم الأضحية: سنة كفاية مؤكدة على أهل البيت الواحد، فإذا ضحى أحدهم حصلت سنة التضحية في حق الجميع، وهي شعار ظاهر ينبغي للمسلم المستطيع المحافظة عليها. والمكلف بالأضحية هو المسلم البالغ العاقل المستطيع.

من هو المستطيع؟ هو المسلم الذي يملك قيمة الأضحية بما يزيد على نفقته ونفقة عياله ومن تجب عليه نفقته من الطعام والكسوة والمسكن وغيره من الاحتياجات، طوال أيام العيد.

وتجزئ البقرة الواحدة أو الجمل الواحد عن سبعة أشخاص، سواء كانوا من أهل بيت واحد أو بيوت مختلفة. أما الشاة (الخروف) فلا تجزئ عن أكثر من شخص واحد.

ويجوز، بل يستحب أن يأكل الثلث ويتصدق بالثلثين على المساكين، أو يأكل الثلث ويتصدق بالثلث ويهدي الثلث إلى الأقرباء والمعارف (ولو كانوا من الأغنياء). ويجوز أن يتصدق بجمعها.

وقت الأضحية: يتبدئ وقت الأضحية بعد طلوع شمس يوم النحر (يوم العيد) بحوالي ثلث ساعة أي بمقدار مدة أداء صلاة العيد وسماع الخطبة. ويبقى وقت الأضحية إلى آخر أيام التشريق (الأيام الثلاثة التي تلي العيد)، فتكون مدتها أربعة أيام.



الإسلام يُفسر ويُشرح وفق الصور النمطية ووفق الحملات الدعائية المغرضة التي تفرغه من محتواها وتشوهه، وتجعل منه دين العنف ودين «الأربع زوجات» ودين الطغيان وإقصاء الآخر ودين الاستبداد والإرهاب. وانطلاقاً من سوء الفهم ومن انعدام محاولة فهم الآخر، والعالم يحتفل بذكرى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان يلاحظ أن هذه الحقوق تُغتصب وتنتهك يوماً بعد يوم، ومن قبل الدول الكبرى التي نظرت لحقوق الإنسان والتي تتغنى بها ومن المفروض أن تحميها وتدافع عنها. صحيح أن الموضوع شأن فرنسي داخلي، لكن هذا لا يمنع خمسة ملايين مسلم في فرنسا من حرية ممارسة دينهم وشعائرهم وعقيدتهم. وأن مساواة القلنسوة والصلبان الكبيرة بالحجاب ما هو إلا جهل تام بالدين الإسلامي وبفلسفته وأهدافه ومبادئه، وقد يكون العيب في المسلمين في جميع ربوع العالم وفي فرنسا بفشلهم في تفسير وشرح هذا الدين العظيم للشارع الفرنسي وللرأي العام العالمي؛ فسوء فهمنا من قبل الآخر يعني فشلنا في التواصل معه والحوار وإبراز قيمنا وديننا ومبادئنا، وهنا يكمن جوهر الموضوع.

يرى كاتب الاقتراحات الفرنسي إيف تريار أن مؤسسة إسلام فرنسا «لن توقف صعود الإسلام المتشدد» في البلاد. ويقول في مقال قدمه على إذاعة «أوروب ١» إن مروّجي الأفكار المتشددة لا يوجدون

فقط في المساجد، بل «في غوغل وفي ياهو» وغيرهما من المواقع على الإنترنت. ويوضح هذه النقطة بالقول: «الهدف من كل هذه التغييرات في المشهد الإسلامي الفرنسي، هو محاولة قيام سياج سميح بين مسلمي فرنسا والعقيدة المتشددة التي تنشر العنف وتلهم الإرهاب». لكنه يتساءل: «هل هذه الخطوات السياسية والتنظيمية التي تقوم بها فرنسا كافية للوصول إلى هذه الأهداف؟».

ويستبعد رئيس المؤتمر العالمي للأديان من أجل السلام (غالب بن الشيخ) من جانبه، أن تقدم «مؤسسة إسلام فرنسا» حلاً لافورية للفكر المتشدد في البلاد، مستدلاً على ذلك بوجود تجارب سابقة مماثلة «باعت بالفشل». وتم إنشاء هذه المؤسسة على أنقاض مؤسسة أخرى جرى إعلان تأسيسها سنة ٢٠٠٥، لكنها لم تفلح في اجتثاث الأفكار المتشددة من فرنسا.

في حقيقة الأمر لا يوجد إسلام فرنسي وإسلام أمريكي وبريطاني وأفغاني وإيراني، كل ما في الأمر أن هناك ديناً عالمياً يصلح لكل مكان وزمان، قائماً على قيم إنسانية عالمية تحترم إنسانية الإنسان مهما كان لونه أو عرقه أو جنسيته أو مكانته الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. الإسلام الذي تريده فرنسا هو أن يتجرّد المسلم من قيم الدين الحنيف السمحاء، ويذوب في مجتمع يتغنى بالعلمانية ويسيسها لمحاربة الدين الإسلامي. ■

داؤنا و دواؤنا

بقلم: الشيخ نزيه مطرجي

جهد المقل

المؤمن يغدو كل يوم في فكك نفسه، ليُعتقها من حر النار بالإكثار من الصدقة والإنفاق من طيب المال الحلال، سواء أكان من ذوي الغنى أم من أهل الإملاق.

إن المرء يستظل بصدقته يوم القيامة، ويضي بها وجهه من العذاب، كما جاء في الحديث الشريف: «والصدقة تطفي الخبيثة كما يُطفئ الماء النار» رواه أحمد.

إن الفهم السائد بين العباد أن صنائع المعروف يختص بها ذوو الغنى والثراء. فكلما ورد نص يدعو إلى التصدق والإنفاق، تنصرف الأذهان إلى أصحاب رؤوس الأموال، وتتجه الأفكار إلى ذوي اليسار، والله تعالى يقول: «ويسألونك ماذا ينفقون قل العفو» البقرة-٢١٩، أي انفقوا ما فاض من مالكم، وما فضل من حاجاتكم، ولا تنفقوا ما تحتاجون إليه وتضيعوا أنفسكم، ويظن العامة أن هؤلاء هم الأغنياء، ويقعون في الوهم والجهل، ولكن هذا الوهم يبده الهدي النبوي، فقد سئل النبي ﷺ: أي الصدقة أفضل؟ قال جهد المقل، وأبدأ بمن تعول» أخرجه ابن خزيمة.

وتؤكد دعوة الرسول جميع المؤمنين إلى استباق الخيرات في قوله: «سبق درهم مائة ألف درهم! فقال رجل: كيف ذلك يا رسول الله؟ فقال: رجل له مال كثير أخذ من عرضه (أي من جانبه) مائة ألف درهم وتصدق بها، ورجل ليس له إلا درهمان فأخذ درهماً فتصدق به» رواه ابن خزيمة.

وبهذا الهدي الصريح تبطل حجة الزاعمين بأن الترغيب بالإنفاق موجه إلى المسورين دون المستورين؛ فإن ملائكة الله عز وجل تدعو في كل صباح للمنفقين بالخلف، وللممسكين بالتلف!

كان الرسول الأكرم ﷺ يوصي عائشة بالإنفاق وعدم حبس الأموال فيقول: «أنفقي ولا تحصي فيحصي الله عليك... متفق عليه. ولكن الأنفس أحرصت الشح، فالمرء يحب امتلاك القناطر المقنطرة من الذهب والفضة وسائر أنواع الأموال، مهما ورمت بها أكياسه، ولو كان له وإد من ذهب لا يتبعى إليه ثانياً وثالثاً!

ويسبب هذا الدافع الشديد كان بظفرته ميلاً إلى القنوت، وكان منوعاً، مغلول الديدن إلى العنق، إلا المصلين الموصوفين في كتاب رب العالمين. وهذا الشح قائم عند أشد الناس غنى، وأكثرهم تملكاً، قال الله تعالى: ﴿قل لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربي إذا لأمسكنكم خشية الإنفاق وكان الإنسان قتوراً﴾ الإسراء-١٠٠؛ بل إن الظاهرة البشرية تروي بأن أشد الناس بخلاً هم الأغنياء! وهي ظاهرة مطردة عند أغلبهم، وكلما زادت ثروة الغني ارتفعاً ازداد صدره ضيقاً بدعوته إلى النفقة، كما يصير صدر الذي ينفذ من أقطار الفضاء ضيقاً حرجاً كأنما يصعد في السماء! ولكن رويداً! ربما يكون الفقير شحيحاً ممسكاً مثل الغني أو أشد بخلاً، ولكنه يتستر برداء الفاقة فلا تخرج خلته إلى ضوء الفضيحة!

وكلما دعا داعي البذل والجود، خال نفسه غير معني فتكاسل وتلبّد، وأعرض عن إجابة داعي بقلب قاس كالجلمد، وكان كالحطيط في منع الدرهم والفلس، وكأشعب في شدة الحرص، فلا يقوم للإنفاق في سبيل الله إلا كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المس!

وإذا أصيب غير الأغنياء بداء البخل والتقتير، ضاقت الدنيا على أهلها، ونأت بركات الأرض عن ساكنيها.

إن سبل الخير ووجوه البر، التي تتعلق بكفالة اليتيم ونصرة الضعيف، أو إطعام الجائع وإسعاف المحتاج، أو إنصاف المظلوم ومداواة المكولم، أو إغاثة الملهوف ومواساة الفجوع، أو إرشاد الضال وتعليم الجاهل، أو إقامة الدور العلمية والصحية والخيرية والدعوية... كل ذلك لا يتحقق إلا إذا تضافرت المهمة والعزائم، وتعاضد جهد المقلين مع بذل المكثرين، وحينذاك يرجى لمشروعات الخير أن تبصر النور، وأن يطلع عليها الفجر الصادق، وأن تفيض بخيرها كالنهر الدافق.

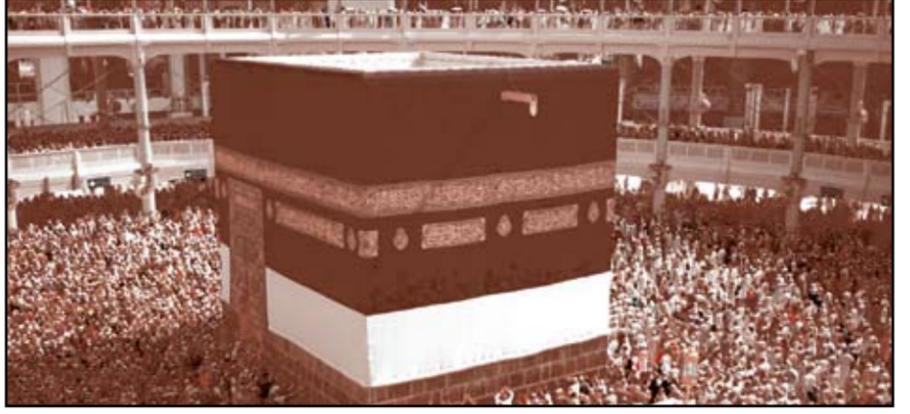
فلا تجعل الغني القنوت إمامك في حب المال، ولا تحسبن جلائل الأعمال رهينة بعضائهم الرجال، فقد تحمل وضيعات النبات من عظيم الثمر ما لا تحمله شامخات الشجر! ■

إعدام قيادي إسلامي بارز في بنغلاديش



نفذت سلطات بنغلاديش السبت الماضي حكم الإعدام شنقاً على القيادي البارز في حزب الجماعة الإسلامية مير قاسم علي، بعد إدانته بارتكاب جرائم حرب خلال حرب الانفصال عن باكستان عام ١٩٧١. وقال وزير القانون والعدل البنغالي (أنس الحق) إن الحكم نفذ في مير قاسم علي في سجن مشدد الحراسة على مشارف العاصمة دكا. ويأتي تنفيذ الإعدام بعد أيام من رفض المحكمة العليا في بنغلاديش

جهود سعودية كبيرة لتأمين سلامة الحج



تبذل السعودية جهوداً كبيرة لتعزيز إدارة حركة الحشود ومنع تكرار حوادث التدافع في موسم الحج، عبر تحديد مسارات وبوابات إلكترونية وتوزيع أساور إلكترونية على الحجاج واستخدام مزيد من كاميرات المراقبة.

وأجرى آلاف من الموظفين الحكوميين وأفراد الأمن والمسعفين تدريبات في الإعداد للحج، ووقفة عرفات يوم الأحد المقبل.

وتقول المملكة إنها ستنتشر المزيد من العاملين، وإنها زادت التنسيق مع الدول التي ترسل بعثات حج لضمان التزام الحجاج بالمواعيد المنفق عليها لأداء المناسك، كما تم تركيب مئات من كاميرات المراقبة الجديدة في الحرم المكي.

ونقلت رويترز عن المتحدث باسم وزارة الداخلية منصور تركي قوله إن تنظيم المواعيد هو الجزء الأهم في برنامج الحج. وأضاف أن هذا هو الأمر الذي انصب عليه التركيز لضمان التزام الحجاج بالمواعيد فور وصولهم.

بوابات إلكترونية

وقالت صحيفة الشرق الأوسط إن هيئة تطوير مكة المكرمة والمشاعر المقدسة حددت مسارات وبوابات إلكترونية لإدارة الحشود المتجهة إلى رمي الجمرات لمنع وقوع حوادث التدافع.

وتوزع المملكة أساور إلكترونية على الحجاج لتتمكن من تتبع حركة الحشود والحصول على إنذار مبكر ببدء التدفد.

ويجذب موسم الحج نحو مليوني مسلم لأداء الشعائر في مكة كل عام، وتعرض الحج لكارثة عام ٢٠١٥، حيث توفي ٧٦٩ شخصاً في التدافع، وهو أعلى معدل وفيات في الحج منذ التدافع الذي وقع عام ١٩٩٠.

نفي التعاقد مع شركة إسرائيلية

في سياق متصل نفت السفارة السعودية في القاهرة صحة ما نشرته صحيفة الأهرام المصرية نقلاً عن موقع الإذاعة العبرية بشأن تعاقد المملكة العربية السعودية مع إحدى الشركات الإسرائيلية لتأمين حجاج بيت الله الحرام بأساور إلكترونية خلال موسم الحج. ووصفت السفارة السعودية تلك الأخبار بالكاذبة، وطالبت وسائل الإعلام بالتواصل مع القسم الإعلامي في السفارة للتحقق من تلك المزاعم.

وأكدت السفارة عبر حسابها الرسمي على عدم صحة كافة المزاعم التي أوردها موقع الإذاعة العبرية في هذا الشأن، كما حذرت الصحف من تناقل الأخبار

مسلمو ميانمار ممنوعون من الحج بأمر السلطات

حرمتنا السلطات الميانمارية الوثائق الرسمية منذ أن نزعنا عنا المواطنة وصرنا لا نستطيع السفر للحج، ولا نستطيع الانتقال من منطقتنا إلى أخرى»، مشيرة إلى أن السلطات الميانمارية «تمنعنا أيضاً من التكسب والتجمع لأداء الصلوات وتضايقتنا في كل ذلك، ونحن ننتظر اليوم الذي تعاد فيه حقوقنا المسلوبة ونستطيع تحقيق حلمنا لأداء مناسك الحج».

ونقلت «وكالة أنباء أراكان» عن نعيم الله صديق (٦٢ عاماً) قوله: لقد انتظرنا طويلاً ونحن نتمنى اليوم الذي نستطيع أن نشارك فيه المسلمين لأداء فريضة الحج، وفي كل عام نبكي حزناً على ما نعيشه من ظروف فرضتها علينا حكومة ميانمار وأملنا في الله كبير».

ومثل هؤلاء الروهينغيين في ميانمار يحلم مئات الآلاف من اللاجئين الروهينغيين في كل من ماليزيا واندونيسيا وبنجلاديش وتايلاند والهند وغيرها بأداء فريضة الحج، ولكنهم يقفون عاجزين أمام صخرة الوثائق الثبوتية اللازمة للسفر، حيث تعيش غالبيتهم في هذه الدول دون وثائق رسمية تتيح لهم السفر والتنقل، وهؤلاء ممن فروا من سياسات التطهير العرقي والإبادة الممارسة ضدهم في ميانمار.

الجدير بالذكر أنه رغم انتقال السلطة إلى النظام الديمقراطي في ميانمار؛ فإن ملف الروهينغيا ما زال مغلقاً بسبب تعنت السلطات وإصرارها على المواقف السابقة التي كانت الحكومة العسكرية قد فرضتها، وسارت عليها بحق أقلية الروهينغيا، ولم تظهر في الأفق حتى اللحظة أي بوادر انفراج لهذه الأزمة العالمية. ■

تواصل حكومة ميانمار سياسات التمييز والفصل العنصري ضد أقلية الروهينغيا في البلاد حتى بعد انتقال السلطة للنظام الديمقراطي، حيث تمنع الإجراءات والسياسات التي تنتهجها الحكومة الروهينغيين من السفر لأداء مناسك الحج والعمرة منذ عدة عقود، بحسب «وكالة أنباء أراكان».

وبهذه الإجراءات حرمت ميانمار أكثر من مليون ونصف مليون روهمينغيا مسلم أداء هذا الركن من أركان الإسلام، على اعتبار أن الروهينغيا دخلاء وليسوا مواطنين أصليين في البلاد، على حد زعمهم.

وقد شكّل القرار العسكري الذي اتخذته حكومة ميانمار السابقة عام ١٩٨٢م قراراً مفصلياً في القضية حين اعتبر الروهينغيا عرقية غير أصلية في البلاد، ونزعت بموجب هذا القرار المواطنة من جميع الروهينغيين.

وفي هذا الصدد، تقول مريم خاتون (٤٥ عاماً) من ولاية أراكان: «نحن نعيش في ولاية أراكان في وضع مأساوي للغاية، حيث نعيش عزلة شاملة عن العالم الإسلامي، وكأننا في سجن كبير، حيث



الكاذبة حفاظاً على مصداقيتها أمام الرأي العام. وكانت صحيفة الأهرام المصرية نقلت عن الإذاعة العبرية أن السعودية تعاقدت مع شركة إسرائيلية لتأمين الحج، قبل أن تعذل الصحيفة الخبر لينص على وجود مزاعم وادعاءات من الإذاعة العبرية بشأن هذا التعاقد. ■

طعنوا أخيراً قدمه مير قاسم علي الحكم. وكانت المحكمة العليا أيدت في آذار الماضي عقوبة الإعدام بحق مير قاسم علي (٦٣ عاماً) بتهم منها القتل والتعذيب والتحرّيش على الكراهية الدينية خلال حرب الانفصال عن باكستان.

وأثارت ردود الفعل من محكمة جرائم الحرب التي أنشأتها رئيسة الوزراء الشيخة حسينة عام ٢٠١٠ أعمال عنف، واتهمها سياسيون معارضون -منهم زعماء الجماعة الإسلامية- بأنها تستهدف خصوم حسينة السياسيين، لكن الحكومة تنفي هذه الاتهامات.

ومنذ أواخر عام ٢٠١٣ أعدم ست شخصيات بارزة بالجماعة الإسلامية، بينما يرى معارضون ومنظمات حقوقية أن محكمة جرائم الحرب التي أنشأتها حسينة عام ٢٠١٠ تستهدف خصومها السياسيين.

إدانات إسلامية واسعة

وأعربت تركيا يوم الأحد عن أسفها لإعدام سلطات بنغلاديش القيادي البارز في الجماعة الإسلامية مير قاسم علي، كما استنكرت جماعة الإخوان المسلمين في مصر هذا الإعدام، بينما اعتبرت الحكومة البنغالية إعراب باكستان عن حزنها بمقابلة تدخل في شؤون بنغلاديش.

كما أصدر الأستاذ إبراهيم منير نائب مرشد الإخوان المسلمين في مصر بياناً قال فيه إن إعدام قاسم علي «ظلم وعدوان بعد محاكمات سياسية غير عادلة»، ودعا أبناء الجماعة الإسلامية في بنغلاديش إلى «الثبات على مواقف الشهيد الذي أبي أن يتقدم بأي طلب لنيل العفو من الحكم الجائر».

وفي وقت سابق استنكر رئيس الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين الشيخ يوسف القرضاوي إعدام قاسم علي، وقال في بيان إن «حكومة (رئيسة الوزراء) حسينة واجد لا تزال سادرة في غيها، ومصرة على المضي قدماً في التخلص من قادة العمل الإسلامي والوطني الذين عارضوا انفصال بنغلاديش عن باكستان عام ١٩٧١». ■

طالبات الرابطة ينظمن المخيم السنوي الثامن



- دورة تدريبية للإعلامية الأستاذة هنادي الشيخ نجيب بعنوان: «فن التعامل مع وسائل التواصل الاجتماعية»..

- محاضرة فقهية - علمية لمسؤولة جمعية النجاة الاجتماعية في الشمال الأستاذة رندة الزعبي بعنوان: «النظافة الشخصية»..

- جلسة حوارية / نقاشية قيّمة مع الأستاذ ربيع دندشلي بعنوان: «دور المرأة في نهضة المجتمع»..

- فقرة إنشادية لفرقة شدا الفنية.. واختتم المخيم بتكريم الأخوات المنظمات للمخيم.

نظّم قسم الطالبات في رابطة الطلاب المسلمين / طرابلس والشمال: مخيمه السنوي الثامن بعنوان: «توازن الحياة.. أنت».. وذلك يومي السبت والأحد ٢٧ و٢٨ آب ٢٠١٦، في مدرسة الإيمان / سير - الضنية.. افتتحت المخيم مسؤولة قسم الطالبات في لبنان راوية أيوب بكلمة، رحبت فيها بالمشاركات في النشاط من مختلف مناطق الشمال، وحثّت الحاضرات على المضي قدماً نحو إنبات ذاتهن عبر بناء مستقبل مشرق من خلال تميزهن وإبداعهن في المجالات الدراسية التي يتخصصن بها.. تخلل المخيم العديد من الفقرات:

اللقاء الأول لنادي الحلقات التربوي في برجا



في الإقليم، تحدثت فيها عن التواضع وعدم حب الدنيا والتعلق بها. وفي الختام دعت مسؤولة النادي الأخت باسمه سيف الدين الجميع إلى الانتظام بهذا اللقاء أسبوعياً.

نظمت جمعية النجاة الاجتماعية في الإقليم - برجا، اللقاء الأول لنادي الحلقات التربوي يوم الجمعة ٢٦ آب ٢٠١٦ في قاعة الديماس. تخللته كلمة للأخت جهاد شاتيا مسؤولة العمل الاجتماعي

العونيون يحركشون وكر الدبابير!

بقلم: أواب إبراهيم

ليس من المعروف من هو الشخص أو الجهة التي نصحت التيار الوطني الحر بإثارة قضايا الميثاقية والمناصفة بين المسلمين والمسيحيين، كمبرر لخدمة تصعيده السياسي الأخير. لكن المؤكد هو أن هذا الشخص أو الجهة لا تريد خيراً بالتيار والمسيحيين. فليس لأحد من اللبنانيين إثارة قضايا مصيرية تتعلق بالكيان والنظام القائم، المسيحيون منهم على وجه الخصوص. والخلطة السحرية التي توصل إليها الدبلوماسيان الفرنسي فرانسوا بيكو والبريطاني مارك سايكس عام ١٩١٦ التي أثمرت وجود هذا الكيان الهجين، اهتمت بشكل خاص بمسيحيي الشرق، وتم تخصيص بقعة جغرافية تكون لهم فيها امتيازات وحقوق ليست لغيرهم. وعلى الطريق نفسه سار الانتداب الفرنسي، الذي حرص على توسيع البقعة المخصصة للمسيحيين، فضم إلى متصرفية جبل لبنان عدداً من المدن الساحلية وجبل عامل وسهل البقاع والسهول الشمالية، لتصبح عام ١٩٢٦ ما أطلق عليه الجنرال الفرنسي غورو «دولة لبنان الكبير».

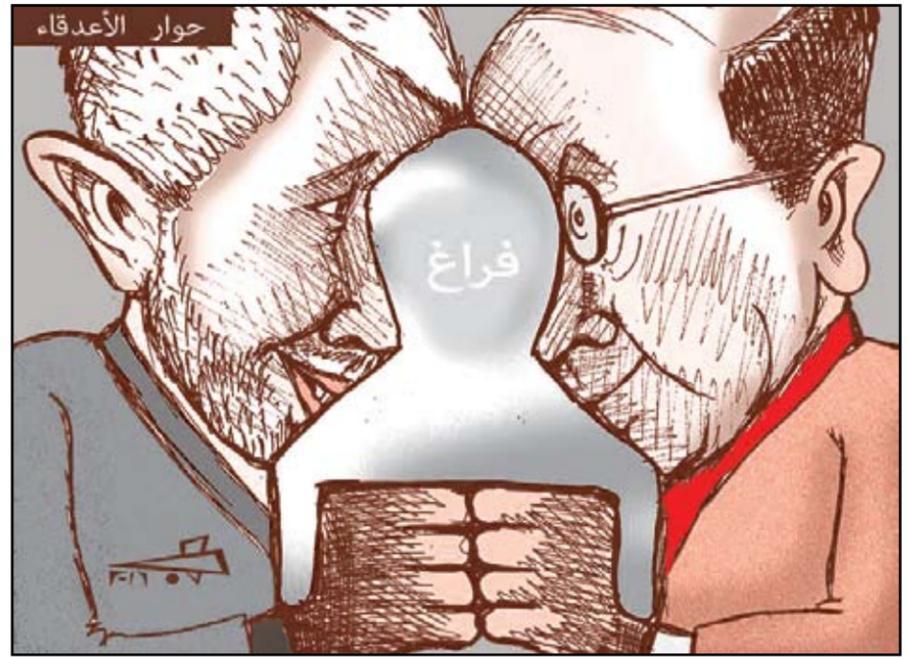
لا أفشي سراً حين أقول إن المسلمين تاريخياً كان معظمهم يرفض الاعتراف بالكيان اللبناني. فالدولة الجديدة الهجينة التي قامت على أنقاض تمزق الدولة العثمانية، جعلت منهم طرفاً ضمن أطراف، وهم الذين كانوا جزءاً من أكتية مسلمة حاكمة في العهد العثماني، كما أنهم كانوا يفضلون الانضمام إلى دولة عربية أخرى يكونون جزءاً من مسلميها، علاوة على أن الجهة التي رسمت الكيان اللبناني هو الانتداب الفرنسي الأوروبي.

استرجاع صفحات من تاريخ لبنان ليس الهدف منه إعطاء درس في التاريخ، بل للتأكيد أن الطرف الذي طالما كانت لديه مشكلة مع الكيان اللبناني ولم يكن راضياً عنه ويسعى لتعديله وتغييره هم المسلمون وليسوا المسيحيين، فليبنان هو ذلك الكيان الذي يعتبره مسيحيو الشرق ملاذهم وقلعتهم الخاصة، وقد استغرق المسلمون عقوداً طويلة حتى اقتنعوا بواقعية الكيان اللبناني وأقروا به، وهو ما تكلم عام ١٩٤٣ بإعلان الجمهورية اللبنانية. ولا تستغرب حين ندرك أن بعض المسلمين في لبنان لا يعترفون بالدولة اللبنانية، وما زالوا يصرون على أن هذا البلد هو جزء من الأمة العربية التي تمتد من الفرات إلى النيل. لذلك من المستغرب أن يكون التيار الوطني الحر (المسيحي) هو الذي يثير قضايا كيانية استغرق الاتفاق عليها عقوداً طويلة، وسالت من أجلها دماء غزيرة.

من المعلوم للجميع أن الأحلام الرئاسية لرئيس التيار الوطني الحر هي التي تقف وراء التصعيد الحاصل، وأن الكلام الكبير الذي يصدر عن التيار هذه الأيام يهدف إلى قطع الطريق أمام التمديد لثابت الجيش، وتالياً إزاحته من السباق الرئاسي. لكن لا بد من رجل رشيد ينصح المسؤولين في هذا التيار وينبههم إلى خطورة مايقومون به، وحساسية المسار الذين يسببون فيه لتحقيق نقاط مرحلية. فعلى أهمية موقع رئاسة الجمهورية لكنها تصبح قضية هامشية إذا كان المقابل هو إعادة الحديث حول الكيان اللبناني وشكل النظام، والنظر في تركيبة جديدة، خاصة أن ذلك لن يكون من مصلحة المسيحيين. فالأم الحنون (فرنسا) والأمبراطورية البريطانية لديهما اليوم همومهما وشجونهما، ولم تعودا مهتمتين بقضايا المسيحيين كما كانتا في السابق. والحديث عن نظام الحكم وهضم حقوق المسيحيين سيفتح الباب أمام الأطراف الأخرى لتتحدث عن هضم حقوقها والضيم الذي تعاني منه، وستطالب كما يطالب التيار الوطني الحر اليوم بإنصافها ومنحها الحقوق التي تستحق.

ما هو موقف التيار الوطني الحر إذا خرج من يطالب بأن يكون رئيس الجمهورية من المسلمين؟ ما موقفه إذا طالب أحدهم بأن يكون قائد الجيش رزياً؟ ما هو الموقف إذا طالب أحدهم بإجراء احصاء سكاني جديد على أساس طائفي وتوزيع طوائف مجلس النواب حسب نسبتهم الحقيقية وليس مناصفة؟

على التيار الوطني الحر أن يدرك أنه بتصعيده الأخير، فإنه يحركشون وكر دبابير، من الراجح أن لسعته ستصيبه أكثر مما تصيب سواه. ■



كلية طيعة

ما في متل لبنان!

لبنان. وليس من بلد في العالم بلا رئيس للجمهورية طوال سنتين وستة أشهر، ولا من حل في الأفق المنظور لانتخاب هذا الرئيس ورغم ذلك يستمر البلد بهذه الصورة البشعة والغريبة لوضع سياسي شاذ وغير مشهود في تاريخ هذا البلد.

وأيضاً ليس هناك بلد في العالم مثل لبنان يقاطع فئة من النواب جلسات انتخاب رئيس للجمهورية خلافاً للدستور الذي ينص على أنه في حال شعور منصب الرئاسة يجتمع المجلس النيابي فوراً لانتخاب رئيس جديد، ولكن فريق ٨ آذار عطل كل جلسات انتخاب الرئيس لأنه لا بد أن نعرض مرشحة الوحيد للرئاسة والا حال البلد سيبقى هكذا بلا رئيس، وهذا ما لا نشهده في أي دولة في العالم.

وإذا ما تأملنا وضع المؤسسات القائمة والفساد الإداري الذي يلفها فإن المقولة اياها والتي أصبحت لازمة في كل حدث أو تحليل أو عرض، تركز على الفساد المستشري في بعض الدوائر وسيطرة حيتان المال رغم اختلافهم السياسي على مقدرات الدولة والمناقضات والسمسرات والرشاوى دون أن يبادر القضاء اللبناني في وضع حد لهذه المتاجرات التي ليس لها مثيل في العالم.

ورغم كل هذا الفساد، وسرقة أموال الدولة، فإننا لم نجد الشعب اللبناني يثور على سارقه أسوة بثورات «الربيع العربي» التي هزت عروش تونس، وسوريا ومصر، ونحن الذين نفتخر بأن لبنان بلد الحرية والديمقراطية وهذه أكبر أكذوبة نعيشها ونردها.

وأي دولة في العالم يحتكر فيها فئة من المواطنين حمل السلاح وتوزيعه على سرايا موصوفة بتهديد الاستقرار والأمن في البلد وتمارس تسلطها وشروطها على الوضع السياسي لصالحها ولا من مبادرة فاعلة لتطويق هذا الوضع الذي ينفرده لبنان عن سائر الشعوب والأمم.

وطبعاً «ما في متل لبنان» بالإذن من وزارة السياحة. ■

عبد القادر الأسمر

لكل دولة في العالم ميزات التي تنفرد بها عن غيرها، ولبنان بالطبع من أبرز الدول التي تتميز بجملة معطيات وقضايا تجعله نسيج وحده من بين الأمم. ولعل ظرف نشأة هذا الكيان وأسبابه العجائبية هي التي جعلته عرضة في العقود المنصرمة لهزات واشكالات طاولت نظامه ودستوره الذي طرأت عليه تعديلات مهمة في اتفاقية الطائف كانت هي أيضاً مثار الجدل رغم موافقة كل الفرقاء السياسيين في حينه.

على أن هناك العديد من الإشكاليات التي طرأت على الساحة السياسية مبعثها تمسك فئة من اللبنانيين بما يعرف بالميثاقية أي العرف الذي صار أقوى من الدستور ودفع هذه الفئة التي أعلن تمسكها بالعرف ولو خالف دستور البلاد بصورة جذرية.

وقد رأينا في حيثيات تشكيلة الحكومات من عهد الرئيس فؤاد السنيورة ابتداءً بـ «الثلاث المعطل» الذي كان يعتبر السيف المسلط على أداء رئيس الحكومة وارتفانه بصورة أو بأخرى لهؤلاء النواب وتهديدهم بالثلاث المعطل وهو ما حدث في حكومة الرئيس السنيورة حين عمد فريق ٨ آذار إلى نسف حكومته وقيام أزمة استمرت ١١ شهراً لتشكيل حكومة جديدة برئاسة سعد الحريري، فضلاً عن بدعة «الوزير الملك» الذي يقب الموازنين وتعرض استقالته البلاد لخطر الفراغ وإبقاء الوضع السياسي مرتعناً لهذا «الوزير الملك». و«ما في متل لبنان» بهذا الوضع السياسي الغريب.

وقد أصبحت «الميثاقية» مطلب الذين يريدون أن يتجاوزوا الدستور في صلاحيات رئيس الحكومة وعمل مجلس الوزراء، فتراهم يلعبون على وتر الطائفي والمذهبي باستقالة وزيرين من التيار العوني، مما يؤدي في نظرم إلى شل عمل الحكومة وتعطيل عمل مجلس الوزراء لانتقاده الميثاقية البدعة وغياب مكون مسيحي من جلسات هذا المجلس واعتبار أن أي قرار صادر عن مجلس الوزراء في غيابهم فاقد للشرعية وهذا لا يحدث إلا في

مواقيت الصلاة

حسب توقيت مدينة بيروت

أيام الأسبوع	١٠	٩	الفجر		الشروق		الظهر		العصر		المغرب		العشاء	
			د	د	د	د	د	د	د	د	د	د	د	د
السبت	١٠	٩	٤٣	٤	١٧	٦	٣٥	١٢	٠٩	٤	٥٣	٦	١٦	٨
الأحد	١١	١٠	٤٣	٤	١٧	٦	٣٥	١٢	٠٨	٤	٥٢	٦	١٤	٨
الاثنين	١١	١٢	٤٤	٤	١٨	٦	٣٤	١٢	٠٧	٤	٥٠	٦	١٣	٨
الثلاثاء	١٢	١٣	٤٥	٤	١٩	٦	٣٤	١٢	٠٦	٤	٤٩	٦	١١	٨
الأربعاء	١٣	١٤	٤٦	٤	٢٠	٦	٣٤	١٢	٠٦	٤	٤٨	٦	١٠	٨
الخميس	١٤	١٥	٤٧	٤	٢٠	٦	٣٣	١٢	٠٥	٤	٤٦	٦	٠٨	٨
الجمعة	١٥	١٦	٤٨	٤	٢٢	٦	٣٣	١٢	٠٤	٤	٤٤	٦	٠٧	٨